د. عزيز الحاج

# القضية الكردية في العراق
# التاريخ والآفاق





# القضية الكردية في العراق
# التاريخ والآفاق

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة






المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المركز الرئيسي:

بيروت، ساقية الجنزير، بناية
برج الكارلتون، ص.ب: ١١-٥٤٦٠
العنوان البرقي: موكيالي، هاتف ٨٠٧٩٠٠/١
تلكس: LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

التوزيع في الأردن:

دار الفارس للنشر والتوزيع: عمان
ص.ب: ٩١٥٧، هاتف: ٦٠٥٤٣٢، فاكس
٦٨٥٥٠١ - تلكس ٢١٤٩٧

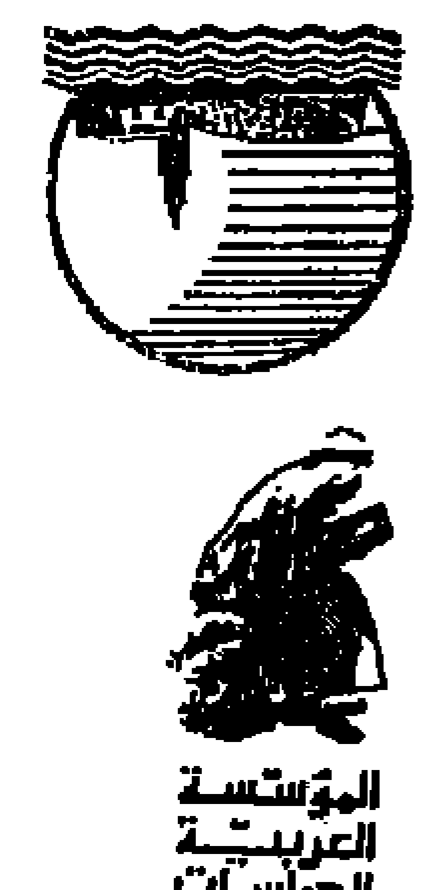
الطبعة الأولى

١٩٩٤

د. عزيز الحاج

# القضية الكردية في العراق
# التاريخ والآفاق





المؤسسة العربية للدراسات والنشر

# مقدمة

في هذا الكتاب متابعة للتطور التاريخي للقضية الكردية في العراق حتى سقوط نظام عبدالكريم قاسم في ٨ فبراير ـ شباط ـ ١٩٦٣. وكنت قد أصدرت عام ١٩٨٤ جزءاً بالقضية الكردية العراقية في العشرينات. فالكتاب الحالي، هو من حيث التسلسل التاريخي السردي استكمال للكتاب الأول، ويتضمن، وللمرة الأولى، على ما أعتقده، سلسلة برقيات بريطانية رسمية، سرية، كنت قد ترجمتها عام ١٩٨٤ ، وتركتها جانباً، ولست أعرف ما إذا كان غيري قد سبقني الى ترجمتها، ونشرها.

على أن الكتاب الحالي، الذي لا بد أن يتممه جزء جديد، فيما يخص تسلسل الوقائع التاريخية حتى يومنا هذا، لا يتوقف عند السرد التاريخي وحده، وانما، يتجاوزه، من الناحية السياسية، الى إبداء الرأي في الحل، ان القضية الكردية لصيقة بالموضوع الديمقراطي في البلاد، ولا يمكن تجزئتهما اذا أريدت حلول سليمة ودائمة، تتجاوز الهزات والعواصف.

وقد فشلت التجارب لحل القضية جراء عوامل على رأسها التدخل الخارجي، وانحراف بعض القيادات الكردية الى المنزلقات، ولا جدية الحكومات العراقية في تنفيذ ما التزمت به ـ رسمياً من تعهدات. ففي أعقاب صدور بيان ١١ آذار ـ مارس ـ ١٩٧٠ مباشرة، وقعت،

مثلاً، محاولات من بعض أجهزة السلطة لاغتيال الملا مصطفى البرزاني. وفيما كانت السلطة تنتهك بالفعل ما التزمت به بالقول، فقد كانت القيادة الكردية المسلحة توغل في التعاون المشبوه مع سلطات الشاه، وتعقد الصفقات مع كيسنجر واسرائيل لنسف استقرار البلاد؛ رافضة الحوار الجاد مع السلطة المركزية حول تحسين قانون الحكم الذاتي، وتطويره. .

ولقد آن الأوان لكي تحل قضية الأكراد، والأقليات، على أرض صلدة، وفي جو بناء، وفي اطار ديمقراطي صحيح.

وان المؤسسة العراقية الحاكمة يجب أن تدرك بأنه لم يعد مقبولاً منها الاستمرار على نهج الاستئثار، واللاديمقراطية، وهدر حقوق الأفراد والجماعات. وان على القيادات الكردية، والقوى الوطنية العربية كافة، أن تدرك محاذير اللجوء للقوى الخارجية باسم إنقاذ البلد من العسف والديكتاتورية، وإقامة الديمقراطية.

وما بين بديل التعسف والاستئثار، والبدائل الخارجية المشبوهة، يجب على كل العراقيين المخلصين والواعين التكاتف، والعمل المتفاني من أجل عراق ديمقراطي تعددي تمارس فيها القومية الكردية حقوقها الكاملة بحرية، وتتمتع فيها الأقليات العنصرية والدينية والأثنية بالمساواة التامة في حقوق المواطنة، وباحترام الحقوق الثقافية والدينية.

واذا كانت المؤسسة السياسية في العراق حريصة على

تجنيب البلد كوارث التجزئة، والتفتيت، وعلى المواجهة الناجحة لعواقب الحصار، فلا سبيل لذلك غير التخلّي الفوري عن وحدانية السلطة واحتكارها، وافساح المجال لتعدديتها، ومبدأ تناوبها، والايمان بأن العراق هو لكل الشعب ولجميع الوطنيين النزيهين، وبأن الاستعمار، والتجزئة، وكل التحديات الخارجية لا تواجه بالاستبداد، والقهر، والتفريط بعشرات الآلاف ومئاتها من خيرة الكفاءات العراقية المتميزة التي يطوح بها الاغتراب، والتي ظلت رغم المعاناة، مخلصة للوطن والثوابت المبدأية. . ولقد آن الأوان للآلاف المؤلفة من العراقيين الصامتين خارج الوطن وداخله ان تكون لهم كلمتهم الشريفة والنافذة في تقرير مصير الوطن المطحون بين المطرقة والسندان! أي بين الاستبداد والقهر وطريق الذيلية للخارج والتبعية. . !

***

لقد كان المطلب المركزي للقوى السياسية الكردية، في العراق منذ أواخر الخمسينات، هو إقامة الحكم الذاتي، وان الأخطاء في القانون الحالي، وتطبيقاته، وممارسات السلطة المركزية، لا يجب أن تعني القفز فوق المصالح العليا المشتركة للشعبين، ولا تبرر النزعة والممارسات الانفصالية التي توجه ضربات الى كيان البلد وسيادته الوطنية، والى تاريخ الكفاح العربي الكردي المشترك. . أما صيغة الفدرالية، فاذا كان المقصود هو الفدرالية الادارية، في اطار

دولة ديمقراطية واحدة، فانها جديرة بالدرس، والنقاش، على النطاق العراقي كله، لأن الأمر يتعلق بمستقبل العلاقات بين الشعبين ولا ينحصر في القيادات الكردية والمركز الحاكم وحدهما؛ مما يتطلب، بعد اعتماده مبدأياً في المفاوضات، طرحه للاستفتاء الشعبي العام، والحرّ . .
ولعل من أهم أمراض الادارات العراقية المتعاقبة هو الافراط في المركزية البيروقراطية والمغالاة فيها، الى أبعد الحدود، وقد تكون الصيغة الفيديرالية دواء ناجعاً.

***

ولا شك أن الموضوع الكردي في العراق، وكيفية معالجة مجمل التركيب العراقي العنصري - الأثني - الديني - الطائفي، يمسان كل الوطن العربي الذي تعاني أجزاء هامة منه مشاكل مماثلة، كقضايا جنوب السودان، وأقباط مصر، وبربر الجزائر، والتشكيلة المختلطة في لبنان. . الخ. . وان النظرة الصحيحة للأمور لا تستطيع التغاضي عن كل هذا التنوع. والتعدد في تراكيب المجتمعات العربية، وتجاوزها بحجة: «كلنا أمة واحدة» أو «الاسلام خيمة الجميع»، أو بحجة استغلال الغرب اليوم، وكما بالأمس، لمسائل الأقليات في الوطن العربي لاضعاف الأمة، ومحو دورها كقوة إقليمية ودولية، وتمكين اسرائيل من مواصلة بسط الهيمنة. إننا نعرف جيداً كيف تم استغلال التركيب الديني والطائفي في لبنان من أجل تثبيت الطائفية دستورياً، سياسياً، وفعلياً، وما دفعه لبنان من ثمن باهظ جداً في

لعبة الاستعمار هذه، وما قد يدفعه مستقبلاً أيضاً. وقد استغل الغرب قضايا الأكراد، والأرمن والآشوريين، والأقليات المسيحية، وغيرهم، لا من أجل ضمان حقوقهم القومية أو الدينية والطائفية، وإنما لأغراض الغرب، ومصالحه، ونحن نعرف كيف استخدمت سياسة «فرق تسد» لإضعاف الكيانات العربية منذ قيامها الحديث.

ونعرف جميعاً المناورات التي جرت وتجري، لاستغلال التمايز البربري، أو القبطي، أو الجنوب سوداني، فضلاً عن الكردي، لإشغال المنطقة العربية، وإشعال النزاعات فيها، وإدامة عوامل التفتت، والتجزئة، وتغذيتها باستمرار.

ولكن الاستنتاج الوحيد الواجب استخلاصه من كل هذه الحقائق، وسواها، هو وجوب تحلي القيادات السياسية العربية، الحاكمة، والتي ليست في الحكم، بالارادة، والقدرة على التبصر، والحكمة والموقف الواقعي المرن في التعامل مع قضايا الأقليات على اختلافها. . ان العروبية لا تعني الانغلاق، ورفض الخصوصيات العرقية والدينية والثقافية، وان سماحة الاسلام لا تعني غض النظر عن التمايزات الدينية، أو المذهبية، وان الخيمة الوطنية الواحدة لا تفرض موقفاً عروبياً، «اسلامياً» متزمتاً، ومتعصباً، ومنغلقاً، وانعزاليا؛ وإلا لكانت قضايا الأقليات سوف تبقى ألعوبة في أيدي الصهاينة ودوائر الغرب الاستعمارية من أجل ضرب العرب، وتحجيمهم، وإلغاء دورهم. . وإنما المطلوب هو احترام مختلف الخصوصيات، القومية

والدينية والثقافية وضمان، تمتع سائر الأقليات بحقوقها، قومية كانت، أو ثقافية، أو دينية، والإلغاء الفعلي [لا الرسمي فقط] لجميع أشكال التمييز بين المواطنين، وفئات الشعب، على أسس قومية، أو دينية، أو مذهبية، وان الاعتراف بواقع التركيب القومي ـ الديني ـ المذهبي المتعدد في العراق، لا يُساوي (ولا يجب أن يعنى) العمل لاقامة الدولة على أسس عرقية، أو دينية، أو مذهبية، وانما بسط راية التسامح، والتعايش الحرّ والاحترام المتبادل للخصوصيات. ولذلك فان على القوى السياسية العربية البصيرة، مسؤولية خاصة في دحر المخططات الرامية لتفتيت الأمة والوطن الكبير، وفي لفّ الجميع تحت خيمة واحدة لا تنفي التعددية، والخصوصية، مهما كانت صيغها. . وهنا تلعب تيارات التطرف السياسي دوراً خطيراً في التلاقي مع الدوائر الأجنبية المعادية، واستهداف الأمة العربية. فمهما كانت النوايا الحسنة، والأهداف، فان التطرف الذي يرفض الخصوصيات باسم الدين أو أي لافتة أخرى، يثير ردود فعل معاكسة تخدم مخططات التفتيت. . واذا كانت ورقة الأقليات سلاحاً رائجاً لمحاربة الأمة العربية منذ أواخر القرن الماضي، فان هذا السلاح قد يتحول الى السلاح الأول لمحاربتها، وقد يكون العامل الأول في تدمير الدور العربية، والوزن العربي، ما لم تدرك القيادات السياسية العربية أولاً وقبل الآخرين، حقيقة اللعبة، وخطورتها، وما لم تعالج مسائل الأقليات بحكمة،

وشجاعة، وبعد نظر، ونظرة إنسانية سمحاء. .

***

وإذا كـان انفجار الصراعات والحروب الدموية العرقية في البلدان الشرقيـة، ولا سيما يوغوسلافيا، دليلاً على شيء، فعلى أن الحلول الستالينية للمسائل القومية كانت قسرية، واعتباطية، عجزت عن إلغاء التناقضات الفعلية التي انتظرت الفرصة للبروز والانفجار. الا أن ما حصل بعد انهيار «الكتلة الاشتراكية» لم يكن انتقالاً الى حياة طبيعية ، وتعايش سلمي أخوي في اطار دولة ديمقراطية مشتركة، وانما التفكيك، والتفتيت، الدمويان. وهنا لعبت الضغوط، والمناورات الغربية دوراً خطيراً للغاية، وحاسماً أحياناً.

ولذلك فان أمثال هذه التجارب المأساوية لا تصلح أبداً نموذجاً لا للأكراد ولا لأية قومية أو أقلية أخرى في الوطن العربي، أو في عالم الجنوب، وان على قيادات هذه الجماعات والشعوب أن ترفض تحولها الى مختبرات للمخططات الخارجية. وإن بناء الآمال على القوى الخارجية التي استعبدت عالم الجنوب واستعمرته، بناء على رمال، وطريق المعاناة والفشل الدائمين والإحباط المستمر. وكذلك الحال مع السياسات التعسفية، والديكتاتورية، والشوفينية، والطائفية، للحكام في العديد من بلدان هذا العالم الجنوبي المتخلف.

وان الاعتراف الصادق والفعلي بحقوق القوميات

والأقليات، والتوسع فيها الى حد الفدرالية كما بالنسبة لأكراد العراق، سيضعان الأرض الصلدة للتآخي، والبنيان المرصوص القادر على مواجهة الهزات. وبالنسبة لأكراد المنطقة (حوالي ٢٢ ـ ٢٤ مليون نسمة)، فإن القوى السياسية الحصيفة في المنطقة يجب أن تقر لهم بأبعد مدى في حق تقرير المصير، شأنهم شأن أية أمة مجزأة أي حتى تكوين دولة مستقلة في المستقبل. غير أنه كلما كانت السياسات ديمقراطية، وتعددية، وحصيفة، كان الاحتمال الأقوى، والأمتن، هو تعايش هذه الشعوب معاً في كيانات اتحادية ديمقراطية حرة واحدة، بدلاً من الكيانات القسرية أو من الخيارات الانفصالية ذات الأفق المجهول، والمحمل بالأخطار.

**د. عزيز الحاج**

باريس
أوائل سبتمبر ١٩٩٣

## الباب الأول

# - تاريــخ -

# الفصل الأول

## استعراض تاريخي للأربعينات

اذا كان أبرز الحركات الكردية في عشرينات العراق يرتبط أساساً باسم الشيخ محمود الحفيد، فان أحداث ما بعدها، تقترن اساساً باسم برزان، وزعيميها الشقيقين أحمد والملا مصطفى. وقد ورد في كتابي السابق (القضية الكردية في العشرينات، الصفحات ١١٨ وما بعدها) سرد تاريخي قصير للحركات المقترنة باسم الشيخ احمد وأخيه، والمنتهية بعام ١٩٣٢.

وقد خفتت التحركات الكردية البارزة، والمسلحة منها خصوصاً، حتى أواسط الأربعينات، وقد اقترنت باسم الملا مصطفى البرزاني.

ومن المعروف ان اوضاع الشعب الكردي في العراق لم تتحسن خلال عقدي الثلاثينات، والأربعينات. وقد استمر تجاهل حقوقه القومية، والثقافية، وأهمل اعمار منطقته الشمالية، وازداد تدهور الحياة المعيشية لسكانها، لا سيما مع نشوب الحرب العالمية الثانية.

وقد شجعت هذه الاوضاع الملا مصطفى على تمرداته المسلحة ما بين ١٩٤٣ و١٩٤٥، ويبدو، وبرغم المظاهر والبيانات الرسمية، ان الانجليز قد لعبوا دورهم في تشجيع هذه الحركات من وراء ستار لاضعاف الجيش العراقي الذي

ثار عليهم في مارس ١٩٤١، ولتشديد الضغوط على الدولة العراقية.

وكانت تربط الملا بالسفير البريطاني كورنواليس (الذي فرضته لندن رغم انه كان، من قبل، ولسنوات طويلة، «مستشاراً» لوزارة الداخلية العراقية) علاقات التابع والمتبوع، ومراسلات، واتصالات. (في الكتاب بعضها)، عبر فيها البرزاني مراراً عن إخلاصه، ووفائه للعرش البريطاني، واستعداده لاطاعة لندن «كما يطيع الطفل أباه الرؤوف»! ولكن حركات البرزاني لم تكن ناشئة في فراغ، بل في مناخ الاضطهاد القومي، واهمال الاصلاح، ولو ابسطه، في المنطقة الكردية، ناهيكم عن التشجيع البريطاني الماكر مرة، بعد مرة، ووفقاً للظروف والاعتبارات الانجليزية الخاصة، حتى ان نوري السعيد نفسه اصبح يشك في نوايا «الحليفة» بريطانيا، وكذلك نوايا فرنسا، واميركا، اضافة (بالطبع) الى الاتحاد السوفياتي الذي كانت قواته تسيطر على شمال ايران، وتحتل قسماً من كردستانها.

وقد أرسل السفير البريطاني الى حكومته برقية في ١٣ ديسمبر، ١٩٤٣، ورد فيها:

«يميل رئيس الوزراء [أي نوري السعيد] . الى الاعتقاد بأن هناك مؤامرة كردية كبيرة، وراء كل هذا [أي حركة البرزاني]. وقد أعرب للمستر أدمونز (مستشار وزارة الداخلية) عن مشاعره بأن الدول الثلاث الكبرى قد تكون لديها سياسة غير معلنة فيما يتعلق بأكراد تركيا وايران

والعـراق. لقـد كلمته بصورة جدية بأن التفكير في مثل هذه الشكوك غير الحقيقية هو غير صحيح».

وواضح ان نوري السعـيـد حـافظ على شكوكه بدليل ما ورد في المذكرة المرفقة باستقالته في ابريل ١٩٤٤ حيث يرد ما يلي: «نجد بوادر تظهر من حين لآخر تدل على ان بعض الدول الكبرى ترغب في استغلال القضية الكردية لصالحها، وإن كـان هذا الاسـتـغلال لم ينته أمره، ولا يعلم احد مبلغ صـحـة الوعـود وزمن ومدى تحقيقها. ففي عالم ملبد كالذي نحن فـيـه، والى أن تستـقـر الأمـور وتنجلي الحقائق وتظهر الـبـواطن، يجب على العـراق ان يتروى في ادارة الأكـراد في المـنطقـة الشمالية، وخـاصـة اذا علمنا ان الفـوضى ضـاربة أطـنـابها داخـل الحـدود الايـرانـيـة، ورؤسـاء عـشـائرهـم المـسيطرون في مناطقـهم، وإن الحكومـة الايرانيـة تجـاريهم وتسـايرهم. وقـد بلغني أن قـد تأسـست في المناطق الكردية في ايران المتـاخمة لتركـية، والتي تحت النفوذ الروسي، مجالس مـن الأكـراد لتنظيم وادارة شـؤونهم. وأمـا في داخل تركـيـا فـقد حشد جيش تركي أكثر من المعتاد للسهر على استتباب الأمـن والنظام في المناطق التركـيـة المتـاخمة لايران والعـراق. وقـد قـيل إن الاتصـالات بين الأكراد على اختلاف طبقاتهم جـارٍ في الأيـام الأخـيرة اكـثـر مـن الـسـابـق وبشكل يلفت النظر.

وإن هذه الاتصـالات تسيّرها وتنظمـها الدول ذات الشأن للوقـوف على مجريات الأحـوال في المناطق الكردية بأجمعها».

ويتـهي السـعيـد بالمطالبة باصلاح الادارة والعناية بالمعارف (التربيـة) والصـحة والعمران وغير ذلك من الأمور الحيوية» (في المنطقة الكردية) . . وتنتهي مذكرته بالقول :

«وإني حين أطـلـب عـنـاية خـاصـة في المناطق الشمالية والمبـادرة الى اصـلاح مـا يمكن اصـلاحه قبل غيره لا أقصد من وراء ذلك اصـلاح المنطقـة الشماليـة على حساب المناطق الأخـرى، وإنما هو ترجـيح تقـتـضـيـه الظروف الاستثنائية الحـاضرة. على اننا يجب ان ننظر الى العـراق كـوحدة شاملة ونقـوم باصلاح شامل أيضاً يعم خيره على الجميع».

[انظر عـبـدالرزاق الحسني، في الجزء السادس من «تاريخ الوزارات العـراقية» صفحات ١٨٨ـ١٩٣].

وقـد تـطـورت مـطـالـب الـبرزاني مـن الشـؤون المحليـة والعـائليـة الى مطالب اوسع وذات طـبـيـعـة كـردية (قـومية) عـامـة، وذلك بفـضل نشـاط عـدد من الضـبـاط والمثـقفين الأكـراد الـذيـن كـانـوا يـعـملون في حـزب (هيـوا) القـومي اليـمني، ثم تكونت لهم صـلات مع القـيـادات الكردية في ايران التي كـانت تجـد تشـجيعاً أكيداً من سلطات الاحتلال السـوفيـاتيـة، لأسـبـاب من المصلحـة السـوفياتية التكتيكية الصرفة.

وعندمـا استـمـر مـوقف البرزاني في التـمـرد شنت عليـه الـقـوات الـعـراقـيـة هجـومـاً واسع النطاق باشراف الجنرال الانجليـزي (رنتن). وقـامت الطائرات العـسكرية البريطانية في منتصف ١٩٤٥ بقـصف المسلحين الأكراد قصفاً عنيفاً.

كما جرى توظيف عدد من كبار رجال العشائر الكردية المعادية للبرزانيين، فاشتركت قواتهم المسلحة في الهجمات الحكومية. وقد كسرت قوات البرزاني. [انظر عزيز الحاج في «ذاكرة النخيل» ص ٢٥ـ٢٦].

وقد هرب الملا مصطفى، مع شقيقه الشيخ احمد في أواخر ١٩٤٥ الى منطقة مهاباد الكردية، التي اعلنت في يناير ١٩٤٦ جمهورية للحكم الذاتي. ويقدر المؤلف ويليم ايكلتون عدد اللاجئين البرزانيين بعشرة آلاف ، من بينهم ثلاثة آلاف من حملة السلاح. أما البرزاني، فكان يقدر العدد بأكثر من الثلاثين ألف. وقد ذكر بنفسه للصحفي الأميركي «دانا آدمس شميدت DANA Adams Schmidt» عام ١٩٦٢، بأن حوالي ٤٥٠٠ كردي لاجىء ماتوا من المرض، والبرد، والثلج في اشهر الشتاء الثلاثة في ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦. ويرى المؤلف ان هذا الرقم مبالغ فيه. وكان أكراد المنطقة الكردية الايرانية قد استقبلوا البرزانيين ببرود، وفتور، نتيجة للحزازات القبلية، وبسبب الضغط السوفياتي القوي. فالسوفيات الذين كانوا يبسطون نفوذهم على شمال وشمال غربي ايران كانوا يعتبرون مصطفى البرزاني «عميلاً بريطانيا». وبعد ان استطاع الأكراد الايرانيون تليين الموقف السوفياتي، سمح للبرزانيين في ربيع ١٩٤٦ بالانتقال الى وديان آنسب لهم، وصار الملا مصطفى واحداً من الجنرالات الأربعة لجمهورية مهاباد الكردية، ذات الحكم الذاتي.

ومن المفيد التوقف لدى مقابلات الصحفي الأميركي(*) المذكور مع البرزاني عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، وذكريات الأخير عن لجوئه الى ايران، ثم الى الاتحاد السوفياتي. ومن النقاط المهمة مقابلة الملا للسفير الأميركي في طهران جورج آلان [من أركان المخابرات المركزية]، واستفسار الأول عن امكانية لجوئه مع عشيرته الى الولايات المتحدة. وذكر الملا للصحفي ان السفير الاميركي اغلق الباب في وجهه، مفسراً ذلك الموقف بأن الأميركان كانوا يعتبرون البرزاني وحركته «أدوات سوفياتية». وقد سأل الصحفي، وهو مؤلف كتاب «رحلة بين الشجعان» الصادر بالانجليزية عام ١٩٦٤، من السفير آلان عن حقيقة الأمر. فرد الأخير برسالة مؤرخة في ١٠ مايو ١٩٦٣ يذكر فيها انه استقبل الملا مصطفى، فعلاً، بعد رجاء من الجنرال الايراني رازم أرا، الذي كان يريد من السفير الأميركي اقناع البرزاني بالتعاون مع الحكومة الايرانية. وقد تمت المقابلة بحضور مترجم إيراني.. وبعد ان يصف الان هيأة الملا مصطفى، وملبسه، وشكل وجهه، يذكر ما يلي:-

«بعد مجاملات قليلة، تعمدت خلالها، الاستفسار عما اذا كان ناوياً البقاء طويلاً في طهران، اندفع في مرافعة مثيرة عن وجوب ترك الأكراد يعيشون بطريقتهم الخاصة. [لقد سمعت نفس المرافعة من رؤساء القاشقائيين والعشائر الأخرى الذين يعرفون النغمة جيدا]. وأكد ان الأكراد هم

---

(*) نقلاً عن الأصل الانجليزي

رعاة مسالمون، وهادئون بغير أطماع في أراضي الآخرين، وممتلكاتهم، بل هم يريدون ان يتركوا لوحدهم.

«وقد عبرت عن سروري لسماع هذه الآراء، ولكنني أعربت عن شكوكي في ان تستطيع الولايات المتحدة، التي تبعد ٤٠٠٠ ميل عن ايران، تقديم مساعدة ما، واننا لا نأخذ على عاتقنا مسؤولية الشؤون الداخلية لايران. فقال انه لا يثق بالوعود الايرانية، واعلن ان بامكان الولايات المتحدة الأميركية، إن أرادت، ممارسة نفوذ كبير لدى الحكومة الايرانية من خلال منحها العون، او حجبه، وبوسائل أخرى.. فقلت له ان استنتاجه كان طبيعياً، واعترفت بامكان ممارستنا ضغطاً قوياً على السلطات الإيرانية فيما لو عزمنا على ذلك. ولكنني ذكرته بأنه كما ان الأكراد حريصون على استقلاليتهم، فكذلك هو شأن الايرانيين، وانهم سيشعرون بالمرارة اذا حاولنا ان نتدخل في شؤونهم الداخلية.

وقد عبر الملا مصطفى عن اعتقاده بأنه لن يكون ممكناً أبداً تعايش الأكراد والايرانيين بودّ، وأن أحسن حل للأكراد هو ترك ايران. وعندما سألته عن البلد الذي يفكر فيه أجاب: «نريد الذهاب الى الولايات المتحدة». فسألته: «هل تعني جميع الأكراد؟ فهذا يعني مئات كثيرة من الآلاف». فأومأ برأسه الايجاب».

فلاحظت، بلطف، أن الفكرة تدغدغ جداً شعور

الولايات المتحدة، ولكن من الصعوبة ان نرى كيف يمكن تنفيذها. فمشاكل النقل بحد ذاتها غير قابلة للحل حتى لو استطاع الأكراد الانتقال الى ميناء بحري بنسائهم، وأطفالهم، وممتلكاتهم. ثم ان من المتعذر ايجاد أماكن اميركية مشابهة للأماكن التي اعتاد عليها الأكراد. ناهيكم، عن الأموال الهائلة التي سيكلفها كل ذلك؛ وأيضاً، مشاكل اعتماد الكونغرس لقانون خاص بالهجرة، وضمان الحصول على أرض كافية في الولايات المتحدة.. الخ...».

ويرى السفير آلان أن الملا مصطفى لم يكن قد فكر في هذه الصعوبات، فلم يواصل النقاش في الموضوع، ويقول:

«لم أرد تشجيعه على بناء آمال كاذبة، ولكنني لم أعطه انطباعاً بأننا سنتعامل مع طلبه بخفة. فقد كان ممكناً ان نرغب في أخذ بضع عشرات من القادة الأكراد ـ أولئك الذين يشكل وجودهم المستمر في كردستان أخطاراً عليهم او على الحكومات الصديقة. ولكن لا البرزاني، ولا أي رئيس عشيرة (كردي) كانوا مستعدين للسكن في اميركا، وترك عشائرهم وراءهم، وبالتالي، فلم يكن ممكناً ان نقترح ذلك عليهم. كما أنه لم يشر الى نية زيارة لأميركا لنفسه او لسواه. وبقدر ما أتذكر فان أي حديث مع البرزاني لم يتعرض للاتحاد السوفياتي، ولو انه كان قد اثار

معي مسألة ذهابه لروسيا، فلربما كنت سأقترح عليه ان يجرب الروس ليرى مدى استعدادهم لأخذه مع عشيرته. ولو انه هدد بالذهاب لروسيا رداً على رفضنا مساعدته، فان ذلك لم يكن ليترك عندي اي تأثير. وبعد اشهر، وعندما عبر الحدود (الروسية) بالفعل، فانني اقول بصراحة، لم أفزع فزعاً خاصاً؛ ولم أكن غير سعيد لترك الروس يصارعون هذه المشكلة لفترة».

أما بالنسبة للدعم الروسي للأكراد، فقد رأى السفير «ان دعمهم لكردستان انتهازي تماماً. فهم سيسحبون البساط من تحت الأكراد في المستقبل، وكما جرى في الماضي، وذلك حالما رأوا قطفاً أفضل في اتجاه آخر». ولا شك ان هذا التقدير الأميركي كان صائباً، ودقيقا، اذ سرعان ما تنكر السوفيات لوعدهم والتزاماتهم، ان تجاه اذربايجان الديمقراطية الايرانية او حكومة مهاباد، وذلك تحت الضغط الأميركي، ولقاء امتيازات النفط والغاز في شمال ايران.

وفي الوقت نفسه، فان محاولة آلان التنصل من القمع الايراني الدموي للأكراد وقادتهم، لا تتحمل مواجهة الحقائق. فالعسكر الايراني، الذي أجهز على جمهورتي آذربايجان، ومهاباد، كان بقيادة عسكريين اميركان، والولايات المتحدة كانت، في تلك الظروف، تعتبر الحركة القومية الكردية في ايران «ورقة سوفياتية».

لقد هزمت الجمهورية الذاتية الكردية، واعدم قادتها في

٣١ مارس ١٩٤٧ ، وهربت القوات البرزانية خارج الحدود الايرانية، حيث استسلم الشيخ احمد والمئات من العوائل البرزانية، وعدد من الضباط الأكراد الذين عاملهم البرزاني بقسوة، وأجبرهم على تسليم أنفسهم للسلطات العراقية التي اعدمتهم في منتصف ١٩٤٧.

أما البرزاني، وحوالي الـ٥٠٠ من مقاتليه، وأعوانه المقربين، فقد دخلوا في مناوشات عسكرية مع الجيوش التركية، والايرانية، والعراقية، في جبال البلدان الثلاثة، واستطاعوا، بعد مسيرة ٥٢ يوماً، من المعارك، والالتفاف، اجتياز الحدود السوفياتية وذلك في أواسط حزيران ١٩٤٧.

***

وخلال هذه الأحداث المثيرة كانت الحركة القومية الكردية في العراق قد شهدت تطورات، وانقسامات، هامة. فقد أخذ حزب (هيوا) يسير نحو الاضمحلال امام صعود الأفكار اليسارية والديمقراطية. وأسس فريق من الشيوعيين الأكراد منظمة خاصة باسم «شورش» اعتبروها «الحزب الشيوعي الكردي». [عمل فيها، ضمن من عملوا الرئيس الحالي للحزب الشيوعي العراقي التقليدي عزيز محمد]. وسعت «شورش» لتأسيس حزب كردي ديمقراطي، جماهيري باسم «رزكاري كرد» ـ أي حزب التحرر الكردي. وقد تأسس فعلاً في أواخر ١٩٤٥، وضم، عدا جماعة «شورش» بقايا حزب «هيوا»

وشخصيات كردية عراقية مستقلة. وقد تأسس الحزب الجديد بقيادة الشيوعيين الأكراد، وتوجيه الأفكار الديمقراطية والماركسية التي اخذت تنتشر بسرعة تحت تأثير التواجد السوفياتي في جزء من كردستان الايرانية..

وعندما تحولت المنظمة الكردية الايرانية «زيان كورد» في منطقة مهاباد الى «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، فقد جرت الاتصالات والمساعي لاقامة حزب مماثل في العراق. وقد تألف الحزب الجديد فعلاً في أواسط آب ١٩٤٦ من «حزب رزكاري» وقسم من حزب «شورش» وشخصيات كردية أخرى. ومن فرع الحزب الكردستاني الإيراني في العراق أما الفريق الثاني من منظمة «شورش» فقد انضم الى الحزب الشيوعي العراقي، وأصبح ينشط بفعالية في الفرع الكردي للحزب المذكور الذي كان يقوده، عهد ذاك، الملا شريف. وكان من محاور الخلاف التي أدت الى رفض الفريق المذكور [صلاح الحيدري وجمال الحيدري، ونافع يونس، وحميد عثمان، وغيرهم] الانضمام إلى الحزب الكردي الجديد، فرض الآخرين عدداً من رؤساء العشائر الكردية على قيادة الحزب.

وقد رفع الحزب الديمقراطي الكردستاني، شأن حزب رزكاري كرد، أهدافاً تدعو الى الحقوق الكردية في اطار العراق، والى الديمقراطية، ومحاربة الاستعمار، ورفع شعارات اقامة اتحاد عراقي عربي كردي إختياري، مع جعل الهدف البعيد «تحرير كردستان الكبرى». ويمكن القول ان

حـزب رزكـاري كـان أوضح ديمقراطية، واكثر راديكالية من الحـزب الجـديد، الذي اختير الملا مصطفى (في غيابه) رئيساً له ، وحمزة عـبـدالله أمـينا عـامـاً. وبعـد سنوات قليلة يحل المحامي ابراهيم احمد محل الثاني في منصب الأمين العام.

***

لـقـد قـضى البرزاني وأقـرب أعـوانه اثني عشر عـامـاً في الاتحـاد السـوفـيـاتي، عـوملوا في مرحلتها الأولى ببرود وفتور وشك تحت تأثير مـبـاشر من المسـؤول الأذربايجاني السوفياتي المـدعـو بـاقـروف، الـذي كـان يروج بأن البرزاني مـشـبـوه العـلاقـات (لصـالح بريطانيا). وبعد سقوط بيريا من قيادة الحـزب السوفياتي عـــام ١٩٥٣ ، تحسنت اوضاع البرزانيين، والتـعـامل السـوفياتي معهم. وقد استقر الملاّ منذ ١٩٥٤ في مـوسكو، وضـمـنت له مـستلزمات الحياة المريحة. غير انه لا هو، ولا الأكـثـرية العظمى من جماعته، انحازوا الى المذهب الشـيـوعي بالرغم من انه شـخـصياً درس في المدرسة الحزبية الـعـليـا [وليس في أكـاديمـيـة اللغـات كما كـان يردد لزواره الغـربيين] . بل انه، وكما سـمـعت شـخـصياً في موسكو ، ومـن الـسـوفـيـات والعـراقـيين المطلعين على السـواء، كـان يمارس سلطتـه وممارسـتـه كـشـيـخ عـشيرة الى حـد العـقـاب بـالـقـتل! . . ويروي شـمـيت أن الملاّ أخبره بأنه، بسـبب امـتناعـه عن اعـتناق الشـيوعية، فان «الشيوعيين في العراق أرادوا قـتله بعـد عودته من روسيا» في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ !

وهـذه الرواية باطلة تماماً. ولكن الصـحـيح أن كـلاً من الحـزب الشـيـوعي والحـزب الديمقراطي الكوردستاني تنافسا بشـكل محموم لكسبـه حـال وصـوله الى العـراق في أوائل ١٩٥٩ مع ٨٠٠ شـخـص آخـر [برزانيين وغيرهـم] . ولكنه كـان قـد قـرر مـوقـفـه مسبقاً برفض الانحياز للشيوعيين ، والقـبـول برآسـة الحـزب الكوردسـتاني رغم عدم ايمانه اصلاً بالحياة الحزبية. وقد استعمـل في أواسـط ١٩٥٩ أساليب القـوة للاطاحـة بقـيـادة الحـزب المذكـورة وفـرض جماعة من مشايعيه المطيعين.

أمـا العـلاقـات بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكوردسـتـاني فـقـد تميـزت بالمد والجـزر، والود والفتور، فقد تعـاونا في وثبة كانـون الثاني ١٩٤٨، ثـم انفصم التعاون. ودخلا في مماحكات فكرية عنيفة في أواسط الخمسينات، ثم في تعـاون ثنائي ودي. واسـتمر التعاون بعد ثورة ١٤ تموز، ثـم دب الفـتـور، والخـصـام مجدداً. وعندمـا انحـاز الحـزب الكردسـتـاني الى الحـركة المسلحة في الشمال التي اندلعت في ايلول ١٩٦١ ، فـان الحـزب الشيوعي عارض القتال الكردي المسلح ورفض الانخـراط فـيـه، مما أدى الى توتر شـديد بين الطرفين دفع الشـيـوعـيـون ثمنه باهظاً بعـد سـقوط حكومة عبدالكريم قاسم في ٨ فبراير ـ شباط ـ ١٩٦٣ .

## الفصل الثاني

# القضية الكردية بين انتصار ثورة ١٩٥٨ وسقوط حكم قاسم في شباط ١٩٦٣

برغم أن وضع أكراد العراق في ظل الحكم الملكي كان أقل سوءاً من أوضاع أكراد تركيا، وإيران، فانهم كانوا خاضعين لاضطهاد مزدوج :-

الأول، معاناتهم مما كان يعانيه شعب العراق كله من فقر، ومرض، وجوع، وأحلاف عدوانية، واستبداد إرهابي رجعي. والثاني، معاناتهم من الإضطهاد القومي بحكم كونهم أكراداً.

وكان الحكم الملكي يحتضن فئة من الساسة، والإقطاعيين، وكبار الموظفين الأكراد الرجعيين الموالين للاستعمار، والذين كانوا يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة. أما أغلبية الشعب الكردي في العراق فكانت مضطهدة. فقد كان هناك تمييز قومي في اختيار الطلبة للبعثات الدراسية خارج العراق وفي إدخالهم كليات العراق، وفي قبولهم في دوائر الدولة، وكان التمييز صارخاً خصوصاً في القبول بكلية الأركان العسكرية، وفي الجيش عموماً. وكان الأكراد محرومين من حق إصدار أية جريدة سياسية، أو تكوين أية منظمة سياسية كردية. كما لم تستعمل اللغة الكردية كلغة رسمية في دوائر الدولة بالمناطق

الـكردية، ولم يطبق (قـانون اللغـات المحليـة) الذي شرع في أوائل الـثـلاثـينات إلا بنطاق محدود للغـاية، ولم يجر تدريس تـاريـخ الـشـعـب الـكردي وأدبه حـتى في مـدارس المنطقـة الكردية.

لذلك، كـان طبـيـعـيـاً أن يستقبل الشعب الكردي وقواه الـوطنيـة المختـلـفة ثـورة ١٤ تمـوز بالابتـهـاج والحـماس العارمين.

وقـد نص الدسـتـور المؤقت الصادر عن الحكومة الجديدة في مادته الثالثة على ما يلي :

«يقـوم الكيـان العـراقي على أساس التعاون بين المواطنين كـافـة بـاحترام حـقـوقـهم، وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكـراد شركـاء في هـذا الـوطـن، ويـقـر هـذا الـدسـتـور حـقـوقـهم القومية ضمن الوحدة العراقية». بينما كانت المادة الثانية من نفس الدستور قد نصت على أن «العراق جزء من الأمة العربية»، وهي مادة كانت موضع تحفظ الأكراد.

وكـانت المكتـسبـات الأخـرى لصـالح الشـعب الكردي تـتـمـثل في عـودة الملا مـصطفى البرزاني مـعـززاً مكرمـاً الى العـراق. بعـد الثـورة، ثم عـودة المئات من البرزانيين الذين كـانوا لاجئين مـعه في الاتحاد السوفياتي، وصدور العديد من الصـحف والمجـلات الكردية ذات الاتجـاهات السـيـاسـيـة المخـتلفـة، وإجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني رسمياً في أوائل ١٩٦٠، وتأسـيس مـديرية عـامة للدراسة الكـردية..

وكـانت العـلاقـات بين قـاسم وقـيادة البرزاني (الذي أصبح

رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني) من القوة والمتانة بحيث أن البرزاني صرح بأنه ليس إلا جندياً من جنود قاسم. وانجرف حزبه وراء قاسم في معاداة الحزب الشيوعي، فنشرت صحيفته سلسلة مقالات تندد بالشيوعيين، وتطالب بحل تنظيمهم في المنطقة الكردية. إن المكاسب الهامة التي حققتها ثورة تموز للأكراد، والجو السياسي الجديد العام في السنة الأولى للثورة، لم تبق الوحدة الكردية ـ العربية ضمن دولة واحدة وحدة قسرية، إستبدادية، بل نشأت أجواء الثقة المتبادلة، وأيد الأكراد بقوة حكومة قاسم، وشجب الحزب الكردستاني في عدة تصريحات وبيانات الإنفصالية، واعتبر الانفصال عن العراق مضراً بالشعب الكردي نفسه. ومما ورد في مذكرة للحزب:ـ

«إن فصل كردستان عن الجمهورية العراقية الفتية عمل مضاد لمصالح الشعبين، العربي والكردي بصورة أساسية، ويخدم الاستعمار، ويقوي مركزه ليس في العراق فحسب، بل وفي جميع أقطار الشرقين الأدنى والأوسط أيضاً، ويؤدي، بصورة مباشرة، الى إضعاف حركة تحرر شعوب هذه المنطقة بأسرها بما فيها الشعب الكردي». (مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني الموجهة الى قاسم والأحزاب الوطنية في ١١/ ٩/ ١٩٥٨٠).

غير أنه منذ أوائر ١٩٦١، أخذت عوامل التوتر تتراكم، وتنضج بسرعة في المنطقة الكردية، ويعود ذلك الى :

أ ـ النزعة الشوفينية لمعظم الفئة العسكرية الحاكمة، وفردية الحكم.

ب ـ حاجة النظام الى ما يلهي الشعب العراقي عن مشاكله الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، ولا سيما المطالبة بالديمقراطية،

ج ـ دسائس القوى الاستعمارية، ولا سيما شركات النفط، ودسائس القوى الرجعية المحلية والأوساط الايرانية الحاكمة. إن هذه القوى المعادية، المحلية والخارجية، قد اتبعت لعبة مزدوجة لاضعاف حكم قاسم، ولتشجيع وتعميق الانقسامات والخصومات الأهلية، فالاقطاعيون الأكراد كانوا معادين لأية خطوة نحو أي درجة من درجات الاصلاح الزراعي، وقد أعلنوا في النصف الأول من ١٩٥٩ تمرداً مسلحاً شجعته ايران، ولكنه فشل امام مقاومة حزب البارتي الكردي والشيوعيين الأكراد، والقوات العراقية المسلحة. وفي ٦٠ ـ ١٩٦١ أخذ هؤلاء يتقربون من قاسم، وأخذ هو يتقرب منهم ومن أمثالهم ويزودهم بالسلاح لتعبئتهم ضد البرزانيين والإعتداء عليهم. ومن الجانب الآخر كانت الرجعية العربية في العراق (وكان فرقاء من القوى القومية منجرفين معها)، والعناصر الشوفينية في الجيش والسلطة والحركة السياسية تزيد وتشعل التوتر والعداء ضد الأكراد.

وعلى الصعيد الفعلي، أصبحت نار القمع موجهة هذه المرة ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادته، وجمدت

أعمال المديرية العامة للدراسة الكردية، وانطلقت بعض الصحف الرجعية في دعوة مسمومة مسعورة لصهر الأكراد، وأهمل استعمال الكردية في الدوائر الحكومية الرسمية في المنطقة الكردية، واتخذت الحكومة سلسلة من الاجراءات الزجرية تجاه العديد من الموظفين الأكراد، وأهملت العناية، صناعياً، وعمرانياً، وزراعياً بالمحافظات الكردية (ألغي مثلاً مشروع معمل السكر في السليمانية، ومعمل للجوارب والألبسة الداخلية كان مفروضاً اقامته في أربيل)، وعطلت الصحف والمجلات الكردية، كما نظمت الحكومة حملة اعتقالات واغتيالات بالجملة ضد العناصر الوطنية الكردية. وخلال النصف الأول من عام ١٩٦١، أرسلت قوات عراقية جديدة الى المنطقة الكردية، ونظمت الحكومة عدة استفزازات مسلحة قام بها بعض العشائر الكردية ضد البرزانيين وحلفائهم.

لقد كان الوضع سائراً نحو الانفجار، ونشأت في المنطقة الكردية تجمعات عشائرية مسلحة، كان من أقطابها الأساسيين بعض الاقطاعيين والملاكين الأكراد الذين كانوا يعادون قاسم بسبب الإصلاح الزراعي، والذين كانت لهم علاقات معروفة بدوائر حلف السنتو الاستعماري، ونظام الشاه.

وفي تلك الفترة نفسها كان الوضع الاقتصادي في المنطقة الكردية متدهوراً، وقد فرضت الحكومة ضريبة أرض جائرة أثارت الفلاحين الأكراد، وكان الوضع في العراق

كله خاضعاً لكابوس القمع وانفلات القوى اليمينية تخريباً واغتيالات.

وقد وقعت اصطدامات مسلحة بين العشائر الموالية للحكومة وبين التجمع العشائري المعادي لها، واستغلت الحكومة تلك الاصطدامات لغرض المزيد من تحشيد القوات العسكرية.

وفي ٢٠/٧/١٩٦١، قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرة الى قاسم حول الوضع في المنطقة الكردية طالب فيها بـ:

١ـ سحب القوات المرسلة أخيراً الى مناطق معيّنة من كردستان الى مقراتها الأصلية، وعدم إجراء تحركات عسكرية غير اعتيادية في غير الأماكن المعتادة لها في السنين السابقة:

٢ـ سحب رؤساء الادارة، والأمن، والشرطة والمسؤولين الذين لهم دور بارز في الحوادث الأخيرة.

٣ـ اعادة الموظفين المبعدين والمنقولين في كردستان الى أماكنهم، وتعيين المتصرفين والقائمقامين للألوية والأقضية الكردية من الأكراد المخلصين للجمهورية وللأخوة العربية الكردية.

٤ـ تطبيق المادة الثالثة من الدستور العراقي تطبيقاً كاملاً».. كما ورد في المذكرة المطالبة بجعل اللغة الكردية لغة رسمية، وتعديل قانون ضريبة الأرض والقضاء على الغلاء الفاحش، واطلاق الحريات على نطاق العراق،

وتـطـهير أجـهـزة الدولة من العناصر المعـادية لروح الثـورة، ولـكـن لم يـكـن بـين المطالب مطلب الحكم الذاتي. . وهذه نقطة ألفت اليها النظر . .

غير أن حكومة قاسم لم تستمع الى جميع النداءات الداعية الى تصـحيح سياسـتها. وفي ٦ أيلول نشب إضراب سياسي عام في المنطـقة الكـردية. وفي ٩ أيلـول قامـت قوات قاسم بضرب الجماعـات الكردية بالمدفعية والطائرات.

وفي ١٠ أيلـول ١٩٦١ شـن الجيـش هجـومه الـعسكري العـام في المنطقـة الكـردية. وبينما كـان الحـزب الديمـقراطي الكردسـتـاني متردداً حتى ذلك الوقت في الاشتراك في الحركة المسلحـة، التي كـان يقـودها عـمليـاً رئيـسـه الملا مـصطفى البرزاني، فانه منذ ١٠ أيلول انحاز الى الحركة وساهم فيها. [وجـديـر بـالـذكـر في هـذا الـصـدد أنه كـانت بين المكتب السيـاسي للحزب وشخص البرزاني خلافات هامة، ستنفجر في سنوات تاليـة إلى خـلافـات حـادة، مكشـوفـة وعنيفة بل ودمـوية]. ثم رفع الحـزب شـعـار «الحكم الذاتي لكردسـتان العـراق والديمـقـراطيـة للعـراق»، ودعا الى إسقاط حكومة قـاسم، وطالب الأحـزاب الوطنيـة الأخـرى بتأسـيس جبهة موحدة لهذا الغرض. .

***

## مواقف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى

**أ ـ موقف حزب البعث :**

كان حزب البعث، والقوى الناصرية وبعض العناصر والتشكيلات القومية اليمينية قد ألفوا جميعاً جبهة معادية قاسم والحزب الشيوعي باسم (الجبهة القومية) وذلك في عام ١٩٦١. وقد أصدرت هذه الجبهة بياناً في أواخر ايلول ١٩٦١ عن «الوضع في شمال العراق» ورد فيه:

«منذ الانحراف الرجعي الذي قاده عبدالكريم قاسم بمعونة وإسناد الحزب الشيوعي، والقوى الشعوبية، والاستعمار، وعملائه لعزل العراق عن الحركة التحررية العربية، وإبعاده عن المساهمة الفعلية في هذه الحركة، ظهرت في شمال العراق نزعات عنصرية مشبوهة تدعو زيفاً باسم الأكراد ومصلحتهم لتجزئة أرض العراق وتفتيت وحدته النضالية. وقد غذى هذه النزعات حكم قاسم الذي وجد فيه أداة تستخدم لضرب الاتجاه العربي القومي من جهة، ولتفتيت وحدة الشعب النضالية من جهة ثانية».

وواضح من هذا أنه لم يكن لدى البعثيين في ذلك الوقت موقف ايجابي وعلمي لحل القضية الكردية، بل كان مركز ثقل إدانتهم موجهاً ضد الحركة الكردية المسلحة. وهذا لم يمنعهم، وبقية الفرق القومية المعارضة، من إجراء اتصالات سرية «تكتيكية» مع جماعة البرزاني عام ١٩٦٢ لضمان حيادهم أو تأييدهم عند اسقاط عبدالكريم قاسم.

يقـول أحـد زعماء البـعث العـراقيين السابقين السيد هاني الفكيكي، في كتابه «أوكار الهزيمة»:

«وحين نعـود اليوم الى أدبيات الحزب في العراق وبياناته، في أعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢، نجدها تعج بالربط بين الحقوق القـومـيـة للأكـراد ومحاولات تقـسـيم العراق، وضرب التيار الـقـومـي، خـصـوصـاً بـعـد تحـالـف الأكـراد مـع قـاسم والشـيـوعـيين، وتشـجـيع أطراف دولية لمطاليبهم. وما زاد في تـشـنج الموقف غـمـوض المطالب الكردية والتصريحات التي كـان يطلقـهـا عـصـمت شريف وانلي، وشـوكت عقراوي، التي كـانت تستفز أوساطاً عربية واسعة بدلاً من مد الجسور مـعـهـا. والواقع أن اليـمين القومي العربي الهرم، كان يقابله «يسـار» قومي كردي طفولي. وبين ذعر الأكراد والأقليات، وتحـفـظـهم على العـروبة من جـهـة، وتخلف الفكر القـومي العـربي وعنصريته من الجهة الثانية، ضاعت إمكانية التفكير في انشـاء مجتـمع مـوحـد في دولة متعددة القوميات والمذاهب والأديان» [عن أوكـاء الهزيمة ص ٢٩٧].

**ب ـ الناصريون وسائر القوميين (غير البعثيين):**

كـان مـوقـفـهم يسير باتجاه حزب البعث في الجوهر. غير أن ذلك لم يمنع القـاهرة من اسـتـخدام إذاعتها للدفاع عن الحـركة المسلحة في نكاية من القيادة الناصرية بحكم قاسم. وقـد قـدمت «الجـبـهـة القـومـية» جسوراً مع البرزاني وحزبه عشية الانقلاب الدموي على عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ـ

فبراير ١٩٦٣ . . وهذا ما مرّ ذكره للتوّ.

وقد أصدر البعث والقوميون بياناً ورد فيه:ـ

«والاستعمار الغربي الذي يقف دائماً وراء الفرقة العنصرية والاقتتال الطائفي كان وما يزال دافعاً ومغذياً لكل حركة عنصرية أو طائفية، فالاستعمار في كل مكان يسعى دوماً لاستغلال الأقليات القومية والطائفية . .

«إن الحركة القومية العربية التقدمية حركة إنسانية تشكل حليفاً طبيعياً لكل حركة تقدمية وسنداً نضالياً للأماني القومية المشروعة، واليوم منذ الحادي عشر من هذا الشهر تدور معارك مسلحة بين قوات الجيش العراقي ورجال العشائر الكردية الذين أعلنوا العصيان المسلح ورفعوا شعار تجزئة العراق، والجبهة القومية تحمل حكم قاسم مسؤولية ما يصيب الجيش والشعب من وراء هذه الأحداث الدامية، فقاسم هو الذي أراد ومهد لمثل هذه المأساة لكي يجد فيها وسيلة لتحويل أنظار الشعب ونقمته عن حكمه المجرم البغيض، ولكي يغطي فشله المهين في اثارة قضية الكويت . . ».

ويمضي البيان ليدين «دعاة تجزئة العراق» وليدين حكم قاسم. وتختتم (الجبهة القومية) بيانها بتحذير العناصر الكردية المختلفة من الإنسياق وراء دعاة التجزئة والانفصال والسير وراء قيادات مشبوهة . . والدعوة الى «وحدة النضال الشعبي». وفي نشرة حزبية في أواسط ١٩٦٢ يهاجم حزب البعث كلا من الحزب الشيوعي، والحزب

الديمقراطي الكردستاني، وقاسم، ويتهمهم جميعاً بحرف الثورة عن النهج العربي، وتتهم النشرة الحركة الكردية المسلحة بالحركة الانفصالية والعنصرية، التي «لا يمكنها أبداً أن تجسد المشاعر والأماني القومية للأكراد». وتتهم النشرة حكم قاسم بأنه هو الذي شجع قيام الحركة لجنه في البداية قام بتزويد قادتها بالمال والسلاح، وأن قاسم «يهمه إنهاك الجيش واشغاله بمعارك وقودها الأبرياء من المواطنين الأكراد، ومن ضباط جيشنا وجنوده ليبقى متربعاً على كرسي الحكم، كما أن سياسته في توازن القوى ليبقى وحده على رأس جميع القوى تفسر لنا تشجيع قاسم للقيادات الفردية الانفصالية في بدء الثورة رغم توقعه لهذه النتائج، وتكشف أسباب تلكؤه في توجيه ضربة تنهي حوادث العنف في الشمال التي لا تهدد حكم قاسم مباشرة رغم تهديدها وحدة أرض الوطن لا تخيف قاسم» [عن مجلدات «نضال البعث» ج ٧].

جـ ـ الحزب الشيوعي :

كان الحزب الشيوعي أجرأ الأحزاب العراقية في تبني حقوق الشعب الكردي إلى حد رفع شعار «استقلال كردستان» في ١٩٣٥ رغماً واقعيته. . وكتب فهد في نوفمبر ١٩٤٥ :ـ

«إن حزبنا الشيوعي العراقي، حزب المال والفلاحين، حزب جماهير شعبنا العراقي بأسره، يناضل من أجل حرية

الجميع؛ وبهذا يضمن للشعب الكردي، وبجماهيره الكادحة، التنظيمات الديمقراطة الضرورية التي تمكنها من تبيان رأيها في البقاء الاختياري أو الانفصال متى تم للعراق تحرره من ربقة الاستعمار أو عند ظروف تلائم الشعب الكردي ومن مصلحة جماهيره الكادحة».

غير أن «الميثاب الوطني» الصادر عن أول مؤتمر عام للحزب الشيوعي لم ينص على مطلب الحكم الذاتي، بل أدرج الأكراد في فصيلة «الأقليات القومية». وفي عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ أصدر بهاء الدين نوري، وكان مسؤول الحزب، ميثاقاً جديداً يؤكد على حق تقرير المصير للأكراد، وهاجم موقف فهد ووصفه بالانتهازية! وفي ١٩٥٦ رسم الحزب في كونفرنسه الثاني سياسة متكاملة، مؤكداً على مطلب الحكم الذاتي كتدبير «مؤقت» أو خطوة مرحلة نحو حق التقرير الكامل للمصير.» [أنظر الوثائق].

وقد تميزت العلاقات بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني بالمد والجزر، والود والجفاء، والتعاون والصراع. وكان كل منهما ينظر إلى الآخر منذ البداية نظراً شزراً. فالكردستاني لا يطيق وجود أي تنظيم آخر في المنطقة الكردية.

يقول جلال الطالباني في كتابه لعام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١:

«إن وجود فرع للحزب الشيوعي في كردستان هو بدعة تختلف عن التنظيمات الشيوعية في الاتحاد السوفياتي أو في تشيكوسلوفاكيا حيث يوجد لكل شعب حزب شيوعي هو

جزء من الحزب الشيوعي في الدولة الواحدة.» (ص١٥٦).. وهذه مغالطة، إذ أن لينين لم يقسم الحزب على أساس قومي، وإنما كان يؤكد على طبقية الحزب باعتباره «حزب الطبقة العاملة» بصرف النظر عن الانتماءات القومية والدينية.. وقد اعتبر الشيوعيون العراقيون أن الحزب الكردستاني حزب للبرجوازية الكردية في حين أن العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين هم جماهير للحزب الشيوعي.

والحزب الشيوعي يرى الأحزاب الأخرى مجرد تيارات برجوازية غريبة عن مطامح العمال والفلاحين، ومنافساً حقيقياً عندما تتبنى (أو تحاول التظاهر بتبني) الماركسية - اللينينية. أولئك يرون أن الشيوعي «يسرق الكردي»، وهؤلاء يعتبرون الأحزاب الأخرى تتحايل على «الكادحين»، «وتسرق» منهم النظرية «الطليعية»!

وقد نشبت في أعقاب تأسيس الحزب الكردستاني منافسة حادة، ومهاترات، وصراع فكري ودعائي حاد.

وفي أواخر ١٩٤٧ اشترك الطرفان في «لجنة التعاون» ضد معاهدة بورتسموث وحكومة صالح جبر، جنباً الى جنب مع حزب الشعب والجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي.. وفي أواسط الخمسينات انتقلت العلاقة من الود والتعاون الى صراع سياسي وإعلامي عنيف، لا سيما في أعقاب انضمام لجنة المنظمة الشيوعية في كردستان الى الحزب الكردستاني..

ودافع الشيوعي عن انضمام الأخير الى «جبهة الاتحاد الوطني» التي أقيمت عام ١٩٥٧، ولكن حزب البعث عارض ذلك بشدة وكان يعاني من فقر دم حقيقي في المشكل الكردي، ويعتبر القيادة الكردية عميلة ومشبوهة. علماً بأن برنامج «جبهة الاتحاد الوطني الذي تأسس سراً في ١٩٥٧ لم يتضمن مطلباً محدداً عن المسألة الكردية. وقد ركضنا معاً بعد ثورة تموز ١٩٥٨ إلى البرزاني، وكان قد قرر اختياره حتى قبل قدومه، ولكن ظلت الأوهام عند الشيوعيين. وأذكر ذهابي اليه وهو في أوتيل بالاس ببغداد، ومعي مهدي حميد، وعضو المكتب السياسي جورج تلو. . ثم استضفته على دعوة عشاء حافلة في حديقة دارنا بكرادة مريم باسم الأكراد الفيلية (في الحقيقة باسم الشيوعيين) وإلقاء خطب الترحيب، والغزل. ولكنه مضى فوراً الى الحزب الكردستاني برغم عدم ايمانه أصلاً بالحزبية والأحزاب، وبالحياة الديمقراطية. وأطاح بعد أشهر بالأعضاء الأكثر قرباً من الشيوعيين في قيادة حزبه، وانتهت الأمور إلى النزاع المسلح مع سلطة قاسم، ووقوف الشيوعيين بين بين، داعين الى «الحل السلمي».

ففي ٣٠ آيار ١٩٦١ أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً عن وضع المنطقة الكردية ورد فيه:

«إن حوادث الاغتيالات والاعتداءات وإلقاء المتفجرات المدبرة من عصابات الأمن بصورة مفضوحة، واستفزازات القطاعين، قد تطورت خلال هذه الأشهر الى مرحلة

جديدة تهدد بصورة جدية بإثارة النزاعات والاقتتال بين أبناء وطننا الحبيب». ويشير البيان إلى نشاط العملاء الأكراد في السليمانية باسم إقامة حكومة كردية، وكيف أن ايران، والدوائر الانجليزية والأميركية ، هي التي تقف من خلف هؤلاء. ويهاجم البيان سياسة قاسم بتشجيع دعوات الصهر القومي، ومحاربة الحقوق القومية الكردية، ومحاولة الاستناد الى الزمر الاقطاعية لتوسيع استفزازاتها وتحويلها الى عدوان عشائري مسلح ضد المواطنين البرزانيين . . ومن ثم القيام بتدخل حكومي مسلح «يستهدف اعادة اضطهاد هؤلاء المواطنين البواسل».

وفي ٢٢ آب ١٩٦١ أصدر الحزب بياناً آخر مفصلاً أدان فيه الاستعدادات والتحركات العسكرية ضد البرزانيين، وحذر من مغبة هذه السياسة.

وقد جاء فيه :

«فالمستعمرون الانجليز والأميركان، وشركاتهم النفطية، وأعوانهم حكام ايران وتركيا، وبالاعتماد على عملائهم في الداخل، يبذلون الآن جهوداً فائقة لاستغلال الوضع».

وقد بعث (حسين الرضى) السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بنداء عاجل الى جميع الأحزاب الشيوعية في العالم يدعوها فيه الى «تشديد التضامن مع الشعب الكردي في النضال من أجل حقوقه القومية العادلة»، ويشجب بقوة سياسة قاسم الشوفينية والعدوانية. وقام الحزب بتنظيم حملة دعائية واسعة تحت شعار الحل

السلمي الديمقراطي للقضية الكردية، ونظم وقاد مظاهرات شعبية كثيرة في هذا الاتجاه..

غير أن الثغرة الرئيسية في سياسة الحزب الشيوعي ظلت التمسك الى النهاية بسياسة «كفاح وتضامن» تجاه «البرجوازية الوطنية» وحكومتها [أي حكومة قاسم]..
وكان محور هذه السياسة تأييد قاسم في سياسته الخارجية «المعادية للامبريالية والاستعمار» مع انتقاد سياسته الداخلية. لقد كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تطبق مقولات، كانت رائجة في الحركة الشيوعية العالمية، تفصل السياستين الخارجية والداخلية للحكومات الوطنية في بلدان (العالم الثالث) ، وتبالغ في دور البرجوازية الوطنية على الصعيدين السياسي والاقتصادي - الاجتماعي، وتقلل من دور الديمقراطية السياسية.

***

### د - الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني التقدمي والحزب الجمهوري :

أما زعيم الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي، فقد أدان العنف، ودعا الى حل الأمور سلمياً، ولكنه لم يذهب الى حد رفع شعار «الحكم الذاتي».

ويقول جلال الطالباني في كتابه «كردستان والحركة القومية الكردية» الصادر عن دار الطليعة في بداية ١٩٧٠ :

«ودعا الحزب الوطني الديمقراطي دوماً إلى الاعتراف بحقوق الأكراد الثقافية والإدارية. ولكنه لم يرفع شعار

الحكم الذاتي رغم مواقفه الودية تجاه الشعب الكردي ورغم ما كان يتمتع به الأستاذ كامل الجادرجي من حصافة الرأي والجرأة فيما يتعلق بالقضية الكردية عموماً». (ص ٣٣٤ من الطبعة الثانية).

ودعا الجادرجي في آيار ١٩٦٣ الى «رأب الصدع الذي تعرضت له الوحدة العراقية ومعالجة المشكلة الكردية بروح موضوعية تقر ما للقوميات الأخرى من حقوق وواجبات».

وفي مذكرة له قدمها في ١ حزيران ١٩٦٤ إلى رئيس الجمهورية العراقية ينتقد المطاطية في بنود الدستور المؤقت حول الاعتراف بالحقوق القومية للجكراد، ويدعو الى تحديد «ماهية هذه الحقوق ومظاهرها» ورسم طريق ممارستها، والأجهزة التي تتم بواسطتها ممارسة الحقوق القومية «مع ضمان الاحتفاظ بالوحدة الوطنية».. فهل كان الجادرجي يقترب، هنا، من شعار الحكم الذاتي..؟ ليست لديّ كل الوثائق اللازمة ولكن دراسة ليث الزبيدي «ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨» تؤكد في الصفحة ٢٥٧ ان الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك حزب محمد حديد المنشق عنه باسم «الحزب الوطني التقدمي» قد «أيدا فكرة الحكم الذاتي للأكراد ضمن الوحدة العراقية».

ولكن هل رفعا بالفعل شعار الحكم الذاتي؟ أم مجرد موافقة مبدأية تمهد لقبول الطلب رسمياً؟

***

هـ ـ وكان ثمة حزب سياسي يساري لم تجزه الحكومة، وهو الحزب الجمهوري بقيادة عبدالفتاح ابراهيم، القريب من الشيوعيين، وكان برنامجه المقدم مع طلب الاجازة في فبراير ١٩٦٠ ينص على ما يلي :

«يعمل الحزب من أجل تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكردي، وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين، كما يقر الحزب بممارسة الشعب الكردي لكافة حقوقه القومية، ويعمل على اقامة ادارة ذاتية موحدة للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية».

و ـ وفي آيار ١٩٦٢ وقع مائة مفكر وسياسي عربي، بينهم الجادرجي وعبدالفتاح ابراهيم، يدعون الى اجراء مفاوضات مع الأكراد. الا أن قاسماً رفض المذكرة وقبض على ثمانية من الموقعين عليها، وحكم على بعضهم بالسجن لمدة خمس سنوات». [انظر كتاب ليث الزبيدي المار ذكره].

**ز ـ موقف الحكومة :**

في مؤتمر صحفي لعبدالكريم قاسم بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٦١، وجه اتهامات مباشرة لشركات النفط الأجنبية بتحريضها الاقطاعيين الأكراد على التمرد ليمارسوا ضغطاً على العراق في مجالين :

(١) مفاوضات النفط

(٢) المطالبة بالكويت

واتهم قاسم بريطانيا وأميركا بدعم الحركة المسلحة. وقال:

«لقد صرفت السفارة البريطانية ما يقارب نصف مليون دينار على هذه الأعمال العدوانية الخبيثة التي لفت الرجعية وقطاع الطرق، والسراق، والاقطاعيين، والانتهازيين، وعملاء الاستعمار». ويذكر السفير البريطاني في بغداد «همفري تريفليان» بأنه قام بجولة في جبال العراق اجتمع خلالها بالشيوخ الأكراد. الا أنه لم يذكر دعمه المالي لهؤلاء الشيوخ». [ليث الزبيدي، «ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ٢٥٦].

ان اتهامات قاسم صائبة وواقعية بوجه عام، ولا سيما دور مطالبته المرتجلة بالكويت في إثارة الدوائر الاستعمارية البريطانية التي كانت تعتبر الكويت النفطي ضمن المصالح الحيوية لبريطانيا خاصة والغرب عامة.

والقيادة العراقية الحالية لم تستفد أبداً من تلك التجربة قبل إقدامها على مغامرة دخول الكويت. «كل شيء إلا الكويت».

هذه بالضبط كلمة السر الانكلو ـ سكسونية سابقاً ولحد الآن.

***

ولعل من المفيد، لالقاء ضوء أكبر على موقف السلطة القاسمية، قراءة ما ورد في كتاب «أسرار ثورة ١٤ تموز» لإسماعيل العارف، وكان من وزراء قاسم المقربين. ويجده القارىء مباشرة في ملحق هذا الفصل..

***

## الملحق بالفصل الثاني

# شهادة الوزير القاسمي إسماعيل العارف

«سمحت الحكومة للأكراد بممارسة نشاطهم السياسي علناً فأجيز تشكيل «الحزب الديمقراطي الكردي» وسمح للمعلمين الأكراد بأن يشكلوا اتحاداً خاصاً بهم وعقد أول مؤتمر له بمدينة أربيل في نيسان (ابريل) ١٩٦٠ وهو المؤتمر الذي افتتحته رسمياً بصفتي وزيراً للمعارف آنذاك، كما مر معنا. لقد كانت تلك المكاسب خطوة واسعة الى الأمام على طريق تحقيق أهداف الأكراد القومية. وعلى الرغم من أنها لم ترض عدداً من الأكراد الطموحين المتعجلين للحصول على كل شيء مرة واحدة، فقد فتحت الباب بالفعل، لنيل مزيد من المطالب كلما تيسرت الظروف والامكانيات. وفات الأكراد المتعجلين ان القفز على مراحل التطور التاريخي غير ممكن، لأن عملية التشكل القومي هي تفاعل مع الممكن. ولا يمكن ان تتبلور القيم الاجتماعية وتستقر المقومات القومية، لقومية ناشئة الا اذا اختمرت في بوتقة الزمن، فقد كان هناك نقص في الكادر المثقف الكردي الذي كان يتطلبه التعليم باللغة الكردية، وهذا النقص من مخلفات العهود الغابرة. وكان الأكراد يعانون من فقدان وحدة اللغة حيث توجد «لهجتان» مختلفتان للغة الكردية المستعملة هي «السورانية» و«البهدينانية». يضاف الى ذلك

سيطرة القيادات العشائرية بالقوة على الحركة الكردية مما أدى الى انحرافها عن مسارها الوطني بسبب ضيق أفق تلك القيادات وقصور وعيها السياسي. وقد أصبحت تلك القيادات عرضة للاستغلال من قوى ناصبت ثورة ١٤ تموز العداء، فقاومت المشاريع التقدمية التي جاءت بها الثورة كقانون الاصلاح الزراعي الذي بدأ يتعثر في المناطق الكردية لأنه استهدف ازالة نفوذ الشيوخ والمتنفذين لتأمين النفع لجماهير الأكراد الكادحة.

وهكذا تلكأ توسيع المكاسب القومية التي حصل عليها الأكراد، لا بفعل قيادة الثورة، بل بسبب الأخطاء التي ارتكبتها القيادة المسيطرة على الحركة الكردية.

لقد أصبح للأكراد بعد ثورة الرابع عشر من تموز ممثلون رسميون في السلطة السياسية فعين العقيد المتقاعد خالد النقشبندي من عائلة دينية كردية محترمة تسكن في قرية «بامرني» من لواء الموصل. كما أسندت وزارة الأشغال والمواصلات الى السيد بابا علي الشيخ محمود وهو ابن الشيخ محمود الزعيم الكردي الذي ثار على الحكم الملكي في بداية تأسيسه في أواخر العشرينات.

وفي ٥ تشرين الأول (اكتوبر) وصل إلى العراق الملا مصطفى البرزاني وشقيقه احمد البرزاني وأولادهم وعوائلهم وأتباعهم من البرزانيين المهجرين الى الاتحاد السوفياتي. وخصصت حكومة الثورة للملا مصطفى الدار الذي كان يقيم فيه نوري السعيد في الصالحية ليسكن فيه الزعيم

الكردي وعائلته. ووضعت سيارة الأمير عبدالاله بتصرفه يستخدمها في تنقلاته، وصرف له راتب شهري قدره خمسمائة دينار وصرف لأخيه الشيخ احمد البرزاني راتب قدره مائة وخمسون ديناراً. وفي ١٦ نيسان ابريل ١٩٥٩ عاد الى العراق ٧٥٥ مهاجراً برزانياً استقبلوا من قبل المسؤولين في مدينة البصرة مع جماهير غفيرة من مواطني المدينة. فتوثقت الصلة بين الملا مصطفى البرزاني والزعيم عبدالكريم قاسم حتى كان بامكانه أن يزور وزارة الدفاع ومقر عبدالكريم قاسم في أي وقت يشاء. وعندما تقدم الملا مصطفى بطلب تشكيل حزب سياسي وافقت وزارة الداخلية على طلبه وأجازت «الحزب الديمقراطي لكردستان العراق» الذي يرأسه في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٠ ، وبدأ يمارس نشاطه السياسي منذ ذلك التاريخ. الا أن الحزب تجاوز في نشاطه الحدود التي تضمنها منهاجه وأخذ يبث التفرقة بين المواطنين ويؤلب المواطنين الأكراد ضد السلطة. وبدأت تظهر نشاطاته المعادية عندما حث الأكراد على الامتناع عن دفع الضرائب الحكومية وخلق المتاعب للسلطات الادارية في المناطق الكردية. فبدأ عبدالكريم قاسم يتشكك في نيات قيادة الحزب الديمقراطي الكردي وارتاب باتصالات الملا مصطفى فساءت العلاقات بين الرجلين وانقطعت الاتصالات المباشرة، فلم يعد في امكان الملا مصطفى زيارة الزعيم عبدالكريم بالسهولة التي كانت عليها في السنة الأولى من عمر الثورة.

اتصل الملا مصطفى البرزاني في أوائل شهر اذار (مارس) ١٩٦١ بمكتبي طالباً الاجتماع بي، وحدد له السكرتير موعداً في اليوم التالي. وفي الوقت المعين حضر بصحبة أحد أولاده والرئيس المتقاعد مير الحاج أحمد مع اثنين من البرزانيين اللذين جاءا يرتديان ملابسهما القومية. ولم أكن قبل ذلك قد تعرفت على الملا مصطفى الا في مناسبة خاطفة عندما زرت الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٦٠.

بعد تبادل التحية شرح لي الملا مصطفى المعضلة التي جاء من أجلها وطلب وساطتي فقال «حاولت ان أتصل بالزعيم عبدالكريم مرات عديدة فلم أفلح لكي اشرح له الموقف المتأزم في المنطقة الكردية. ان الموقف هناك اصبح خطيراً وباعتقادي (الكلام لا يزال للملا مصطفى) ان مؤامرة كبيرة تدبر ضد ثورة ١٤ تموز. ولما كانت الثورة والزعيم بالذات قد احسنا الّي والى الأكراد فأرى من واجبي أن أوضح ابعادها ونتائجها». ثم اضاف «قبل اسبوع قامت جماعة من الزيباريين (خصوم البرزانيين) المسلحين بمهاجمة أكثر من خمس عشرة قرية برزانية يعاونهم في ذلك الهجوم ضباط صف من شرطة الموصل يرتدون ملابس كردية. فنهبوا القرى وشردوا أهلها واستولوا على مواشيها وممتلكاتها ثم انسحبوا». وعلق الملا مصطفى «ان مثل هذه الأعمال تؤدي الى احداث فتنة بين الأكراد وتدفع البرزانيين الى الانتقام بمهاجمة الزيباريين، وقد منعت البرزانيين من

القيام بأي عمل بانتظار الاجراءات التي ستتخذها الحكومة». وقال «ان شرطة لواء الموصل لها ضلع في الهجوم وربما بتحريض من العناصر المعادية للسلطة في مدينة الموصل، ولكن لم تتح لي الفرصة لأشرح الوضع الى الزعيم عبدالكريم» فطلب مني أن أتوسط بترتيب مقابلة له مع عبدالكريم قاسم. فاتصلت هاتفياً به وعرضت عليه طلب الملا مصطفى بمواجهته فقال «أخبره أن يأتي هذا المساء. ومن الذي سد أبوابنا أمامه؟».

وفي الموعد المحدد ذهب الملا مصطفى وقابل عبدالكريم قاسم الا أنني لم أعرف شيئاً عن نتائج تلك المقابلة.

وبعد أسبوع طلب البرزاني مقابلتي ثانية فحضر هو وابنه دون مرافقيهم، وفي أثناء المقابلة قال «واجهت الزعيم عبدالكريم في الوقت المحدد وكان كلما حاولت أن أفتح فمي يغير الموضوع ويتحدث في أمور أخرى، وبعد أن قاربت الساعة منتصف الليل دعاني لأرافقه بسيارته فتجولنا في ضواحي العاصمة بين الأحياء الفقيرة حتى الساعة السابعة صباحاً ثم عدنا الى وزارة الدفاع فودعته وأنا في غاية الاعياء ولم أوفق الى مفاتحته بما أردت، فأرجو أن تتوسط ثانية لتحديد موعد لي لمقابلته وتحضر معنا أنت، واذا تعذر ذلك أرجو أن تخبر وزير الداخلية ليوافق على اسقاط جنسيتي وأسافر الى الهند وأترك العراق. لأنني أتعرض لضغط كبير، ويتهمني اتباعي بالتقاعس في الدفاع عنهم ولا يسعني ان ارتكب عملاً ضد الثورة». فاتصلت

بالزعـيم عـبـدالكريم قـاسم ثانيـة وطلبت منه ان يسـتـقـبل البرزاني فـحدد له موعداً في اليوم التالي.

وفي الـوقـت المـعـين جئت الى وزارة الـدفـاع فـوجـدت الـبرزاني وعـبـدالكريم قـاسم في غـرفـة الاجتماع، وعندمـا دخلت فـوجئت بالزعـيم عـبـدالكريم واقفاً يتحدث وقد بدا مـتـوتر الأعـصـاب وكـانت في يده برقـية وسمعته يقول «ان الـثـورة بـامـكـانهـا ان تحطم العناصر المخـربة، اننا نريد ان يـعـرف كل شـخص حـدوده» ولما أراد البرزاني أن يتـحـدث قـاطعـه ولم يفـسح له المجـال. فتدخلت وقلت له «أرجو أن تسـمع وجـهـة نظر الطرف الآخر، فربما كان عنده ما ينورنا به» فـاسـتـجـاب ثم بدأ البرزاني يتحدث بطريقة تختلف عن طريقـة حـديثـه مـعي، فـقـاطعـه عبدالكريم قاسم وقال في عـصبية «ان اصابع الاستعمار بدأت تلعب في رؤوس البعض ولكننا سـوف نحـصل على حـقوقنا النفطية». فتركت الجلسة لقـضـاء بعض الأعمال ثم عـدت بعد ساعتين أو أكثر وكان البرزاني قـد انصرف الى شأنه فـقـال عـبـدالكريم قـاسم «ان البرزاني يريد ان يبرر مـا يضـمر القيام به ضد الثورة، ونحن عـلى عـلم بالجـذور التي تغـذي خلق المتـاعب بين شـعـبنا الـكـردي وبيننا» فـقلت له «يجب أن تفـعل شـيئاً لتـفـادي اسـتـفحال الأزمة لأني أعتقد أن الملا مصطفى البرزاني سوف يـترك بـغـداد ويـذهـب الى مـنـطـقـة بـرزان» فـلم يلتـفت عبدالكريم قاسم الى ما قلته.

وفي الأيـام القلـيلة التـاليـة بأواسـط اذار (مارس ١٩٦١)

اختفى الملا مصطفى وهرب الى المنطقة الشمالية. فعلق عبدالكريم قاسم على ذلك قائلا «ان المستعمرين وشركات النفط لديها طبخة للضغط علينا بسبب اصرارنا على انتزاع حقوقنا النفطية منهم».

كان البرزاني قد سافر إلى الاتحاد السوفياتي في ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٠ لحضور احتفالات اكتوبر الاشتراكية. والتقيت به صدفة في الدعوة التي أقامها سفير العراق في موسكو للقادة السوفيات رداً على الدعوات التي أقيمت لي وللوفد العسكري العراقي وفي أثناء تبادل الخطب بيني وبين الزعماء السوفيات الحاضرين طلب الملا مصطفى من السفير العراقي ان يسمح له بأن يلقي على مائدة الطعام كلمة باللغة الروسية رداً على الكلمات التي ألقاها الضيوف. فاعتذر السفير واحاله عليّ فاقترب مني وأبلغني بأنه يرغب في أن يشكر القادة السوفيات نيابة عن الوفد وباللغة الروسية. فاعتذرت له وقلت ان ذلك غير ممكن لأنه لا يمثل وجهة نظر الحكومة العراقية ولا يسعني ان أسمح بالكلام لأي شخص في مثل هذا الحفل التوديعي وبامكانه أن يتحدث معهم ويشكرهم نيابة عن نفسه على انفراد. وبقي الملا مصطفى في الاتحاد السوفياتي حتى أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٦١. وقد حدثت في فترة غيابه اصطدامات موضعية بين القبائل الزيبارية والبرزانيين وهي التي اشار اليها في مقابلته الأولى لي، وكانت تقف وراءها عناصر أرادت اثارة الاضطرابات في المنطقة الكردية لخلق المتاعب

لحكومة عبدالكريم قاسم أثناء مباحثاتها مع شركات النفط.

وكان الزعيم عبدالكريم قاسم يشك في الاتصالات التي قام بها البرزاني خلال فترة وجوده خارج العراق، وأكد له ان الصدامات الموضعية بين القبائل الكردية المتخاصمة كانت بتحريض من الدول الاستعمارية وايران.

عندما وصل الملا مصطفى الى منطقته الجبلية شن حملة انتقادات على أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي الموجودين في بغداد واتهمهم بالجبن وعدم الكفاءة والانهزامية والانشغال بالجدل الثقافي والأدبيات السياسية. كان اعضاء الحزب المذكور لا يقرون مخاصمة الحكومة الوطنية ولكنهم في الوقت ذاته كانوا يعترفون بزعامة البرزاني للحزب، فحاروا بين أن يؤيدوا العصيان ويقفوا ضد الحكومة الوطنية، مع ما في ذلك من خدمة للمصالح الأجنبية وتهديم للثقة التي أقامتها ثورة ١٤ تموز بين الشعبين الأخوين، وبين أن يعارضوا الخطوات التي اتخذها البرزاني ويتحملوا اتهامهم بالجبن والتقاعس عن تأييد العواطف القومية التي ألهبتها حركته الأخيرة. فاختاروا الطريق الأول وبدأوا يخلقون المتاعب للحكومة الوطنية. وفي ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٦١ قدم المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي مذكرة إلى عبدالكريم قاسم طالب فيها أن تقوم الحكومة بتنفيذ بعض المطاليب الخاصة بالمناطق الكردية وضمنوها مطالب وطنية عامة لكي يكسبوا عطف القوى السياسية التي كانت في صف المعارضة وتطالب باطلاق

الحـريات السـيـاسـية وانهاء فترة الانتقال. فاعتبر عبدالكريم قـاسم المذكـرة وسـيلة لتـعكير صـفـو العـلاقـات بينه وبين الـشـعب الكردي اذ ان مـعظم المطاليب التي وردت فـيـهـا كانت مقرة من قبل الحكومة وتجد في تحقيقها.

في الوقت نفـسـه شن البرزانيـون هجـومـاً بتوجيه من الملا مـصطفى البرزاني على القـبـائل الزيبـارية وحلفـائها واكتسح ديـارهـم وأحـرق قـراهـم فـهـرب الـكثير منهم الى المناطق الـكـرديـة المـجـاورة لـلحـدود العـراقـيـة في تركـيـا وانضم الأشوريون المقيمون في مناطق عقرة الى الملا مصطفى بسبب خـصومتهم التقليدية مع حكومة بغداد منذ أيام المذبحة التي قـام بها الفـريق بكر صدقي في أوائل الثلاثينات عندما ثاروا على الحكم الملكي.

ثم بدأ الشـيـوخ والأغـوات الذين فروا الى ايران بعد ثورة ١٤ تمـوز، بالعـودة إلـى منـاطقـهم بـتـشـجيـع مـن ايـران والولايات المتـحـدة وانكلترا، ليـسـتـعيدوا نفوذهم وسيطرتهم التي فـقـدوها مـسـتـهـدفين عـرقلة تطبـيق قانون الاصلاح الزراعي. وأخـذوا ينظمـون العصابات المسلحة ويهاجمون بها مخـافـر الـشرطة المعـزولة والمراكـز الحكومـيـة ويهددون طرق المواصـلات العـامـة. فـتـحـالف الملا مـصطفى البرزاني مع هؤلاء الشـيـوخ والأغـوات ضـد المبادىء التي كان ينادي بها الحـزب الديمـقـراطي الكردي الذي كـان يرأسـه رسـمـياً. فـبـدأت تظهر علائم انفجار عصيان مسلح قد يغطي عموم المنطقـة الشمالـيـة التي يسكنهـا الأكراد. وأخذت العصابات

المسلحة تهدد الطريق العام الذي يربط كركوك بالسليمانية ليلاً ونهاراً وتعذر الاتصال بين المدينتين معظم الأيام. عندئذ قرر الزعيم عبدالكريم قاسم تحريك لواء مختلط من الفرقة الثانية في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، من كركوك الى السليمانية بمسيرة سلمية لفتح الطريق وارهاب العصابات التي تمركزت في مضيق بازيان الذي يمر الطريق العام منه.

عندما سمعت بذلك القرار في مناسبة كان يجتمع فيها معظم وزراء الحكومة مساء في فندق بغداد، ناقشت الأمر مع الوزراء واتفقنا على ان نحاول تأجيل موعد حركة اللواء لانقاذ الموقف من التردي ولتجنب وقوع تصادم مسلح بين الجيش والعصاة، وبذلك تتحقق أهداف المؤامرة التي يسعى المخربون الى تنفيذها. فاقترح الوزراء ان أذهب الى عبدالكريم قاسم مع وزير الصحة اللواء الطبيب الدكتور محمد الشواف ونحاول بكل ما أمكننا اقناعه بأن يؤجل تحرك القطعات العسكرية الى السليمانية. وكان ذلك مساء يوم ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ فذهبنا الى وزارة الدفاع واختلينا بالزعيم عبدالكريم قاسم وعرضنا له مخاوف الوزراء من حدوث اصطدام مسلح بين الجيش والعصابات يؤدي الى انفجار مواجهة عسكرية واسعة تصور على انها حرب تشنها الحكومة ضد الأكراد. واقترحنا عليه ارسال وفد وزاري يتألف من الوزراء الأكراد والعرب لزيارة المنطقة الشمالية والاتصال بزعماء المتمردين والسياسيين

الأكـراد الـلاجئين الى المـنـطقـة الشمالـيـة، وأن يقـدم الوفـد لمجلس الوزراء تقـريراً يوضح فـيـه الأسـبـاب التي أثارت المتـاعب، وذلك قـبل أن يتـحـرك الجـيش الى السليمانيـة.
واذكـر أني قلت له انك عـينت وزراء أكراد واجبهم الأساسي مـعـالجـة مـثل هذه المشـاكل السياسية ولم تعينهم لعبقريتهم الـعـسكرية أو الفنيـة فما هي فـائدتهم اذا لم يسـاهموا في حل مـسألة تتـعلق بالشـعب الذي يمـثلونه؟ «فأجـاب بأنه مصر على تحـريك الجـيش لأن الطريق مـقطوع بين المدينتين وقـال «ان هـذا عـصـيـان ضـد الحـكومـة والشـعب؛ ولا أريد أن يحدث اصطدام مـسلح، بل سيتقدم اللواء بمسيرة سلمية».
وفي صبـيحة يـوم ١٢ أيـلول (سبتمبر) تحركت القطعات العسكرية من كركوك باتجاه السليمانية برتل اعتيادي لم يتخذ احـتـيـاطات القـتـال بشكل جدّي وعندما وصل الى مضيق بازيان جـوبه بنار حـامـيـة من العـصـاة المتحصنين بالمضيق فـوقـعـت خـسـائر بين الجنود لم يكن مـا يبررها، فاضطر آمر اللواء الى ازاحـة المقـاومـة وفـتـح طريق كـركوك ـ السليمانية.
وعلى أثر ذلك الاصطدام انتشر عـصـيـان مسلح أخذ يتزايد كل يوم بتـحـالف الشـيـوخ والأغـوات الذين بدأوا ينضمون اليـه فاجتمع الآغا والشيخ مع المثقف اليساري ضد الحكومة الـوطـنـيـة وانسـاق المـخـلـصـون مـن الأكـراد وراء مخطط استـعماري واسع دبر في الخـفاء فوقع سكان المنطقة الشمالية وقـوداً لـلنار التي أشـعلهـا الآخـرون وكـان بالامكان تجنب الكارثة بشيء قليل من الحكمـة والمرونة، اذ لم تكن الحكومـة

في أي وقت من الأوقات ضد مطامح الأكراد ولم تكن لها مصلحة في ذلك.

اشتبكت قوات الفرقة الثانية في قتال مستمر مع العصاة في مناطق راوندوز والسليمانية بعد ذلك. ولم تحرك الحكومة قوات اضافية من مناطق العراق الأخرى على عكس ما ذكر من وجود تحشد موهوم قام به عبدالكريم قاسم في المناطق الشمالية. وقد أصدر عبدالكريم قاسم عفواً عاماً عن كل من اشترك في العصيان وحمل السلاح ضد الدولة فعاد بعض التائبين الى وظائفهم وأعمالهم، ولكن القيادة الكردية استمرت على عنادها آملة ان تعرقل سير أعمال الحكومة وتربكها بينما ظلت المآسي تنصب على السكان الآمنين.

بعد حدوث الاصطدام عقد عبدالكريم قاسم مؤتمراً صحفياً بتاريخ ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ في وزارة الدفاع صرح فيه «ان البرزانيين كانوا خارج العراق وأعيدوا الى البلاد معززين مكرمين بعد الثورة ، فقد قلنا أن اعمالهم قد حدثت في عهد الحكومة البائدة. والآن يجب أن يعود المواطنون لمواطنهم وباشرنا بالصرف على منطقتهم واعمارها. ولما عادوا الى هنا كانوا لا يملكون شيئاً فرأينا من الصالح أن تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم ورفع مستواهم. وحتى تنتظم حالتهم خصصت الحكومة العراقية رواتب لكل برزاني قادم من هناك. للمتزوج ٤٥ ديناراً وللمتزوج الذي له أولاد ٥٠ ديناراً ، ولكل شخص أعزب ٣٥ ديناراً، يسري ذلك على

جميع البرزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء. بالاضافة الى ذلك فقد سعت الحكومة لتعيين الأشخاص الذين يجب أن يعينوا بالنظر لمؤهلاتهم. كما خصص لكل عائلة بارزانية قسم من الذين كان أفرادها قد سجنوا في العهد المباد رواتب تتراوح بين ٣٠ و٥٠ و١٥٠ دينار وصرفت الحكومة حوالي ٥٢٢ ألف دينار لاعمار منطقة برزان وطرقها وايصال الكهرباء اليها وبناء المشاريع العمرانية فيها». ثم اتهم في ذلك المؤتمر شركات النفط الاحتكارية بتحريض الاقطاعيين الأكراد على التمرد ليضغطوا على الحكومة العراقية فتضطر للتنازل عن حقوق العراق المشروعة في ثرواته النفطية. كما اتهم الولايات المتحدة وبريطانيا باثارة التمرد في الشمال وقال «لقد صرفت السفارة البريطانية ما يقارب نصف مليون دينار على هذه الأعمال العدوانية الخبيثة التي لفت الرجعية وقطاع الطرق والسراق والاقطاعيين والانتهازيين وعملاء الاستعمار».

وقد اعترف السفير البريطاني في بغداد في ذلك الزمن همفري تريفليان في كتابه، «الشرق الأوسط في ثورة» بقيامه بجولة في جبال كردستان العراق واجتماعه بعدد من الشيوخ الأكراد.

ودخل العصاة في علاقات ودية مع حكومة شاه ايران التي أخذت تزودهم بالمؤن والسلاح والعتاد وسمحت لهم بالدخول الى أراضيها، وقد وقعت مصادمات مسلحة بين القوات العراقية والايرانية القريبة من خدود البلدين على أثر

قصف الطائرات العراقية للمناطق الايرانية التي كان يلجأ اليها المتمردون. وعندما هرب المتنفذون من الشيوخ الى ايران بعد تصميم الحكومة العراقية على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي، وقعوا بأيدي وكلاء حلف «السنتو» الذي وجهت اليه ثورة ١٤ تموز ضربة مميتة. فجمعوا فلولهم وتسللوا الى العراق للقيام بتمرد مسلح ضد الحكومة العراقية بمساعدة ايران وقد وردت الى الحكومة العراقية انذاك معلومات مؤكدة عن تقديم الكويت معونات مالية محترمة للعصيان الكردي. وساهمت الولايات المتحدة وبريطانيا في دعمه أيضاً.

لقد انجر الحزب الديمقراطي الكردي الى الفخ الاستعماري ورمى بثقله في تلك الحركة المشبوهة متجاوزاً مبادئه التقدمية والديمقراطية في محاولة لاقتناص الفرصة على حساب الفوضى ودماء الشعبين الآمنين العربي والكردي في العرةق، وقد اعترف بذلك أحد قادة الحزب الديمقراطي الكردي في مؤتمر جمعية الطلبة الأكراد الذي عقد في هانوفر بألمانيا الاتحادية سنة ١٩٦٤ بعد فترة قصيرة من الانشقاق الذي حدث في الحزب المذكور.

أما الأحزاب الوطنية المعارضة لحكومة عبدالكريم قاسم فقد شجبت حركة التمرد الكردي واتهمتها بتنفيذ مخططات الاستعمار. فجاء في بيان أصدره حزب البعث العربي الاشتراكي في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ، بالرغم من موقفه المعارض لعبدالكريم قاسم ما يلي «ان الحركة المسلحة في

الشمال وموقف عبدالكريم قاسم منها، تفوح منها رائحة التآمر والتواطؤ مع الاستعمار. فقيادة الحركة المسلحة بماضيها وحاضرها الملطخ بالدماء والمتصف بالاعتداء، ونياتها العدوانية التي أفصحت عنها مراراً وتعصبها الأعمى يجعلها محلاً للشبهة والاتهام. وان موقف تركيا وايران (عضوي السنتو) من الحركة ورعايتهما لهذه الحركة وتغذيتها بكل ما تحتاجه من مؤمن وعتاد، يحول هذا الاتهام الى يقين وادانة» وذكر بيان الحزب الشيوعي الصادر في ٢٢ آب ١٩٦١ ما يلي «في الفترة بين ٢٠ ـ ٢٣ تموز ١٩٦١، اجتمع السفير الأميركي في ايران ريتشارد هولمز والملحقون العسكريون الأميركان وقنصل اميركا في مدينة رضائية الايرانية ببعض الشيوخ والأغوات ونظموا سفرات في المناطق الكردية من ايران، وكانت باكورة النشاط التآمري الأميركي على الجمهورية العراقية ارسال علي حسين اغا المنكوري على رأس عصابة مسلحة بالأسلحة الأميركية باشراف مبعوثين اميركيين والسلطات الايرانية» وقد اجتاز الحدود العراقية ليفرض سيطرة عصابته المسلحة على ناحية ناودشت ويعتقل بعض موظفيها».

عندها توفي خالد النقشبندي العضو الكردي في مجلس السيادة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، بادرت الى انتهاز هذه الفرصة لمعالجة تفاقم الوضع في المنطقة الشمالية فاقترحت على الزعيم عبدالكريم قاسم ان يعين الشيخ احمد البرزاني (الشقيق الأكبر للملا مصطفى البرزاني) عضواً في

مجلس السيادة ليحل محل العضو الراحل. فتردد عبدالكريم قاسم مبرراً ذلك، بأن الشيخ أحمد رجل دين لا يهتم بالقضايا السياسية. فقلت له أن واجبات العضو في مجلس السيادة لا تتطلب أكثر من توقيع المراسيم والقرارات. ولكن المركز له أهمية سياسية وتعيين أحمد البرزاني الذي يحترمه البرزانيون ويطيعه أخوه الملا مصطفى البرزاني طاعة عمياء اجراء سيكون له تأثير كبير على الوضع الآني في شمال العراق خصوصاً وأن الاضطرابات لا تزال في بدايتها. فبدا لي أنه اقتنع بالفكرة وزاد اعتقادي بذلك بعد اسبوعين حين اتصل بي وطلب حضوري الى وزارة الدفاع. وهناك وجدت عبدالكريم قاسم ومرافقيه ومعهم رجل وقور بالملابس الكردية القومية. وقبل أن أجلس قال عبدالكريم قاسم (نسيت ان تسلم على الشيخ احمد البرزاني. ألم يكن من رأيك دعوته الى بغداد)؟ ففرحت بذلك وحين رافقت الزعيم عبدالكريم وهو يتجه الى غرفته هنأته على هذا القرار وقلت له «هذه ضربة استاذ»، فضحك وقال «علمت ان الشيخ احمد مريض فأرسلت بطلبه لعرضه على الأطباء في بغداد». فقلت له «ان الرجل بيدك الآن، فأصدر قراراً بتعيينه حالاً عضواً في مجلس السيادة ولا تتردد». فابتسم واعتقدت انه سيفعل بوصيتي، ولكنه بعد عرض الشيخ احمد على الأطباء اعادة ثانية الى منطقة برزان فأصبت بخيبة أمل كبرى.

لقد كان هذا دأب عبدالكريم قاسم دائماً، كان

يستصوب الفكرة التي تعرض عليه، ويحاول تنفيذها ولكن بشكل مبتور مشوه فيضيع فرصة الانتفاع بها.

استمر النزيف في شمال العراق بالرغم من العفو الذي أصدره عبدالكريم قاسم مرتين، ومدده مرتين وكان احد الأسباب التي أضعفت حكومة عبدالكريم قاسم لما أشاعه من تذمر بين ضباط وجنود الجيش الذين واجهوا صعوبات جمة في قتال عصابات مهلك وباهظ الثمن كلف العراق تضحيات بشرية وأموالاً طائلة بلا مبرر.

[اسماعيل العارف] في كتابه «أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق».

الباب الثاني

# وجهة نظر
# في حل المشكلة
# الكردية العراقية

## الفصل الثالث

# أكراد العراق والفيدرالية
# وحق تقرير المصير

ان الشعب الكردي في العراق جزء من أمة كردية مجزأة بين العراق (حوالي ثلاثة ملايين ونصف) وايران (حوالي سبعة ملايين) وتركيا (١٢ ـ ١٥ مليون تقريباً) والى حد ما سورية (مليون). ولهذا الأمة المنشطرة تقاليدها وثقافتها ولغتها (بعدة لهجات) وشعورها المشترك بكرديتها. فالأكراد في هذه البلدان يشعرون انهم أكراد وبأنهم ليسوا عرباً ولا أتراكاً ولا فرساً. وهذا الشعور قديم أصيل لم يستأصله القمع والقهر الوحشيان الطويلا الأمد، ولا سيما في تركيا وايران. وقد نما الوعي الكردي منذ أواخر القرن التاسع عشر برغم غلبة القيادات والاتجاهات العشائرية ـ الاقطاعية على الحركات الكردية حتى بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن أواخر تلك الحرب وما تبعها من سنوات، شهدت نشوءاً للمفاهيم والاتجاهات الديمقراطية في الحركات الكردية. وكان من نتائج ذلك قيام جمهورية مهاباد الذاتية في ايران عام ١٩٤٦، ونشوء التيارات والتنظيمات الديمقراطية الكردية في العراق وتركيا، وتطور النضال القومي الديمقراطي في أوساط مثقفي المدن الكردية.

واذا كـان أكـراد المـنطقـة يشكلون أمـة ذات خـصـائص مـتـميزة، فان تبعثرهـم منذ قرون على بلدان المنطقة قد أفرز ورسخ أوضـاعـاً وظروفـاً اقـتـصـادية ـ اجـتماعـيـة وسياسية وحـتى ثقـافـية تختلف بالنسبة لكل جزء من أجزاء هذه الأمة الواحـدة. فـقـد ارتبط الشعب الكردي إن في العراق أو في ايران أو في تركـيـا بالأوضـاع والظروف العـامـة للمـجـتمع والبلد المعـينين، بحـيث ان كل تغـيير أسـاسي وجـوهري في هـذه الـظـروف والأوضـاع يـنـعـكـس بصـورة مـبـاشرة على وضـعية الشعب الكردي في البلد المعين، ان كان ذلك سلباً او ايجاباً وفقاً لطبيعة التغيير العام.

فالتـطورات الديمـقراطية فـي ايـران عامي ٤٥ ـ ١٩٤٦ انـعـكـسـت مـبـاشرة على أوضـاع كـردسـتـان وأذربيـجـان الايـرانيـتين، رغم الاقـرار بدور العـامل الخـارجي (الوجـود العسكري السوفياتي عهد ذاك).

وانتصـار المد الرجـعي عام ١٩٤٧ عـلى نطاق ايران عنى في الوقت نفـسـه سـحق حقوق الشعبين المذكورين. وعندما عاد المـد الوطني العـام عـامي ٥١/ ٥٢، شـهدت المنـاطق القـومـيـة في ايران حـريات وحـقـوقـاً نسـبـيـة وانفـراجاً في الأوضـاع.. وهـذا مـا حدث ايضاً في العراق في العام الأول مـن ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. فقد أدى سقوط النظام القـديم وقـيـام الثـورة الى انفـتـاح أبواب واسعة لكي يمارس الأكـراد العـراقـيـون حـقـوقـاً ثقـافية وقومية هامة. وعندما تحـولت الثـورة الى حكم عـسكري فـردي، جـرى انتـهـاك

وضرب المكاسب الكردية، وانتهت الأحوال الى الحرب الأهلية التي لعبت فيها المصالح والأصابع الاستعمارية دوراً بالغ التأثير مستفيدة من العقلية العنصرية غير الديمقراطية التي صارت تسير مقاليد البلاد.

ويتأسس على ملاحظة الحقيقة مارة الذكر مدى تلاحم القضية الكردية في كل من البلدان المذكورة بقضاياه وبتطوراته العامة. ومن هنا يصح القول ان هناك (قضية كردية) و(قضايا كردية) ولا تناقض بين المقولتين. وأعني هناك قضية أمة كردية مجزئة، وهناك القضايا المتميزة لكل من أجزاء هذه الأمة. القضية الأولى ذات صلة عضوية بمجمل الأوضاع والظروف والتطورات الاقليمية وايضاً الدولية. وأما القضايا (الجزئية) فان ارتباطها الأول هو بالبلد والدولة اللذين ينتمي اليهما ذلك الجزء ويخضع لآلية تطوره التاريخي والسياسي حتى الآن والى مراحل قادمة.

ويؤكد ما مر من حقائق على ما يلي :

١ـ وجوب الاقرار للأمة الكردية المجزأة بحق تقرير المصير الكامل، بما في ذلك حق الانفصال وتشكيل دولة كردية قومية مستقلة.ويرتبط هذا الحق وممارسته بالتطورات السياسية في الشرق الأوسط وأيضاً في العالم، في البلدان التي تتواجد فيها، وهل سوف يفضل الشعب الكردي في الظروف المستجدة كياناً منفصلاً، أم يواصل العيش الكريم الشريف في ظل الأخوة المتسامحة وعلى أساس المساواة التامة مع الشعب (أو الشعوب) الأخرى في كل من تلك

البلدان؟

فحق تقرير المصير لا يعني مجرد الحق في الانفصال، علماً بأنه عندما جرى رفعه وتوكيده في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في أعقاب الثورة البلشفية، كان يعني في الأساس وقبل كل شيء حقوق شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات في تكوين دول قومية مستقلة، أي الانفصال عن الاستعمار (الخارجي)، وأما فيما يخص العلاقات بين مختلف الأمم والقوميات داخل الدولة الواحدة، فان لينين قارن الحق بالانفصال بالحق في الطلاق، أي كون ممارسته هي الملجأ الأخير والخيار المفروض وغير المرغوب فيه. ولكنه على كل حال مبدأ يجب احترامه. إلا أن الحق في الانفصال هو مجرد شكل واحد من اشكال الحق في تقرير المصير، فمن اشكاله الأخرى الصيغ الفيدرالية ، وكذلك صيغ الحكم الذاتي الواسع في اطار دولة ديمقراطية مركزية.

ومن المفيد للتاريخ والاستعبار ان نتذكر ان مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني التي قدمت الى عبدالكريم قاسم في ١٩٦١/٧/٢٠ لم تتضمن حتى طلب الحكم الذاتي بل نصت على «تطبيق المادة الثالثة من الدستور العراقي، أي ان العراق شراكة بين العرب والأكراد تطبيقاً كاملاً وتحقيق المساواة التامة بين القوميتين العربية والكردية من كل الوجوه كقوميتين متآخيتين في ظل الدولة العراقية». وهذه فقرة غير واضحة وغير محددة. وقد رفع هدف الحكم

الذاتي في أعقاب حمل السلاح ضد حكومة قاسم، وقد أيد الشيوعيون العراقيون هذا الشعار رغم رفضهم للحرب الأهلية. وكان الحزب الكردستاني قد أصدر مذكرة وزعت على نطاق واسع في أعقاب انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ورد فيها:

«ليس الانفصال في نظرنا شيئاً مجرداً يمكن البحث عنه بصورة مستقلة عن الظروف الداخلية والخارجية، وبغض النظر عن نتائجه فيما يتعلق بتقوية أو اضعاف الجهات المختلفة في العالم، فانفصال اي شعب من الشعوب عن أية دولة من دول العالم يجب ان ينظر اليه حسب اعتقادنا من ناحية معينة، وهي هل ان هذا الانفصال يؤدي الى اضعاف نفوذ الاستعمار وزعزعة مركزه والى تقوية جبهة الشعوب ونصرتها في كفاحها من أجل السلم والتحرر والديمقراطية. فاذا كان الجواب بالسلب، أي كان يؤدي الى تقوية الاستعمار، وتثبيت أقدامه واضعاف جبهة الشعوب وعرقلة نضالها فالانفصال شر ونقمة لا بالنسبة للدول التي يراد الانفصال عنها بل بالنسبة للشعب المطالب بالانفصال نفسه، وفي هذه الحالة يجب معارضة الانفصال».

وقد استنتج (البارتيون) ان فصل كردستان عن العراق يخدم الاستعمار، و«يؤدي بصورة مباشرة الى اضعاف حركة تحرير شعوب هذه المنطقة بأسرها بما فيها الشعب الكردي». نصاً.

كان ذلك عندما كان في قواميس بعض الأحزاب والقوى

السياسية العراقية والكردية مفاهيم مثل (الاستعمار) و(مقارعة الاستعمار).. الخ.. وقد تبدلت الحال، الآن، بعد ان اكتشف عدد غير قليل من هؤلاء ان الغرب هو الحامي، والراعي، ورسول الديمقراطية، وأب القضية الكردية، وحيث يتوجهون اليه لتشديد الحصار على الشعب العراقي ولاقامة المستوطنات المحتلة و«المحميات» التي لا تعني غير تقسيم العراق.

ونذكر للتاريخ أيضاً وانصافاً للحقيقة ان شعار الفيدرالية ليس جديداً بالنسبة لبعض القيادات الكردية العراقية المعارضة. فعندما كانت الحكومات العراقية والمصرية والسورية تتفاوض في القاهرة في ربيع ١٩٦٣ (بعد اسقاط حكومة قاسم)، تقدم جلال الطالباني باسم الملا مصطفى البرزاني وحزبه بمذكرة الى المجتمعين مؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ تطالب بما يلي:

أ ـ اذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

ب ـ فيما اذا انضم العراق الى اتحاد فيدرالي، يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.

ج ـ فيما اذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى، يكون الشعب الكردي في العراق اقليماً مرتبطاً

بالدولة الواحدة، وعلى نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده، وينفي في الوقت نفسه الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل.

انظر جلال الطالباني في كتابه «كردستان والحركة القومية الكردية» ص ٣٢١ ـ ٣٢٣.

وقد قبلت الحركة الكردية المسلحة فعلاً بما هو أدنى من هدف الحكم الذاتي وذلك بقبولها لبيان (اللامركزية) الذي أصدرته حكومة عبدالرحمن البزاز عام ١٩٦٦. كما ان مطالب الجانب الكردي في الأسابيع الأولى للمفاوضات مع حكم البعث في أوائل ١٩٧٠ لم يتضمن مطلب الحكم الذاتي، الذي تبناه فيما بعد، وبصورة واضحة وصريحة، إتفاق أو بيان ١١ اذار (مارس) ١٩٧٠، الذي حظي بحماس وترحيب عامين في العراق وايضاً في أوساط القوى الوطنية التقدمية العربية، ومنها القيادة الناصرية.

٢ ـ أما الحقيقة الأساسية الثانية القائمة على وجود «عدة قضايا «كردية» في اطار القضية العامة المشتركة»، فانها التالية:

ان الترابط العضوي والتلاحم الواقعي والامتداد التاريخي بين أوضاع الأكراد في كل من تركيا وايران والعراق (ولحد ما سورية)، والأوضاع العامة، ولا سيما السياسية، في كل منها، وان الارتباط بين المصالح الكردية المتميزة والمصالح المشتركة لمجموع السكان، يتطلبان لا

محالة، وجوب تعزيز الكفاح والتآخي النضالي للمجموع من أجل التقدم والتحرر الكامل من الاستعمار، وبناء الديمقراطية التعددية على نطاق البلاد، وما تعنيه الديمقراطية بالضرورة من ضمان أوسع الحقوق القومية للأكراد. . وفي العراق كان ذلك يصاغ بشعار معروف هو: «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي «لكردستان العراق»، على أن ذلك لا يتنافى مع الفيديرالية.

وإن التأكيد المطلوب على ترسيخ الكفاح العربي الكردي المشترك في العراق مثيلاً، لا ينفي، أبداً وجود قضية شعب كردي متميز له خصائصه وحقوقه واجبة الاقرار بها. ولكنه يعني، من الجهة الأخرى، وجوب الحذر واليقظة من نزعات الانعزال القومي وتيارات الانفصال العقيمة والضارة.

وبمقدار ما يتعزز ويتنامى النضال الديمقراطي المشترك المعادي للاستعمار والرجعية في كل بلد، ومن أجل مجتمعات ديمقراطية تعددية متحضرة ومتقدمة ومتسامحة، وبمقدار ما ينحسر ويغيب النفوذ وأشكال التدخل والسيطرة الخارجية في كل بلد في المنطقة عموماً، فان الآفاق سوف تنفتح لنشوء أوضاع جديدة تماماً تسمح بقيام دولة كردية مستقلة ديمقراطية واحدة فيها اذا قرر أكراد المنطقة ان ذلك في مصلحتهم ومصلحة شعوب المنطقة كلها. اي ان أفق قيام ما يسمى بكردستان الكبرى منوط بتطورات جذرية في أوضاع المنطقة كلها، أي انحسار

وغياب النفوذ الاستعماري، والتحكم الصهيوني، وسقوط انظمة القهر والاستبداد والعمالة والشوفينية. ومهما يكن فإن الحق المبدأي ـ الدولة الوطنية الكردية ـ يجب الإقرار به.

ولكن الملاحظ ان من القيادات الكردية، ومن الادعياء المزيفين لصداقة الأكراد في الغرب، من يلحون على حق أكراد العراق وحدهم ووحدهم فقط في الانفصال، مع تجاهل أوضاع أكراد تركيا وايران، وهم الأكثرية، وحقوقهم القومية المسحوقة لحد الآن.

وهم اذاً يرفعون شعار الديمقراطية للعراق، فانهم يتجاهلون المطالبة بها في البلدان المجاورة.

أما اذا تحررت المنطقة كلها من التحكم الرجعي الديكتاتوري والنفوذ الاستعماري والطغيان الصهيوني، وانتصرت الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الشعوب على نطاق المنطقة، فان الأبواب سوف تنفتح امام ممارسة الأمة الكردية المجزأة لكافة حقوقها، وذلك بالارتباط مع الأوضاع الاقليمية المستجدة وايضاً مع الموازين والحسابات والاستراتيجيات الدولية التي لا يمكن اغفال شأنها الكبير. وهذه الآفاق مجرد احتمالات لا يستطيع أحد التنبؤ بها، وتحديدها منذ الآن؟ وانما الموضوع متروك للمستقبل البعيد والتطورات الأساسية القادمة، غير انه على الصعيد المبدأي والحق المجرد، فان القوى الوطنية والديمقراطية العربية، والفارسية والتركية يجب أن تقر للأمة الكردية المجزأة بحقها الكامل في تقرير المصير بجميع اشكاله

ودرجـاته، بما في ذلك الحق في اقامة دولة منفصلة.

لقد كان لينين على حق عندما دعا القوى التقدمية المتنورة في الأمـة السـائدة الى الاعتراف بجميع الحقوق القومية للأمم الأصـغـر الـتـي تـعـيش مـعـهـا في بلاد واحـدة وتحت دولة واحـدة، وان تـكـافـح مختلف انماط العنصرية والاسـتـعـلاء والـظـلـم الـقـومـيـين، وتـنـشر روح المحـبـة او الصـداقـة، والتـسـامح، والاحترام في التـعـامل بين الجـميع. ومن جهة أخرى، فـان من واجب القـوى الوطنية الواعية والبصيرة في الأمـم الأصـغـر ان تـربي جماهيرها بروح الأخـوة والكفـاح المشترك، خـصـوصاً وأن صيغة كل حل يجب أخذها بظرفها الملمـوس، وفي السـياق الذي يجري طرحها فيه، وادراك اي المصـالح والأهداف الحـقـيـقـية يمكن ان تخدم، وهذا يقودنا الى الحقيقة الأساسية الثالثة وهي :

٣ ـ انـه أيـا كـان الحل المطلوب، فـان المهـم هو محتـواه، ولـيـس شـكـلـه، واسـمـه، فـالحـكم الذاتي يجب أن يكون لمصلحـة الأكـثـرية السـاحقة ـ الجماهير الشعبية ـ من أكراد البلد، وليس لمصلحـة زعـامـات وقيادات عشائرية وانتقاعية او تجار التهريب.

وبـدون هـذا يكون الحكم الذاتي مجرد سـتـار لاضطهـاد الجماهير الكردية ونهبـهـا وليس لتـحقيق لأمانيها، والفيدرالية تكون شـعـاراً فـارغـاً بل مـدمـراً عندمـا يرتبط رفعها بطلب الحماية الأجنبـيـة المتـعـددة الجنسـيـات. فعندما يطرح اليوم شـعار الفيدرالية وحتى الحق في الانفصال كمطلب آني، وفي

مـوضـوع العـراق وحـده، وبالتـغـاضي عن أوضاع الشعب الكردي في ايران وتركـيـا، فـان الأمر يثير أكثر من تساؤل، ودهـشـة. وأمـا عـنـدمـا تـرتـبط هذه الشعـارات والمطالب بالدعـوة الى وضع كـردسـتـان العـراق تحت امـرة تركـيـا، والحـاقـهـا بها، فان الأمر يعتبر أكثر من فضيحة، أي فصل المنطقـة الكردية من العـراق لا لاقـامـة «دولة مستقلة» وانما لدمجهـا بدولة أجنبـيـة، وهي دولة غير مـعروفة بأي «حب» خـاص للأكـراد، وبأي تعاطف جاد مع مطامحهم القومية. وحـتى الأدنى والأبسط منهـا. ومـؤدى ذلك هو التواطؤ على الأمـة الكردية نفـسـهـا وليس فقط على وحدة العراق والأمة العربية.

وانه لمما يلزم، ان تستـذكـر تصريحات لمسـاعـد الطالباني أمـين نـوشـيروان، أدلى بهـا في بـاريـس في نيسـان (ابريل) ١٩٨٧ ، حـيث قـال ضـمن مـا قاله : «اننا نحضر الحركة الكردية للمـوافـقة على الاستقلال في الوقت المناسب. فنحن اذن مع تجزئة العـراق، اذ لا نجـد اي سـبيل آخر للوصول الى هـدفـنا النهـائي، الذي هو الاسـتـقـلال». ثم دعـا الى تقـسـيم العراق الى عدة «دويلات صغيرة، شيعية، وسنية، وكردية».

(جـريدة لـومـوند الفـرنسية، عـدد ١٦ نيسان (ابـريل) ١٩٨٧). عـلمًا بأن الطـالباني لـم ينـف تصريحات مساعده». وكـان الـطالبـاني هو نفـسـه الذي يعـا في العـام نفـسـه الى «الاتحـاد» مـع ايران الخـمـيني وذلك في تصريحات له نشرتها

جـــريدة (كيـهان العربي) عـدد ١٢٤٣ في ١٢ كـانون الأول ١٩٨٧.

فـقد قال، لـ(والعهدة على الجريدة الفارسية):

«اذا كـان الحـكـام الـعـرب ـ وأخـص مـنـهـم الـقـادة الفلسطينيين ـ وطنيين حـقـاً، فيتوجب عليهم ان يتحدوا مع الجـمـهـورية الاسـلامـيـة لأنها أقـيـمت على أنقاض النظام الشـاهنشـاهي المتـحـالف مع الصـهـيـونيـة والاسـتعمار ضد العـرب». وقـد تحولت الخـيمة الايـرانية لعـام ١٩٨٧ الـى خيمة تركية عام ١٩٩٢.

ومـا هو واضح، غير مـسـتـور، في أحداث اليوم، ان ما يحدث في شمال العـراق منذ فرض (المظلة) الغربية الثلاثية ـ العسكرية، السياسية ـ هو انفصال فعلي لكردستان العراق تحت الحماية الأجنبـية، أي ما يتجاوز شعارات الحكم الذاتي الـواسـع والفـيـدراليـة الى تنفـيـذ المرحلة الأولى من تقسـيم العـراق، واقـامـة محمـيـة كـردية خـاضـعـة للأهواء الغربية والتركـية. فأين من ذلك مصالح الأمة الكردية؟

وأية مـصلحة لشعبنا الكردي في العراق في تقتيل وتشريد شـقـيـقـه الكردي في تركـيـا تحت راية العسكرتاريا العثمانية الـعـنـصريـة؟ أيـة مـصـلـحـة في هـذا الاحـتراف الدمـوي والاسـتـعـداء حـتى اذا وجدت خلافات رأي وتباين مواقف (قـد تكون احـيـاناً مـفـهـومـة) في استراتيـجـيـات الحركتين الكرديتين؟؟ ولماذا يجري، وعلى نطاق أوسع وأكـثـر دموية، تكـرار تجربة أعـوام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ عنـدما كـانت القـيادة

الرسمية للحركة الكردية المسلحة عهد ذاك تعدم قادة الحركة الكردية الايرانية وتسلم جثثهم الى أجهزة الأمن الايرانية، وتسلم آخرين منهم احياء ليشنقوا علناً على الحدود؟ ان الفوارق في ظروف العمل والتكتيك لا تبرر هذا العداء الدموي، والانحياز المكشوف لراية الحكم الأكثر تعسفاً وظلماً وقهراً للشعب الكردي من بين أنظمة المنطقة.

***

**والخلاصة:**

أن القوى الوطنية العراقية المخلصة، من عربية وكردية، مدعوة، وبصرف النظر عن مواقعها وانتماءاتها، الى الحذر من مشاريع تقسيم العراق ومحاولة الغاء كيانه ودوره، وهي مشاريع قائمة بالفعل، ورفض كل هذه المشاريع وسائر أشكال النفوذ الأجنبي، وإن الواجب الذي تفرضه مصالح الشعبين العربي والكردي والأقليات القومية والأثنيه في البلاد، يدعو الى الحوار، والعمل المشترك لخلق أجواء الثقة والحوار، وقيام الوفاق العام، للعمل المشترك من أجل مقاومة الحصار اللاانساني المفروض على كل العراقيين، واقامة الديمقراطية ونشر الحريات، وتوسيع الحقوق القومية للشعب الكردي في اطار حكم ذاتي واسع ومتطور، أو صيغة فيدرالية مناسبة. أما المستقبل البعيد للعلاقات القومية في البلاد وفي المنطقة فمتروك للتطورات الأساسية

اللاحقة في الأوضاع العامة، وما يمكن أن تفتحه في المستقبل من احتمالات وصيغ جديدة للتآخي والتعايش المديدين والراسخين. وأخيراً: يمكن القول إن المؤسسة العراقية الحاكمة تتحمل مسؤولية استثنائية عن تردّي الأوضاع على نطاق البلد كله..

في ٢٧ نوفمبر / ١٩٩٢

## الباب الثالث

# برقيات
# ومراسلات

## الفصل الرابع

# برقيات بريطانية
# سرية [١٩٤٠ - ١٩٤٥]

طيه طائفة من برقيات بريطانية رسمية حول الموضوع الكردي، ولا سيما حول تحركات البرزاني المسلحة، في فترة الأربعينات. وكنت قد ترجمتها قبل حوالي العشر سنوات. . وقد ألحقت بها مراسلات من الملا مصطفى البرزاني للمسؤولين الانجليز في أواسط الأربعينات وهي مأخوذة من ترجمة كتاب بعنوان «مصطفى البرزاني، الاسطورة والحقيقة». الصادر في ١٩٨٩ .

مرفق ببريد بغداد

رقم ١١٣ في ١٢/ ٣/ ١٩٤٠

ملاحظات س.ج. أدمونز

مستشار وزارة الداخلية في بغداد مؤرخة في ١٥ شباط ١٩٤٠

# روسيا والأكراد

١ـ في أعقاب حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ونتيجة لدعاية الحلفاء، ومبدأ حق تقرير المصير، والانبعاث الراهن لمختلف الشعوب المعمورة، والبنود الخاصة لاتفاقية سيفر Sevres المجهضة. فان الكثيرين من الأكراد تطلعوا الى اقامة دولة كردية مستقلة.

الا ان منطق الحقائق الصعب قد اقنعهم تدريجياً، البعض منهم عاجلا والبعض الآخر فيما بعد، بأن آمالهم كانت مستحيلة التحقيق. وان غالبية أكراد العراق قد استقرت بهدوء، ولربما اخذت تهدىء من ضمائرها الوطنية بالفكرة الغامضة عن مجيء يوم يؤدي فيه زلزال عالمي جديد الى اعطاء الفرصة لأبنائهم او أحفادهم، وأما خلال ذلك الوقت فان اي تحرك يضر اكثر مما ينفع. وخلال السنوات الأخيرة لم تكن هناك عملياً أية تظاهرة للشعور القومي السياسي الكردي في العراق الا على شكل ردود فعل من الاستياء تجاه الاستفزازات المعادية للأكراد من جانب

القـومـيين المتطرفين العرب ولا سيما تلك الصادرة عن نادي المثنى.

٢ـ ان هـنـاك مـؤشرات تـدل عـلى انـه في العـام السـابق لاندلاع هذه الحـرب كـانت البـعـثـة الألمانيـة في بغـداد قـد شرعت ببث دعـايات، خـاصـة بين الشـبـاب من الطبقات الرسـمـيـة، مـفادها ان بريطانيا العظمى قد خانت الأكراد بفظاظة بعـد الحرب الأخيرة وبأن المانيا منتصرة هي المستعدة وحدها لاقامة كردستان المستقلة بعد الحرب التالية.

٣ـ وعندما اندلعت الحرب فقد كان من الطبيعي ان يعود الكثيـرون من الأكراد بخيالهم الى الـوراء نحـو ١٩١٤ ـ ١٩١٨، عندمـا نزلت الجـيـوش الروسـيـة عبر ايران وغـزت راونـدوز وبـنجـوني وخـانقين، في مـا يشكل عـراق اليـوم. ومنذ ايلول ١٩٣٩ اخـذت الشائـعـات تنتشر عـن اتفاق عـقـدته روسـيـا مع ايران يكون لها بمـوجـبـه مطلق الحـرية لاسـتـعمال مـا يشكل بالضـبط نفس الطرق الثـلاثة لغرض الهجـوم على العـراق. وكـان يقال ان المهندسين الروس كانوا يشتغلون قرب ماريوان على طرق بنجوين. ان هذه التقارير لا تعني اي تفكير اعتباطي مناصر لروسيا؛ بل على العكس يمكن ان نقـول باطمئنان بأن جمهرة اكراد العراق، ولا سيما العـشـائر هم أعـداء الداء للروس جـراء تجاربهم في سنوات ١٩١٤ ـ ١٩١٨؛ وأيضـاً بسـبب ما يفهمون انها الشريعة البلشفية الأخلاقية.

٤ـ وهنا سأدرج مـقـتطفـات من مـلاحظات كـتبتها قبل

ثلاثة عشر عاما في شباط ١٩٢٧. واني أعيـد تقديمها بدلاً من ان أكتب من جديد شيئاً مشابهاً وذلك لمجرد التأكيد على ان النقاط الواردة هناك هي عوامل دائمة في الأوضاع والتي تخطر بصورة طبيعية على بال الجميع :ـ

«أن الميدان الجلي الثاني (الأول كان هو اثارة الاضطرابات العمالية)، الذي يستطيع البلشفيك من خلاله الاساءة للعراق هو ميدان الأكراد. وقد كان الروس لسنوات طويلة الجيران المباشرين للأكراد عبر مناطق القوقاز واذربيجان الفارسية التي كانت عام ١٩١٤ اقليما روسيا من الناحية العملية. وأن أكثر المؤلفات الجغرافية، والاتنولوجية واللغوية عن الأكراد هي مؤلفات روسية. وقد استثمرت روسيا تذمر الأكراد في تركيا وفارس لجعلهم يتطلعون نحوها من أجل التأييد. وقد أقام الروس العديد من الجمهوريات السوفياتية الصغيرة القنوع بوجه عام في القوقاز وفي ما وراء القوقاز وغيرها من روسيا المسلمة في آسيا. وان اقامة جمهورية سوفياتية كردية (مستقلة) هي لعبتهم الواضحة عندما سيتمكنون من العمل من شمال ـ الشرق من قواعدهم في اذربيجان الفارسية». (١١/ ٢/ ١٩٢٧).

٥ـ وقد كان ذلك خلال النصف الأول من ايلول ايضاً عندما رأيت اولى رسالتين او ثلاث من حاج آغا ، رئيس عشيرة الهفكري في سوريا، وقد ورد فيها مع شيء من التفصيل انه في أعقاب بعثة قام بها ضابط كردي عثماني

سابق ارسلته الحكومتان الروسية والايرانية (يبدو ان الجواسيس الأكراد يسمون عادة تقريباً باسم احسان) اندلعت انتفاضات كردية في كثير من انحاء الاناضول الشرقية، وبأن اعنف هذه المعارك جرت قرب درسيم وارارات، وبأنه قد اقيمت في آرارات حكومة كردية مؤقتة وقد جرى تصميم علم وطني نصفه احمر والنصف الآخر ابيض وفي الوسط شمس يعلوها خنجر، وبأن الروس كانوا يرسلون معدات السلاح والمال، وبأن نسخاً من البيانات عن تشكيل الحكومة قد وصلت سوريا، وبأن الكثيرين من الأرمن كانوا يستعدون للانضمام الى «حزب الاستقلال».

وأعرب الكاتب عن اعتقاده بأن هذه الحرب الجديدة ستمنح الأكراد فرصة عظمى. وذكر انه لا يمكن توقع شيء كبير من الأفندية (أي الفرنسيين) وطلب من مراسله رأيه فيما اذا كان يعتقد ان الاغوات (أي الانجليز) أم اصحاب العيون الزرق (أي الروس) سيكونون اكثر فائدة. وورد في الرسالة ان جميع اكراد سوريا كانوا مليئين لهفة، غير انه لا توجد اية اشارة الى اخبار او لهفة مماثلة في المناطق المحادية للعراق. وقد فسرت هذه الاخبار بأنها مبنية على الرغبة اكثر مما هي مبنية على الحقائق.

٦ـ وبدأت بعد ذلك بقليل، اتسلم اخباراً متواصلة عن وجود «لجنة» في السليمانية كانت تحاول اجراء اتصالات مع روسيا. وان بعض، لا جميع الأسماء التي تذكر، هي اسماء

اشـخـاص هم ابعـد ما يكونون عن التورط في أي عمل من هذا النوع.

وكـان أنشط مـروّجي هذه الأخـبـار هو الشـيخ محمود او الاشـخـاص الذين يرسلهم اليّ. وقـد تبين ان اخـباراً مماثلة تقـريبـاً قد صدرت عن المدعو ملا حسن من حلبجة الموجود الآن في كـركوك، وهو فضولي غير مؤتمن.

وفي ١٣ شـبـاط جاءني الشيخ محمود بنفسه، وشكر الله على ان كل مـا قـاله لي قـد ثبـتت صـحته، حيث ان راديو يـريفـان قـد اعلن ان الحكومـة الروسـيـة تسلمت مـضـابط (عـرائض) وقعّ عليـها أكراد العراق. وكان الشيخ محمود او مـبـعـوثه يلحـان في كل زيارة على السماح للأول بالعـودة الى السليمانية تحت ادعائه انه صديقنا الصدوق الذي خدمنا دائما باخـلاص.. الخ.. وهنا ايضـاً فانني ارى ان الشيخ محمود (بـرغـم مـرافـعـاته عن كـونه رجـلاً كـبيراً ولا يرغب الا في العـيش بسـلام في وطنه) يعود بخياله الى سنة ١٩٢٢ عندما أرسل للسليمانية بعد اندحار Ranicol لاقامة حاجز كردي ضـد التسرب التركي. وهو يتـصـور نفـسه معداً لدور مماثل في سنة ١٩٤٠ ولذلك فـانه ينهـمك في قـصص كيفما كانت عن النشاطات الموالية للروس في كردستان.

٧ـ يوجـد في بغـداد اشـخـاص يعرفون «بالبلاشفة» وهم أناس مـتـعـبـون بالتأكـيـد مـهما كـانت عـقـيدتهم السياسية الحـقـيـقـيـة. وقـد وصلت تقارير عن اجتماعهم عدة مرات لغـرض الاتصـال بالحـركـة الهدامـة الوارد ذكـرها في الفقرة

خمسة اعلاه، والتي تسلموا منها اخبارا ربما عن طريق نفس المصادر التي عندي.

٨ـ بالطبع فان البعثات الأجنبية في بغداد ولا سيما التركية والايرانية سيبتلعها نهم الحكايات الكثيرة المتداولة في هذه البلاد وان اعادة نشرها في انقرة وبغداد لا ينبغي ان تعتبر شهادة تأكيد مستقلة عن أي حركة مناصرة لروسيا بين أكراد العراق.

٩ـ ان استنتاجي هو انه لا يوجد حتى الآن (اي منتصف شباط)، ورغم الكلام الكثير عن نشاط الدعاية الروسية، اي دليل على وجود دعاية روسية او اي نشاط آخر مباشرين. ويجب ان ينسب هذا الكلام قبل كل شيء الى النتاج الطبيعي لتفكير السوق.

فهذا التفكير بمنطقه الغامض والحاذق يستنتج ما هو ممكن او محتمل من اي مجموعة معروفة من الظروف ومن ثم يشيع ذلك كحقائق. كما انه يرجع ثانياً الى دعاية مقصودة إما من جانب المتذمرين المتعصبين من الطراز الوارد ذكره في فقرة ٧ او من جانب اشخاص كالشيخ محمود يرغبون لأسباب خاصة بهم في اثارة الرعب فينا او اثارة المشاكل لأعدائهم الشخصيين.

أرفق طيا الملاحق التالية لتسهيل اولياتكم المحلية :ـ

١ـ قائمة بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة (٢)
(مصداقيتها مختلفة وغير مؤكدة)

٢ـ قائمة بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة (٦)

# الملحق (١)

الموظفون الرسميون المشار اليهم في الفقرة (٢) :

١ـ مـاجد مصطفى ـ متصرف العمارة
٢ـ عثمان فائق ـ مدير الطابو بأربيل (أخ رقم «١»)
٣ـ محمـد سعيد القزاز ـ قائمقام زاخو
٤ـ شيخ عزيز رشيد ـ مأمور طابو كوى
٥ـ عزة محمد «تيلشي» ـ كاتب في السليمانية.
٦ـ علي ناجي ـ مدير مال السليمانية .
٧ـ علي عرفان ـ كاتب في محاكم السليمانية
٨ـ مـرزة معروف ـ مدير مال في حلبجة
٩ـ العـقيد فؤاد عارف ـ الجيش العراقي في كركوك
١٠ـ عبدالرحمن الجادر ـ مفتش طابو
١١ـ احمد عزيز آغا «شنباز» ـ كاتب في بلدية السليمانية

ملاحظة المؤلف
ان مـاجـد مـصطفى، وسـعـيـد القزاز صارا من وزراء نوري السعيد. .

# ملحق (٢)

## الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (٦)

١ـ شيخ قادر حفيد زادا ـ أخ الشيخ محمود
٢ـ حمة آغا ـ من أعيان السليمانية
٣ـ توفيق القزاز ـ مقاول في السليمانية
٤ـ الملا صديق ـ حاكم في السليمانية
٥ـ شيخ محمود الخال ـ قاضي حلبجة
٦ـ حميد بك ـ بكزادة جاف لحلبجة

## والأشخاص الوارد ذكرهم بتواتر أقل

٧ـ شيخ علاء الدين ـ شيخ نقشبندي في هوران
٨ـ علي حجي صالح ـ أ. س. ب.
٩ـ علي غالب ـ مدير شرطة السليمانية
١٠ـ حازم بك ـ نائب من زاخو
١١ـ الشيخ عوني ـ من قرية سركان

يقال ان الرسائل ترسل في المرحلة الأولى عبر حمة رشيد خان من وينا ومن هناك عبر «أخ حاجي صمد خان، صمصام الدولة» الى الوزير المفوض الألماني في طهران. ويقال ان طريقاً ثانياً محتملاً قد يكون عبر يشدر وطريقاً ثالثاً من رايات.

# الملحق (٣)

## الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة (7)

١ـ جميل توما ـ موظف سابق في السكك
٢ـ رشيد عارف من كوى ـ (.P.W.D سابق ومقاول الآن)
٣ـ د. رفيق من كويسنجق
٤ـ كامل الشيخلي ـ شريك رقم (٢)
٥ـ حمدي (؟)
٦ـ العزاوي (؟) ـ تاجر
٧ـ «وبعض التلكيف»(*)

ويقال ان الموما اليهم على اتصال بحاجو في سوريا عن طريق الأرمني آرتين من الموصل، وعبدالقادر اسماعيل في[٢] الحسكة، وشخص يسمى حمزة في قرية تاربيسبيان قرب القامشلي.

---

(*) أي المسيحيين (المؤلف)
(٢) شيوعي عراقي

## من : العراق

### من بغـداد الى وزارة الخارجية

برقية السير كورنواليس
رقم ٦٨١
في ٢٨ حزيران ١٩٤١
الى وزارة الخـارجية البريطانية

للأكـراد شكاوى ولا سـيما بخصوص الخدمات التعليمية والاجتماعيـة. وقـد حـثـثـت بـالفـعل رئيس الوزراء ووزير الخـارجـيـة ووزير الداخلية بشأن أهمية التسامح في المعاملة، وأخـذ ادمـونـس يتصرف في وزارته على هذا الأسـاس. وأمل ان تـنـجـم عـن ذلك مـقترحـات عـمليـة، تعطى للأكـراد المتـعلمين قـدراً من الارتياح، وبالتالي، الحيلولة دون دعمهم للشـيخ محمـود. ان الأكـراد يسيئون الظن بشخص الشيخ محمـود، وان من الواجب عـدم افـسـاح المجـال أمـامه كثيراً فـيما لو أرادت الحكومة العراقية ان تكون حازمة.

لقـد جـرى تعيين المتصرف الجديد، مصطفى القره داغي لـلسليمانيـة بدلاً من عـربي عـينه رشـيـد عـالي، وان الوضع هادىء في الوقت الحـاضر.

انـني سأدرس امكانيـة تعـيين عـدد أكبر من الأكـراد الى مجلس الأعـيـان وأعـتقد انه يوجد حالياً مقعد شاغر واحد، الا ان من المفترض الغاء تعيين ناجي السويدي.

ويوجد الآن ستة من العرب الشيعة، تسعة من العرب السنّة، ويهودي واحد ومسيحي واحد وتركي واحد وكردي واحد.

## من العراق

### من بغـداد الى وزارة الخارجية

السير ك. كورنواليس
الرقم : ١١٣٢
٥ اكتوبر ١٩٤١

مهم
بالاشارة الى برقيتكم المرقمة ١٠٢٣.

انني اتفق تماماً برغم ان التركيب الذي يتحقق في كل حالة يجب ان يعني بعض الاختلاف، فالشيعة، الذين وردت الاشارة اليهم في برقيتي رقم ١١٢٤، قد طالبوا ايضاً بزملاء أكراد وذلك بعد تسوية خاصة بينهم وبين الساسة الأكراد. وبما ان ابراهيم كمال يريد ان يحصل شخصياً على وزارة فان ذلك سيعني ثلاثة «سنّة» مقابل تركيبة كردية شيعية من ستة أشخاص.

ان نوري باشا سيصل اليوم وسرعان ما سيتضح الموقف أكثر. وسوف اتكلم معه بصراحة تامة ويخامرني الأمل في استحصال نتيجة مرضية.

# مذكرة

## موقف الانكليز تجاه أكراد العراق

ان موقف الحكومة البريطانية تجاه أكراد العراق هو بالضبط نفس موقفهم تجاه أية أقلية أخرى، أي رغبتها في أن يكونوا مواطنين لبلادهم، مخلصين، وموالين، ومرفهين. ولهذا فقد استرعينا انتباه موظفي القنصلية البريطانية والمستشارين السياسيين المتواجدين في الشمال لكي يعملوا دائماً لتحقيق هذا الهدف وأن لا يتدخلوا في السياسة المحلية والنزاعات الشخصية، وان يعاملوا أكراد العراق كمواطنين عراقيين لا كأقلية منفصلة.

وعلى الموظفين الانجليز عدم الاصغاء لادعياء الزعامة، وعليهم الطلب من ذوي الشكاوى ان يوجهوها بالطرق الدستورية المناسبة، أي الى الموظفين الاداريين للحكومة العراقية وممثلي البرلماني العراقي. وفي الوقت ذاته فان الحكومة البريطانية تشعر بأن مصلحة اقامة مملكة موحدة والحفظ على السلام في الشمال تتطلب تركيز الجهد لتطوير التعليم والزراعة والخدمات الاجتماعية هناك، مثلما في المناطق الأخرى، ومنح الأكراد نصيباً عادلاً من وظائف الحكومة ودوائرها.

## من بغداد الى وزارة الخارجية

السير ك . كورنواليس
رقم : ١١٩٠
في ١٣ ديسمبر ١٩٤٣

مهم
بالاشارة الى برقيتي (كلمات ساقطة) . . .

١ـ لقد وصلت ٥٠ سيارة مصفحة الى ديانا والكتيبة العراقية تتقدم فيها. ويذكر ضابط الاتصال في المنطقة (وهو الحاكم العام بالوكالة) بأن السكان هم الآن ممتنون ومطمئنون. ويذكر التقرير (ولم يتأكد ذلك حتى الآن) ان قوة كبيرة من البرزانيين قد تحركت الآن لمهاجمة الكتيبة العراقية المعسكرة في مركة سور.

٢ـ ان القوات العشائرية غير النظامية (كلمات ساقطة) التي جند أفرادها من عشائر البار والسورجية لدعم الشرطة في قضاء عقرة قد جرى حلهم على أيدي رؤسائهم. ولم يتضح بعد سبب ذلك ولكن من المحتمل انه بسبب الشكوك التي اثارها عجز القوات الحكومية النظامية عن تأديب البرزانيين بصورة فعّالة.

٣ـ الا أن رئيس الوزراء يميل للتفكير بوجود مؤامرة سياسية كردية كبرى من وراء ذلك كله وقد عبر للسيد أدمونس عن شعوره بأن الدول الثلاث الكبرى قد تكون

لديها سياسة ما خفية تجاه أكراد تركيا وايران والعراق.

ولقد تحدثت معه بكل جد (كلمات ساقطة) عن ظنونه هذه التي ليس لها أساس وذكرته بأن الرسميين البريطانيين قد سعوا خلال ٢٠ سنة لمساعدة الحكومة على تعزيز سيطرتها في المناطق الكردية، وبأن التوصية بتقديم تنازلات للأكراد كانت دائما تستهدف ضمان رضاهم بوضعهم داخل العراق.[1]

٤- في رأيي ان الخطر في الشمال يرجع الى حقيقة انه نظراً (كلمات ساقطة)،[2]، الجيش والبوليس العراقيين فقد اصيبت هيبة الحكومة كثيراً بسبب المجاعة وبروز الكثير . . (كلمات ساقطة) من قبل الملا مصطفى. والنتيجة هي ان الزعماء العشائريين اخذوا بأيديهم شؤون القانون جرياً وراء احقاد شخصية وتحدي أوامر الموظفين الرسميين المحليين. ومن الطبيعي ان يحاول القوميون الأكراد استثمار الوضع والسعي لجر رجال العشائر الى تعاون سياسي معهم.

٥- انني أدرس التدابير التي يمكن اتخاذها لكبح هذه الاتجاهات بالعمل السياسي. .

---

(١) انظر الملاحق، مذكرة نوري السعيد عن القضية الكردية.

(٢) ربما ، مثلاً، كلمة «خسائر» او «انتكاسة»؟

# برقية

## من بغـداد الى وزارة الخارجية

من : السير ك. كـونوراليس
الرقم : ١٢٠١
في : ١٦ كانون الأول ١٩٤٣
مكرر : الى وزير الدولة المقيم ـ القاهرة
نسخة منه الى انقرة

مهم :
بالاشـارة الى اخـر برقـيـة لي. من خـلال مـبـاحثاتي الأخيرة الـتـي اجـريـتـهـا مـع رئيـس الـوزراء والوصي اوضـحـت أن الأكراد المثيرين للفتن يستغلون تمرد الملا مصطفى وان هناك خطراً جدياً بانتشار حركة استقلالية في كردستان ما لم تتخذ الحكومـة العـراقـيـة تدابير ملمـوسة سريعة وقد طلبت منهما مـواجهة الحقيقة المرة عن عدم مقدرة الجيش العراقي ورجال الـشرطـة عـلى مجابهة الملا مـصطفى ومـا أدى ذلك اليـه من انـحـطـاط في هيـبـة الحكومـة وسلطتـهـا. ومـا دام العـامل الـرئيـسي لـنجـاح الحكومـة في مـثل هذا البلد هو في قـوتها العـسكرية فـان ذلك قـد فتح الباب امام احتمالات خطيرة. وقـد اكـدت بـأنـه في الوقت الذي يجري فـيـه العـمل لرفع مـسـتوى القوات العسكري فإن البديل الوحيد هو في التخلي

عن مـوقـفـهـم المترفع واللامـبـالي تجاه مصالح الأكراد. وقد نـصـحـتـهما بالاسراع في الاتصـال بزعـيم الأكـراد وتوضـيح مـواقف الحكومـة سـواء تجـاه البرزانيين او تجـاه القضايا التي تشكى منهـا الأكراد في الماضي، ومعالجة هذه القضايا واتخاذ مـواقف اكـثـر ايجابية وتعاطفاً مع السابق. وفضلاً عن ذلك فـقـد اقترحت عليهما اعطاء تعليمات للمتصرفين(*) بالتـقارب مـسبقاً مع الزعماء في ألويتهم واقامة علاقات ودية معهم.

٢ـ ان كـلا مـن الـوصي ورئيـس الـوزراء غـير مـرتاح تماماً للوضع؛ وقـد ابديا فـوراً اسـتعدادهما لمقابلة ممثلي الأكراد في بـغـداد حـالا. كما تطوع الوصي لزيارة الشمال في المسـتـقـبل القـريب ، وهذا اقتراح يتم النظر فـيـه. ولديّ أمل في اقناع رئيس الوزراء لتـعـيين لجنة من نواب اكـراد للنظر في شؤون التـحـسينات الادارية. وكان رئيس الوزراء قد اعلن عن نيته لـتـأسـيـس (كـلـمات سـاقـطـة) ادارية في الشمال وطلب من مـوظف بريطاني رئاستها.

٣ـ وقـد قـمـت ايـضـاً بـاصـدار تعليمات الى المسـتـشـارين السـيـاسـيين ببـذل كل جهودهم لحفظ الاستقرار في المناطق غير المتأثرة حـاليـاً بالتمرد، وان عليهم الابقاء على علاقات مـبـاشرة قـدر الامكان مع رؤسـاء الأكـراد والتباحث معهم وفـقـاً للصـيغ التي شرحـتـهـا بالتفاصيل فيما سبق، والعمل لضمان ولائهم.

٤ـ ان الكثير يعـتـمـد على موقف الملا مصطفى. ففي حالة

---

(*) أي المحافظين (المترجم).

مـوافـقته فانني أمل ان ينحسر التوتر السياسي بسرعة. اما في حـالة اسـتـمـرار تمرده فـان وجود القوات البريطانية في ديانا (السابق ذكرها في برقيتـي المشار اليها)، والتحذيـر الـذي سأوجـهـه وفق تعليماتكم الى الملا مصطفى سيكونان عاملين لحـفظ الاسـتـقـرار في المنطقـة، وسـوف نبذل جهدنا لكيلا تنتشر هذه الاضطرابات الى مناطق اخرى.

## من وزارة الخارجية الى بغداد

رقم ٨٠٤
١٨ كانون الأول ١٩٤٣
برقية مكررة الى وزير الدولة المقيم في القاهرة رقم ٤٠٤٦ ـ وأنقرة

بالاشارة الى برقياتكم رقم ١١٩٧ في (١٤/ ١٢/ ٤٣) و١٢٠٠ و١٢٠١ في ١٦/ ١٢/ ١٩٤٣ عن الحالة في برزان.

انك بلا شك ستدرس وبالاستشارة مع قيادة القوة الجوية الرغبة في الحصول على دعم جوي للقوات البريطانية في كردستان. ان تحركات جوية تقوم بها قوة صغيرة قد برهنت على فاعلتيها مؤخراً في اضطرابات مماثلة في الحبشة.

٢ـ في حالة اتفاقكم مع قيادة القوة الجوية على استخدام الطائرات البريطانية عند الضرورة، فان تحذيراتكم للملا مصطفى قد تقوى نتيجة ذلك.

## من بغداد الى وزارة الخارجية

السير ك . كورنواليس
الرقم ١٢١٧
في ٢١/ ١٢/ ١٩٤٣
مكرر الى وزير الدولة
اشارة الى برقيتكم رقم ٨٠٤

أشارت التقارير المرسلة من ضابط اتصال المنطقة في ديانا الى ان رد فعل الملا مصطفى على وساطة الشيخ أحمد كان سلبيا. (بالاشارة الى برقيتي المرقمة ١١٩٧) وأكثر من ذلك، فان نجاحاته الأخيرة اثارت لديه شعوراً غير مبرر بالعظمة. وقد رأيت ان من المناسب اصدار الانذار المخول به في برقيتكم برقم ٧٩١. وستتضمن برقيتي التالية النص الكامل لرسالتي الموجهة الى الملا مصطفى والتي قد اطلعت عليها رئيس الوزراء العراقي.

٢ـ لقد قررت بعد دراسة دقيقة عدم الاشارة الى الهجوم الجوي المحتمل، ذلك لأني اعتقد ان من الأفضل عند التعامل مع رؤساء القبائل أمثال الملا مصطفى، ان لا نشير الى مثل هذا الأمر في وقت مبكر. فلا هو ولا أتباعه يمكن ان ينسوا تجاربهم السابقة مع القوات الجوية.

٣ـ سأتداول غدا مرة ثانية مع الجنرال سلبي وقائد القوة الجوية.

ادارية (٢)

## من بغداد الى وزارة الخارجية

السير ك. كورنواليس
رقم : ١٢١٨
١٩٤٣/١٢/٢١

مكرر : وزير الدولة المقيم في القاهرة ـ وأنقرة .
مهم :

بالاشارة الى برقيتي الأخيرة

فيما يلي نص رسالتي الى الملا مصطفى المؤرخة في ٢١ ديسمبر :

انها تبدأ كالآتي :

لقد عبرت مراراً عديدة في رسائلك الموجهة الى المسؤولين البريطانيين عن صداقتك وثقتك بالحكومة البريطانية، وهم بدورهم قد نصحوك بايقاف حركاتك المخلة بالنظام، وقبول عروض الحكومة العراقية. ومع هذا فانك لم تعمل بهذه النصيحة وانما واصلت حركاتك غير القانونية.

٢ـ لقد آن الأوان لتحذيرك بأن هذا الوضع يربك الجهود الحربية للحكومة البريطانية والأمم المتحدة، واذا استمرت نشاطاتك الحالية فانك ستجبر الحكومة البريطانية

على ان تعتبر نواياك نحوها عدائية وسيؤدي ذلك بالنتيجة الى عواقب وخيمة بالنسبة لك. وبالاضافة الى ذلك، فانني أرى من الواجب ان أبين لك بأن استمرار الاضطرابات الحالية سيؤدي الى آلام، وحتى الى المجاعة بالنسبة للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الساكنين في المنطقة. وانني اعتبر ان عرض العفو والوعود الأخرى المقدمة اليك من جانب الحكومة العراقية بواسطة الشيخ أحمد، وحتى بعد هجماتكم المتعددة على البوليس والجيش، هي عروض سخية للغاية. وأنا انصحك بقوة بوقف حركاتكم واعلام الحكومة العراقية باستعدادكم لقبول شروطها.

٣ـ أرسل اليك هذا التحذير لمصلحتك الشخصية، فاذا اهملته فانك ستكون مسؤولا عن العواقب التي ستحل بك.

[أرسلت نسخة الى المستر سميث]

## من بغداد الى وزارة الخارجية

السير ك. كورنواليس
رقم : ١٢٢٣
التاريخ : ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٣

كررت الى وزير الدولة المقيم ـ القاهرة
ونسخة منها الى انقرة .
مهم :

بالاشارة الى برقيتي رقم ١٢١٧ .

صباح امس تباحث معي الجنرال سلبي وقائد القوة الجوية. وقد وجدنا اننا على اتفاق تام حول ضرورة وضع نهاية للاضطرابات الحالية وبالطرق السياسية بأسرع ما يمكن.

وبطبيعة الحال فقد كان في فكري منذ البداية ضرورة تحاشي افتراض أي التزام عسكري ـ وخاصة ذلك الذي يتطلب تعزيز القيادة العسكرية المذكورة. وقد استطعت تقديم شرح تفصيلي الى القائد العام بالوكالة وللقائد الجوي حول النصائح التي وجهتها الى الحكومة العراقية ، وخطواتي المتخذة بواسطة المستشارين السياسيين والتي ادت الى الانذار الموجه الى الملا مصطفى.

وقد ناقشنا فوائد وأضرار، اسناد رسالتي المؤرخة في ٢١

ديسمبر بعمليات استطلاعية للقوة الجوية البريطانية على المنطقة المشمولة بالاضطرابات، ونحن نعير هذا الأمر اهتماماً اكبر. وقد أبرقت للمستشار السياسي في المنطقة الشمالية لأخذ رأيه في الموضوع. واذا كان رد فعل الملا مصطفى غير متجاوب مع رسالتي، فان الجنرال سلبي سيبرق لوزارة الحربية بتقديره للجوانب العسكرية.

٢ـ لقد استقبلني الوصي فيما بعد وقد وافق سموّه على نص رسالتي الى الملا مصطفى والتي يتصور انها ستكون فعّالة. وقد اتخذت اللازم لضمان تعميم محتوياتها.

وقد تكلمت مع سموه مرة ثانية كما ورد في برقيتي برقم ١٢٠١ وخصوصاً حثه على الاجتماع مع النواب الأكراد، وتعيين عضو كردي او عضوين لمجلس الأعيان (كالشيخ أحمد، والموقر الشيخ محمود) واستخدام ضابط مرافق كردي جيد. وقلت لسموه بأنه سيكون من المناسب ان يقوم شخصياً بزيارة المناطق الشمالية، ونصحته بتأجيل موعد زيارته لحين استطاعته تقديم عروض ملموسة للتخفيف من الشكاوي الكردية.

وقد أكدت مرة ثانية عدم وجود أي غموض في السياسة البريطانية تجاه المسألة الكردية.

٣ـ عبّر الوصي عن موافقته بوجه عام على وجهة نظري للوضع، وقال انه كان على اتصال بعدد من الأكراد خلال الأيام القلائل الأخيرة. وبأنه قد فكر هو نفسه في تعيين ضابط مرافق وان هناك شخصاً ما في باله. وأكد سموه

الملكي بأنه لم يشك في وقت من الأوقـات في سياستنا.

٤ـ قـابلت رئيس الوزراء يومـيـاً خـلال الاسبوع المنصرم، وقـد اكـدت عليـه في كل مناسـبـة ضرورة التـحرك الفوري والجاد.

## من بغـداد الى وزارة الخارجية

السير كورنواليس
رقم : ١٧
٦ كانون الثاني ١٩٤٤

نسخة منه الى وزير الدولة،
نسخة منه الى أنقرة

بالاشـارة الى برقيتي رقم ١٢٥٢

الضـابط السياسي في الوحدة العسكرية البريطانية في ديانا يخبر باستـلامـه اليـوم رسـالة من الملا مصطفى تقول انه قد اعـلـن، مـنـذ تـسـلـم رسـالـتي، هدنة لثلاثة أيام. ولكن الحكومـة لم تكترث لذلك، فـقد واصل رجال شرطتها القتال في بـرزان وأرسل الجيش تعـزيزات الى عـقـرة. ولذلك فـان الملا قـد اضطر الى مـواصلة القتال. وقد طلب مني التدخل بأن آمـر الطرفين باحترام الهدنة مـضيفاً بأنه ورجاله في حاجة الى ٢٥٠ طناً من القمح.

(٢) طلبت من الضابط السياسي اجابة الملا مصطفى بأن تحـذيراتي ونصيـحـتي قد وصلته، وبأنه اذا اراد وقف القتال او اي شيء آخـر فـان عـلـيـه الاتصـال بماجـد مـصطفى. وبالاضـافـة الى ذلك، فـقـد شرحت الأمور لوزير الداخلية ونـصـحـتـه بالامـتناع عن أي عـمـل اسـتـفـزازي في الوقت الحاضر ما دام هناك أمل في التوصل الى اتفاق.

السفارة البريطانية
بغداد

٣ أيار ١٩٤٥
الرقم : ١٨٦ (٢٧٢/٨٦/ ٤٥)
سيدي ،

بالاشارة الى الفقرة ٨ من برقية السير كيناهان كورنواليس المرقمة ١١٧ في ١٩ آذار ، أتشرف باحاطتكم علماً بأن مرسوم العفو العام المتعلق ببرزان قد نال رضى المملكة في ٢١ نيسان. وأرفق طيا ترجمة المرسوم كما ظهر في الجريدة الرسمية.

(٢) تلاحظون ان البند رقم (١) يستثني اعضاء القوات المسلحة وموظفي الدولة الرسميين، وذلك لخضوعهم لقانون عقوبات خاص بهم. وقد أضيف هذا البند في اللجنة. وقد ارتؤي ، وأنا متفق مع ذلك تماماً، .على ان تنفيذ قانون العفو العام على الهاربين من الجيش ورجال الشرطة قد يقوّض انضباط القوات المسلحة. . وتبذل كل الجهود لعزل الضباط المرتدّين الذين ربطوا انفسهم بالملا مصطفى، والذين يشكلون عقله المدبر، ولاقناعهم بالعودة الى بغداد، حيث اعتقد بأنهم سيعاملون معاملة كريمة. .

(٣) ان صدور هذا المرسوم لم يؤدّ الى تجديد أي اهتمام استثنائي بسياسة الحكومة نحو الأكراد او مناقشة هذه السياسة. وقد نال المرسوم، وبوجه عام، رضى السلطة

التشريعية. وكانت المناقشات تتصف بخلوّها من أية خطب انتقامية من الأكراد. وهنالك، بطبيعة الحال، بعض المتطرفين، ومنهم، مع الأسف، وزير الداخلية الذي يحبذ معاملة الأكراد بشيء من القسوة التقليدية. ومع ذلك فان هنالك شعوراً متزايداً بين الفئات المستنيرة بأنه اذا أريد تجنب ضرورة اصدار عفو عام من حين الى آخر، فان من الضروري جدا للحكومة العراقية ان تتبنى سياسة أكثر تسامحاً وايجابية تجاه الأكراد.

وهذا هو، في رأيي، تطور محمود.

٤ـ وفي الوقت نفسه فان مجلس الوزراء يرغب في معرفة السياسة الانجليزية تجاه القضية الكردية. وقد وصلت البعض من الموظفين العاملين معي استفسارات حول هذا الموضوع من وزير الداخلية، ومن السيد ماجد مصطفى، الوزير السابق بلا وزارة، والمكلف بالشؤون الكردية في حكومة نوري باشا السابقة، والذي يحرص، بطبيعة الحال، على اظهار ولائه الكامل للوصي والحكومة. وقد سألني رئيس الوزراء نفسه خلال مقابلتي له بالقول بأنه اذا كانت هنالك وسيلة لتجنب الاضطرابات، فان من الطبيعي ان يكون ذلك بلطف. وحسب اطلاعي، فان هنالك اكراداً قليلين يتعاطفون مع الحركات الانفصالية او «الاستقلالية». وقد اتفق على ذلك رئيس الوزراء قائلا : هناك فقط بعض الطلبة وانهم سيعقلون. وان علينا التحلي بالصبر والتسامح، مثلكم أنتم». وهذه، هي، كما اعتقد، اشارة

الى حكمة تسامحنا بعد تمرد ١٩٤١.

٥- والواقع ان كلا من الأكراد ومجلس الوزراء قد أدركوا مؤخراً بأن من مصلحة الجميع ان لا يتعاطف اكراد العراق مع الروس. ان الوعي المتزايد بالوحدة العربية قد جعل الأكراد يعتبرون ان من العبث محاولة المبالغة في قوميتهم المتنافسة.. وبالرغم من نشاطات عدد قليل من المتهورين، والتي تتمثل اساساً في اصدار منشورات فان هناك شعوراً عاماً بأن أي ابدال للنفوذ البريطاني بنفوذ روسي يشكل كارثة. وقد تأكد هذا الشعور خلال الاسبوعين المنصرمين عند اكتشاف مراسلات تظهر بأن بعض الأكراد الطائشين قد حاولوا فعلاً اقامة اتصالات مع الروس في ايران، وهي محاولات لا نعرف مدى نجاحها.

٦- ان الحكومة قد بدأت ايضاً بتحسس أهمية وجود كردستان راضية بالنسبة لاستمرار وجود العراق نفسه وان الأكراد، من جانبهم، يرون مصلحتهم في هذا الاتجاه. ان السيد ماجد مصطفى، الذي تباحث مع المستشار الشرقي بعد مباحثاتي مع رئيس الوزراء، قد بذل جهداً كبيراً للتأكيد بأنه ومواطنيه الأكراد يتعاطفون كلياً مع الوحدة العربية، وكما أظهروا ذلك في خطبهم أثناء النقاش حول القرار الخاص بالبروتوكول، وبأن المستقبل الأوحد للأكراد العراقيين يكمن في أن يكونوا مواطنين عراقيين مخلصين. وقال انه لو تأسست يوماً مع كردستان مستقلة، فان أول واجب لحكومتها سيتمثل في ارسال القوات لمطاردة أناس

من أمثال الملا مصطفى والشيخ أحمد.

٧ـ وبقـدر مـا يتعلق الأمر بالموظفين العاملين معي، فقد أكـدت مـرة أخـرى على توجـيـهات سلفي، وخصوصاً بأن مـوظفي دائرة المشـاورة السياسية لا يجب ان يشغلوا أنفسهم بالسـيـاسـات المحلية او النزاعـات الشخصية، وبأن عليهم بذل كل شيء لمعـارضـة النمـو المسـتـمر لعقدة الأقلية. ان الأكـراد، يجـب الـنـظـر الـيـهـم، مـع العـرب والأثوريين واليـهـود، كمواطنين عراقيين. ولا يجب عليهم الاصاخة الى الزعماء ذوي النزعـات الشخصية، ويجب نصح الذين لديهم شكاوى بتـقـديمها عبر القنوات الدستورية، بدلاً من اقحام الـدعـم الـبريطاني في كل محنة، سـواء كـان ذلك بحق، او بدون حق. انني أدرك تماماً بأن هذه النصـيـحـة هي مثالية من نواح كـثيرة، وبأن اتصاف الشكاوى لن يتحقق دائما عن طريق اللجـوء الى الحكومـة. وفي الوقت نفـسـه اشـعـر بأنه بالنسـبـة للمدى البعيد فان من الألطف والأفضل اتباع هذه السـيـاسـة العـادلة، وبذل كل مـا في مـسـتطاعنا لتـشجيع الاندماج.

٨ـ وفي كـفة الميزان الأخرى ، فانه يبدو لي بأن عليّ وعلى مـوظفي السـفـارة هنا في بغـداد ان نبذل كل جهد، وفي كل الظروف، لتـشـجـيع الحكومة على منح الأكراد نصيباً عادلاً فـيما يخصّ التـعليم، والخـدمـات الاجتماعية في كردستان. . وفـيما يخـص الـوظائف الحكومـيـة انه هناك في العـاصـمـة، وليس بين قـرى الشمال وعـشـائره، يمكن ان يجري بصـورة

افضل لتعزيز المصالح الكردية وصيانتها.

٩ـ وأعتقد انه يوجد وراء استفسارات رئيس الوزراء وزملائه شعور من الخوف بأن للبريطانيين مصالح خاصة بهم في كردستان. واعتقد ان هذا الشك موجود منذ سنوات كثيرة.. ولذلك، فانني أقترح، بأن من المفيد لو

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

البرقية ناقصة. وقد توقفت عند نقطة حساسة وهامة جداً، آملين الحصول على الأوراق الناقصة.

## من بغـداد الى وزارة الخارجية

السير هـ . ستونهاور بيرد
رقم ٩٠
التاريخ : ١٩٤٥/١١/٢٨
مـكرر : بيروت رقم ٤٧ بالحقيبة الدبلوماسية
مكرر : طهران رقم ١٨١ بالحقيبة الدبلوماسية
مكرر : انقرة رقم ١٣ بالحقيبة الدبلوماسية

عـنـد مـقـابـلـتي لرئيس الوزراء العـراقي هذا الصـبـاح اغـتـنـمت الفـرصـة لكي أقترح عليـه بأن الواضع الراهنة في شمال ايران تجـعل من المناسب ان تؤكـد الحكومـة العـراقـية لمواطنيـهـا الأكراد بأنها سوف لن تهمل مصالحهم، وبأنهم، مع بقـيـة المواطنين العـراقيين، سيـحـصلون على نصـيبهم العـادل من الاصلاحات وخطوات التنمية المحتملة.

٢ـ ذكـرت فـخـامـتـه ببيان حكومة صاحب الجلالة عن موقفها تجاه أكراد العراق والذي كنت قد سلمته اليه في ١٤ حـزيران كما أوردت في رسالتي لكم برقم ٢٥١ في التاريخ نفـسـه. وخـلال الاضطرابات الحـاليـة في برزان، أوضـحنا باسـتـمـرار للجميع، ومن جملتهم للأكراد، بأننا لا نعتبرهم الا كمواطنين عراقيين عاديين، وانه لهذا السبب بالذات فقد كان من المهم جداً للأكراد ان لا يخدعوا بالبحث عن حلفاء في أي مكان من خارج الحدود العراقية.

٣ـ لقـد فـهـم رئيس الوزراء هذه النقطة حالا، وشكرني،

وقـال انه سـوف يضـمن خطاب العـرش عند افتتاح البرلمان في الأول من ديسـمبر اشـارة مناسـبة لكردستان ومن ضمنها عـبارة تقدير لاخلاص الأغلبية العظمى اللأكراد العراقيين.

[أرسـلت نسخ الى سكرتارية الشرق الأوسط].

## من بغـداد الى وزارة الخارجية

السير هـ . ستونهور بيرد
الرقم : ٩٤٦
التاريخ : ١١/ ١٢/ ١٩٤٥

بالاشارة الى برقيتكم المرقمة ٣١٩.
يرسل التالي الى هاو
وصلتني من سفير جلالة الملك في القاهرة نسخة من مذكرة السير والتر سمارت المؤرخة في ٢٦/ ١١ عن مباحثاته مع شريف باشا عن القضايا الكردية.
أكون ممتنا لو لفتم انتباه السير والتر سمارت مباشرة الى برقياتي بهذا الشأن المرقمة ١٨٦ في ٣/ ٥ ايار (نسخة الى الوزير المقيم) والمرقمة ٢٥١ في ١١/ ٦ حزيران (رقم ٨٣ الى الوزير المقيم» . .
وسوف يتضح بأن عمل وزير الشؤون الشرقية يخالف بصورة صارخة التعليمات الموجهة للضباط البريطانيين بشأن المواقف التي يجب اتخاذها، وقد يؤدي الى اتهام العراقيين لنا بسوء النية.
اني أعتبر ان من المهم جداً اصدار تعليمات فورية الى السير والتر سمارت بعدم الاتصال بشريف باشا حول هذا الموضوع.

## من وزارة الخارجية الى السفارة في القاهرة

رقم ١٩٥١
في ١٥/١٢/١٩٤٥

ورد التالي من هاو
لفت السير هـ. ستونهاور برد انظارنا الى المباحثات التي اجريت عن الشؤون الكردية بين السير ولتر سمارت وشريف باشا، والى التقرير الذي ارسلتموه اليه بهذا الشأن ضمن مذكرة وزير الشؤون الشرقية المؤرخة في ٢٦ نوفمبر.

٢ـ لم نستلم لحد الان تفاصيل هذه المباحثات لكن السير ستونهاور بيرد عبر عن شكوكه في أن يكون هذا العمل مخالفاً للموقف الذي يجب ان يتخذه الموظفون الانجليز في العراق وفقاً للتعليمات الرسمية، بل انه قد يحمل العراقيين على اتهامنا بسوء القصد. وهو يأمل وقف الاتصال بشريف باشا حول هذا الموضوع. ويود الاشارة بالخصوص الى المراسلات الى بغداد رقم ١٨٦ و٢٥١ في ٣ أيار و١١ حزيران والتي ارسلنا نسخاً منها الى مكتب الوزير المقيم.

[أرسلت نسخ الى سكرتارية الشرق الأوسط]

## «هذه ترجمة برقيات للبرزاني منقولة عن كتاب «مصطفى البرزاني، الاسطورة والحقيقة»

فخامة مآب مستشار وزارة الداخلية سعادة ميجر ادموندس الأفخم

بعد التحية وتقديم احتراماتي اللائقة لفخامتكم

المعروض لفخامتكم ان كتابكم المرسول بهذا التاريخ ٣/ ١١/ ١٩٤٣ وصلنا وخلينا فوق رأسنا وما نرجو إلا لطفكم وما نريد إلا رضائكم ولكن الأمر الذي وصلنا هو موت في ذل عظيم نسترحم ثم نسترحم من فخامتكم الكرام بقبول عذرنا لأننا سابقاً سلمنا أنفسنا بيدها وما طبق علينا الرأفة والرحمة بل عكس ذلك ومع كل حال اذا تأمرون علينا نشعل ناراً عندنا نرم أنفسنا فيه لامتثال أمر فخامتكم ومع كل حال نحن الحاضرين للخدمة بصداقة القلب واخلاص النية ولكن نحن الخائفين من قول الخائنين وفساد المفسدين المرجو من شيمتكم العادلة بعدم سماع ما يكتبون او يقولون شفهياً استرحم من فخامتكم أن تحصل طريقاً الينا غير ما نخاف منه وتسدون طريق العصيان والنزاع لأنه ما لنا الرجاء الا مقام فخامتكم وما في ذلك على همتكم بعزيز والأمر أمركم سيدي الأفخم.

المخلص الصادق للخدمة

برزاني

ملا مصطفى

دائرة المشاور السياسي للقوات البريطانية
في المنطقة الشمالية ـ كركوك

كركوك
٤ كانون الثاني ١٩٤٤

عزيزي الملا مصطفى البرزاني المحترم
بعد التحية
استلمت بمزيد الشكر بطاقة معايدتكم وأتمنى لكم كل نجاح وأن تكون السنة الجديدة خيراً لكم ومقرونة بالأفراح.
وحسبما تعلمون ان ما جد بك مصطفى كان قد أسند اليه منصب وزاري خاص ولي وطيد الأمل بأنه سينجح بهدفه هذا لجلب السلام والاستقرار والنجاح التام لمنطقة كردستان.
وعلى ذلك اني آمل بأنكم ستعيروا أذناً صاغية للاقتراحات التي سيقدمها لكم ودمتم باحترام.

المخلص
Sgd: W. A. Lyon
الكولونيل لاين
المستشار السياسي للقوات البريطانية
في المنطقة الشمالية

فخامة مآب سفير الجلالة البريطانية العظمى
السر كناهان كونواليس الأفخم

بعد التحية واحترامات اللائقة بمقامكم العالي

لا بد موجود في ذهنكم الوقاد وطبعكم النقاد في يوم الذي حضرت في خدمتكم شخصياً وبمشاهدة سكرتير مستر كابتان هولد رجوت مسترحماً من جلالة البريطانيا العظمى وعدالتكم المشهورة وفي يوم المذكور المذكور عدت واثقاً مطمئناً بأن لا يتأثر علينا وشاة المغرضين مهما يكن الآن قد طرق في سمعي ان الحكومة العراقية قد شاعت بأن مير حاج ومصطفى خوشناو ذهبان عند ملا مصطفى ومن عنده ذهبان الى ايران لذا قدمت لخدمتكم بأخلص صدق وو ولله ولله وبشرف البريطانيا ما جائهما عندي بعدما رجعان بله قبله ٤ أشهر حتى الآن الآن وهما جا آن عندي في تاريخ ١٩٤٤/٨/٢ هذا وسئلان في حين كنا ضباط الارتباط عندكم قد بيننا الحقيقة مال فقر قضاء الزيبار ومشينا للاصلاح والخير في هداك اليوم قد كمن لنا فرصة الى الآن الآن حكومة العراقية قد شاعت ورانا انهما رايبحان عند الروسيا في ايران وبذلك يكون لها فرصة أن تأخذ منا الانتقام فكيف يكون تخليصنا في افترائي العرب وأبى لهما . . ما لنا أب وحماية سوى جلالة البريطانيا العظمى اننا لمستعدين لبذل جهدنا وفداء روحنا في خدمتها فعليه انتها تذهبان عند سعادة كرنيل مستر كينج وهو مشاور السياسي

لها وتسلمان عليه وما لنا الأمانة إلا بشرفكم. . فها حولتهما
عند المستر كرنيل كينج بتاريخ المذكور والأمر أمركم سيدي
قدمت عتابي من افترائي العرب علينا ونصب فخهم لنا في
خدمتكم جئت مسترحماً في بابكم العادلة وتقبلوا منا الرجاء
هذا فأني عارف لا عيش ولا حياة ولا بقاء لنا إلا بلطفكم
فلذا استرحم جلالة البريطانيا العظمء وهمه فخامتكم أن
تخليـنا تحت نظركم وتدخلنا في حفظكم ونعيش عنايتكم
وإلا ما يمكنني أن أدافع بمقدار مليون نفوس المفسدين
والمغرضين والحسودين عليه وفوضت أمري الى فخامة
السفير الجلالة البريطانيا العادلة وبعد ذلك مالي الحق بكل
الأمور اني ولدكم وفخامتكم أب لنا وبذلك سقطنا من
الحق ونرجو الله تعالى أن يؤيدكم بنصره المبين والأمر امركم
سيدي.

٩/ ٢/ ١٩٤٤

المخلص
برزاني

برزان
١٩٤٤/٩/١٦
صاحب الفخامة سفير امبراطور بريطانيا العظمى لدى الحكومة العراقية
السير كيننجهام كرنواليس
نعرض لمقامكم السامي

أمرتنا بلزوم اتخاذ الهدوء والسكينة فعملاً بهذا الشأن أجرينا أمركم لحد الآن واليوم وقد اضطرينا الالتجاء لدى عدالتكم مبيناً في كتابي هذه عسر حالنا ان وقت الكسابة والفلاحة قد فات منا ونحن بأشد الحاجة الى معاونة الحكومة لنا بأي صورة كانت لذا نسترحم من شيمتكم الكريمة قبول رجائنا في أقرب وقت ممكن لكي لا يفوت منا وقت الفلاحة والكسابة فنرجوكم باعطاء الأمر لمساعدتنا على قدر الامكان والا معيشتنا في هذه المنطقة تؤدي بعد مدة قليلة الى مهاجرة البعض منا لديار مختلفة والبعض يتجاوزون الحدود مع الناس السرقة والنهب وثم أخاف أن تعاتبون علينا. لذا عرضت لمقامكم وصف حالنا وما في ذلك على همتكم بعزيز ونرجو الله تعالى أن يؤيدكم ويوفقكم على الأعداء جميعاً والأمر بهذا الخصوص منوط لرأيكم الصائب سيدي الأفخم.

المخلص

برزان
١٩٤٤/١٠/١٧

الى فخامة سفير جلالة امبراطورية بريطانيا العظمى الأفخم

بعد التفخيم

نرفع الى فخامتكم صورة كتابنا الموجه الى وزارة الداخلية حول بعض المطاليب نرجو فخامتكم عطف النظر فيها والأمر للتأكيد على تنفيذها من قبل السلطات العراقية وعند عدم امكان تطبيقها من قبل الحكومة العراقية نرجو ان يشملنا عطفكم للتوسط عند المقامات المختصة من حكومة جلالة امبراطور بريطانيا العظمى لمساعدتنا وتسليفنا هذه الأشياء من قبلكم رأفة بحال هذه المنطقة المحرومة من كل شيء منذ تأسيس الحكومة العراقية.
ودمتم موفقين.

المخلص
البرزاني

# الملاحق

# الملحق (١)

## مذكرة لنوري السعيد عن المسألة الكردية

الحق نوري السـعيد، عند تقديم استقالته كرئيس للوزراء عام ١٩٤٤ نص هذه المذكرة بكتاب استقالته.

وقـد نقلناها نصـاً عن «تاريخ الوزارات العـراقـية» للسيد عـبدالرزاق الحسني، الجزء السادس، طبعة ١٩٦٦.

# القضية الكردية

## مذكرة لنوري السعيد
## (١٩ ابريل ١٩٤٤)

جاء في الفقرة الثانية من بحث «الأمور الداخلية» في كتاب استقالة السيد نوري السعيد ذكر تقرير عن المنطقة الشمالية كتبه السعيد نفسه ورفقه بكتاب استقالته فرأينا أن نثبت نص التقرير هنا حرصاً عليه من الضياع وهو هذا :

١ـ الأكراد في العهد العثماني :

كانت التشكيلات الادارية في العراق على العهد العثماني، بصورة عامة، تتكون من الموصل وبغداد والبصرة والخليج الفارسي الذي يحتوي من جملة ما يحتوي عليه الكويت والاحساء ثم اعتبر العراق في آخر عهد العثمانيين منقسماً الى ثلاث ولايات هن ولاية البصرة وولاية بغداد وولاية الموصل التي تحتوي على ما نطلق عليه الآن اسم الألوية الشمالية (أربيل، السليمانية، كركوك)، وكان يلحق بها أقضية (زاخو، دهوك، العمادية، عقرة، زيبار) .

وكانت الحكومة العثمانية ترسل من وقت لآخر شخصية ممتازة للاشراف على ادارة الولايات العراقية الثلاث تحت عنوان يتناسب والواجبات الملقاة على عاتقه في تسيير دفة الادارة فيها.

وكان من بين الشخصيات التي تولّت الادارة في العراق

ناظم باشـا الذي عـهدت اليه فيما بعد وزارة العدلية العثمانية وكان ذلك حـوالي سنة ١٩٠٨ . ثم أعقبه بعد ذلك الفريق ناظم باشا .

انني اعـتقد ان العوامل الجغرافية والاقتصادية وما تقتضيه الادارة هـي الـتي اوحت الى ذوي الشأن في الدولة العـثمانيـة بتـقـسـيم العراق هذا التقسيم في الادارة المدنية الذي سيبقى صحيحاً في كل وقت.

٢ـ الأكراد في الوقت الحاضر

ولما ألقـت الحرب العالميـة المـاضيـة (١٩١٤ـ١٩١٨) أوزارهـا، وانسـلـخ الـعـراق بنتـيـجـتـهـا عن الامبراطورية العـثمانيـة، وأصـبـح تحت الاحتلال البريطاني، وتولت الادارة فـيه السلطات العسكرية البريطانية؛ ظهرت في الأفق حركة كـردية يتزعمها شريف باشا أحد الأكراد الذين كانوا بارزين في الدولة العـثمانية، وكانت هذه الحركة تستهدف جمع شمل الأكـراد في العـراق وايران وتركـيـة تحت لواء واحد والمطالبة باستقلالهم.

ان مـبـدأ تقـرير المصير الذي وضـعـه الرئيس ولسن حدا بـالحـلفـاء الى العطف على رغبـات الأكـراد في حـركـتـهم الاستقلالية آنذاك.

٣ـ حركة الشيخ محمود

وفي سنة ١٩١٩ قـام الشيخ محمود بحركة مسلحة في لواء السليمانيـة ضد القوات البريطانية مما اضطرها الى تجريد حملة عـسكرية للقـضـاء عليـهـا، وقـد نجحت في ذلك وأخذت

الحركة وألقت القبض على الشيخ محمود ونفته خارج العراق.

ولما تألفت الحكومة المؤقتة في العراق سنة ١٩٢٠ بقيت الألوية الكردية خارج نطاق ادارتها، واستمر المندوب السامي البريطاني في الاشراف على ادارتها اشرافاً مباشراً، ولم يعينوا أحداً من العراقيين، عرباً كانوا ام كرداً كموظفين في هذه المنطقة بينما كان العراقيون في المناطق الأخرى يتولون الادارة بصورة تدريجية :

٤ـ الاستفتاء في العراق

وعندما طير العراقيون البرقيات الى المغفور له جلالة الملك حسين لارسال أحد أنجاله الى العراق، ووصل الأمير فيصل آنذاك، قررت الحكومة العراقية استفتاء الشعب في شكل الحكم الذي يرغب فيه فبادر الاهلون باعطاء آرائهم وصوتوا على نصب الأمير فيصل ملكاً على العراق غير أن اكثرية المناطق الكردية لم تشترك في الاستفتار.

٥ـ الحركة الوطنية في تركية وأثرها في العراق

وفي تلك الأثناء كانت الحركة التركية تقوى فاشتد ساعدها وأرسلت عصابات تركية الى راوندوز وشقلاوة فاستولت عليها وتقلص نفوذ السلطات العسكرية البريطانية هناك مما حدا بهم الى اعادة الشيخ محمود من منفاه في سنة ١٩٢٢ وعهدت اليه امور الادارة في لواء السليمانية، وانسحبت القوات العسكرية البريطانية الى كركوك.

ولما نجحت الحركة الوطنية في تركية بزعامة أتاتورك وأخرجت القوات اليونانية من الاناضول وتبددت احلام اليونانيين؛ بادرت حكومات الحلفاء الى المفاوضة مع الحكومة التركية الوطنية حيث كانت نتيجتها عقد معاهدة لوزان التي تنص على ان تثبيت الحدود الشمالية بين العراق وتركية تقوم به لجنة دولية تحت اشراف عصبة الامم تستفتي سكان الألوية الشمالية فيما اذا كانوا يرغبون في الانضمام الى تركية ام الى العراق.

٦ـ شكاوى اهالي السليمانية

وقبيل هذه الحوادث راجع عدد غير قليل من اهالي السليمانية، من تجار وأصحاب مصالح باسطين شكواهم عن الفوضى السائدة في لواء السليمانية، مستنجدين بالحكومة لوضع حد لهذا الارتباك المخل، فجردت الحكومة في سنة ١٩٢٤ قوة من الجيش العراقي تؤازرها قوة بريطانية فقضت على الفوضى ووضعت الأمن في نصابه وأحدثت تشكيلات ادارية على الاسلوب المتبع في باقي انحاء العراق، وهرب الشيخ محمود الى مناطق الحدود الايرانية.

٧ـ تثبيت الحدود العراقية ـ التركية

وفي سنة ١٩٢٥ وصلت اللجنة الدولية التي عهد اليها الاستفتاء وتثبيت الحدود بين العراق وتركية، وفق ما ذكر في الفقرة (٥) أعلاه، وباشرت اعمالها ثم وضعت تقريراً رفعته الى مجلس العصبة ظهر منه ان نتيجة التصويت الذي أشرفت عليه تبين ان اكثرية سكان المنطقة الشمالية يفضلون

الانـضمام الى الـعـراق عـلى شرط ان يـبـقـى الـعـراق تحت الانـتـداب الـبريطاني لمدة عشرين سنة، وأن تحـفظ للأكـراد حـقـوقـهـم على اسـاس مـا جاء في مبادىء حقوق الأقليات التي أقـرتها عـصـبـة الأمم ووافـقت عليـهـا الدول المشتركة فيها.

وهـكـذا انتـهت قـضـيـة الحـدود بين العـراق وتركـيـة، وعـقـدت معاهدة أنقرة الثلاثية بين العراق وتركية وبريطانية سـنة ١٩٢٦، وفـي هـذه الـنـهاية طـويت صفحة استقلال كـردسـتـان الكبير من حـقل السـيـاسـة الدولية، واضمحل نشـاط الدعـاة الى هذه الفكرة اللهم الا اذا اسـتـثنينا بعض الـصـحـف الـتـي كـانـت تصـدر بين حين وآخـر، وبعض النشرات التي كـانت توزع سراً، وبعض الجـمـعـيـات مـثل جمعـيـة (خـويبـون) وكل ذلك كـان خـارج البـلاد العـراقية والايرانيـة والتركية.

٨ـ ظهور الحركة الكردية من جديد

ثـم بـعـثـت الـفـكرة الكردية من مـرقـدها من جـديد، ووقعت عدة مصادمات مسلحة ما بين سنة ١٩٢٦ و١٩٢٨ وكـان ذلك في تركـيـة وايران الا ان الحكومـات ذات الشأن استطاعت التغلب عليها وأخمدتها.

وعندمـا تطورت السـيـاسة العراقية ـ البريطانية، وعقدت معاهدة التحالف في سنة ١٩٣٠، ثم اعـقبها دخول العراق في حظيرة عـصـبـة الأمم كـدولة مـسـتـقلة، حـدثت بعض الحـوادث في مـركـو لواء السليمانية ترمي الى مطالبة بريطانية

بتنفيذ الشروط التي وضعها اكثرية الأكراد حين الاستفتاء الذي قامت به اللجنة الدولية، والذي مر ذكره في الفقرة (٧) اعلاه، فكان جواب بريطانية بأن قضية ابقاء الانتداب على العراق او الغاؤه أمر يعود لمجلس وجمعية عصبة الأمم. اما حقوق الأكراد، باعتبارهم أقلية، فانها مضمونة وفق مبادىء حقوق الأقليات التي أقرتها العصبة، والتي لا بد للعراق حين قبوله عضواً في العصبة ان يتعهد، كما تعهدت الدول الأخرى العضوة، بمراعاتها. هذا فضلاً عن ان للعصبة كل الحق في استماع الشكاوي ضد الدول التي تخل في تنفيذ هذه المبادىء.

فبالنظر لهذه التأكيدات اطمأن الأكراد على حقوقهم، واخلدوا الى السكينة.

وفي سنة ١٩٣١ مهد الجيش العراقي بمساعدة القوة الجوية البريطانية السبيل لتأسيس الادارة المدنية في منطقة بارزان اسوة بباقي اجزاء العراق.

٩ـ الخلاصة

لا بد لي وقد أوردت لمحة موجزة عن تاريخ القضية الكردية في العصر الحديث، وخاصة ما يتعلق منها بالعراق، أن اذكر شيئاً عن أكراد العراق وميولهم بصورة عامة باعتبارهم مواطنين، وأن اوضح الخطة التي يجب ان تسير عليها في ادارتهم في الظروف المعقدة التي نحن فيها الآن.

إن اكراد العراق، في نظري، ينقسمون الى طبقات

ثلاثة :ـ

١ـ رؤساء العشائر :ـ وهؤلاء يعيشون في حياة أقرب الى الاقطاعية منها الى المدنية، وليس لهم هدف سياسي معين وانما همّهم الأكبر هو الابقاء على ما ورثوه من سيطرة ونفوذ ضمن حدود مناطقهم وعشائرهم.

٢ـ التجار : ـ وهؤلاء يرومون دائماً سيطرة حكومية تامة ليسود الأمن والنظام بغية ترويج تجارتهم ورعاية مصالحهم.

٣ـ المثقفون : ـ وهم بازدياد مطرد. اما رغباتهم فإنها لا تتعدى رغبات باقي المثقفين من ابناء العراق، فهم يطالبون بالاكثار من المدارس، ونشر التعليم، وزيادة وسائل المدنية: كالعمران والصحة في تلك الربوع. كما أنهم يرغبون في جعل الادارة المحلية في أيديهم، والقضاء على نفوذ الطبقة الأولى .

أما أهدافهم السياسية في استقلال كردستان الكبير فان العقلاء منهم يعتقدون ان ليس في الامكان تحقيق هذه الفكرة الا اذا أيدتها الدول الكبرى وذلك لأن ما يربو على ٨٠٪ من المناطق الكردية يقع خارج العراق.

اننا اذا أمعنا النظر وتتبعنا الحوادث والاخبار، من خلال هذه الحرب الطاحنة، نجد بوادر تظهر من حين لآخر تدل على ان بعض الدول الكبرى ترغب في استغلال القضية الكردية لصالحها، وان كان هذا الاستغلال لم ينته أمره ولا يعلم احد مبلغ صحة الوعود وزمن ومدى تحقيقها.

ففي عالم ملبد كالذي نحن فيه، والى ان تستقر الأمور وتنجلي الحقائق وتظهر البواطن، يجب على العراق ان يتروى في ادارة الأكراد في المنطقة الشمالية، وخاصة اذا علمنا ان الفوضى ضاربة اطنابها داخل الحدود الايرانية، ورؤساء العشائر هم المسيطرون في مناطقهم، وان الحكومة الايرانية تجاريهم وتسايرهم، وقد بلغني ان قد تأسست في المناطق الكردية في ايران المتاخمة لتركية، والتي تحت النفوذ الروسي، مجالس من الأكراد لتنظيم وادارة شؤونهم. وأما في داخل تركية فقد حشد جيش تركي اكثر من المعتاد للسهر على استتباب الأمن والنظام في المناطق التركية المتاخمة لايران والعراق. وقد قيل ان الاتصالات بين الأكراد على اختلاف طبقاتهم جار في الأيام الأخيرة اكثر من السابق، وبشكل يلفت النظر. وأن هذه الاتصالات تسيرها وتنظمها الدول ذات الشأن للوقوف على مجريات الأحوال في المناطق الكردية بأجمعها.

يتضح مما سبق بيانه اننا نمر بظروف غير اعتيادية تحتم على المسؤولين ان يبالغوا في الحيطة والحذر، وان يتجنبوا الحوادث التي من شأنها ان تفسح المجال امام الطامعين ليستغلوا هذا الوضع غير الطبيعي طيلة مدة الحرب، وخاصة اذا ما تبينا ان ليس للأكراد العراقيين في العراق هدف يخالف ما يصبو اليه باقي أبناء العراق. فهم كغيرهم يطالبون باصلاح الادارة والعناية بالمعارف والصحة والعمران وغير ذلك من الأمور الحيوية التي لا بد من

القـيام بها في كافة انحاء العراق عاجلاً او آجلا وذلك لرفع مـسـتـوى الشـعب وزيادة كـفـاياته وتنمية موارده. فما زالت هذه أهداف المسـؤولين فـلا يجب ان نجعل من تأخير بعض الاصـلاحـات وسـيـلة للاسـتـغـلال تعـود علينا بالمتـاعب، وتـكدر صـفـو العـلاقـات القـائمـة بين الأكـراد وإخـوانهم العرب.

واني حين أطلب عناية خـاصة في المناطق الشمالية والمبادرة الى اصـلاح مـا يمكن اصـلاحه قبل غيره لا اقصد من وراء ذلك اصـلاح المنطقة الشمالية على حساب المناطق الأخرى، وانما هو ترجـيح تقـتضيه الظروف الاستثنائية الحاضرة، على أننا يجب ان ننظر الى العـراق كـوحدة شاملة ونقوم باصلاح شامل يعم على الجميع».

**نوري السعيد**

رئيـس الوزراء

## الملحق رقم (٢)

# عن نشرة «الكادر» لحزب البرزاني في ١٩٧١

## موجز تأريخ
## الحزب الديمقراطي الكردستاني

### دور المنظمات الاجتماعية والأحزاب القومية الديمقراطية في العراق وكردستان العراق قبل وخلال الحرب العالمية الثانية أفكارها ومناهجها وخططها لحل المشكلة الكردية باسلوب جديد

بعد ان دخل العراق عصبة الأمم في عام ١٩٣٢، أخذت الحركة الحزبية والحركة التحررية الكردية في العراق وكردستان تسير نحو الانتعاش الى حد ما. وفيما يلي اسماء بعض الجمعيات والمنظمات التي تكونت في تلك الفترة:

(كومه لي لاوان ـ جمعية الشباب) منظمة ثقافية اجتماعية كان يوجهها المرحوم محمد أمين زكي بك. وقد أسست هذه الجمعية في عام ١٩٣٣ واستطاعت ان تصدر العدد الأول من (دياري ي لاوان ـ هدية الشباب) وفي عام ١٩٣٤ أصدرت العدد الثاني منها، كما استطاعت ان تستقطب حولها عدداً كبيراً من المثقفين والطلبة وسائر المخلصين في بغداد، وان ترفع من مستوى وعيهم وثقافتهم

وتوجههم نحو التفكير في مستقبل شعبهم. وفي الوقت ذاته كانت هناك أحزاب عديدة في بغداد أعطيت لها حرية العمل.

(جماعة الأهالي) التي بدأت العمل السياسي في ١٩٣٥. كان لها دور هام في نشر الأفكار الديمقراطية، وكانت تنشر دائماً روح الأخوة بين القوميتين العربية والكردية، وبذلت مساعي كبيرة في سبيل ايجاد روابط أخوية متينة بينها وبين المثقفين والوطنيين الأكراد، فتعاون معها عدد من الطلبة والمثقفين الأكراد في بغداد وكردستان، واكتسب قادة الأهالي حباً واحتراماً عميقين بين الوطنيين والمثقفين الأكراد.

والحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في عام ١٩٣٤ كان قد استطاع ان ينظم كثيرين من المثقفين والعمال الأكراد في هيئاته القيادية والسفلى وان يتعاون معهم.

(كومه لي برايه تي - جمعية الأخوة) التي تأسست في عام ١٩٣٨ برئاسة الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود الخالد. كانت جمعية سياسية وكان هدفها تحرير الكرد وكردستان. وبالرغم من ان حدود نشاط هذه الجمعية لم تتعد محافظة السليمانية الا انها انعشت الحركة التحررية الكردية الى حد كبير بنشاطاتها ونضالاتها.

ولا شك ان صحفاً ومجلات مثل (زاري كرمانجى - اللهجة الكرمانجية) و(دياري ي لاوان - هدية الشباب) و(زين - الحياة) و(ده نكى كيتى تازه - صوت العالم الجديد)

التي كانت تصدر ابان الحرب وكانت حافلة بالمواضيع الاجتماعية والسياسية والأدبية، كانت تثبت أسس الحركة التحررية الكردية بشكل أكثر رسوخاً، وتمهد الجو للجمعيات والأحزاب السياسية لاقامة حزب سياسي ثوري طليعي يستطيع توجيه وقيادة الحركة التحررية الكردية الحقيقية، وينتظم في صفوفه الطلبة والمثقفون والكسبة والعمال والفلاحون الكردستانيون لخوض نضال لا يعرف الكلل في سبيل الشعب الكردي وحقوقه العادلة. وقبل اقامة هذا الحزب الطليعي الجديد بالقيام بالأدوار الملقاة على عاتقه، كانت قد تأسست في كردستان العراقية أحزاب ذوات برامج وأنظمة داخلية لعبت أدواراً قيادية ممتازة في تطوير وتعزيز الحركة التحررية الكردية والحركة الحزبية في كردستان العراقية والايرانية. وفيما يلي نتحدث بايجاز عن كيفية اقامة كل واحد من هذه الأحزاب ودوره في تنظيم الشعب وتوجيهه.

## ١ - حزب هيوا

في عام ١٩٣٩ وبعد تهيئة كافية مخلصة وواعية، وبمبادرة من عدد من الضباط والمثقفين التقدميين الأكراد، تأسس، سراً، حزب سياسي باسم حزب (هيوا) برئاسة المرحوم رفيق حلمي. كان الهدف الآني لهذا الحزب نيل الشعب الكردي في العراق حقوقه القومية وفي مقدمتها الحكم الذاتي

لكردستان. وقد حدد هذا الحزب موقفه في بداية الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية بوضوح، وقاد نضال الشعب الكردي، في صف الشعوب المتحررة والمناضلة في سبيل الحرية، على طريق مكافحة النازية.

ونتيجة للنضال الشامل الذي خاضه حزب هيوا، فقد ذاع صيته في جميع انحاء كردستان العراقية، والتف حوله في وقت قصير الوطنيون والمثقفون والضباط والشخصيات السياسية والوجوه الاجتماعية المخلصة الكردية. وبعد فترة قصيرة من تأسيسه بلغ عدد اعضائه خمسة آلاف وخمسمائة شخص كان معظمهم من الضباط ونواب الضباط والجنود والطلاب والمثقفين من محامين وأطباء ومعلمين ومدرسين، كما كان له عدد كبير من المؤيدين والمؤازرين. بل يمكننا القول ان معظم أبناء الشعب الكردي في العراق كانوا مؤمنين بنضال هذا الحزب والخطوات التي يخطوها، وكانوا على أتم استعداد لتقديم كل تضحية وبدون أي تردد، في سبيل تحقيق أهداف الحزب. ولم يقتصر عمل الحزب على كردستان العراقية، فقد خطا خطوات مجيدة في كردستان الايرانية والتركية والسورية في سبيل تنظيم وتوجيه الحركة التحررية.

وبمساعدة من (جمعية الأخوة) والشيخ لطيف ابن الشيخ محمود الخالد، استطاع الرئيس البرزاني الذي كان قد فرضت عليه الاقامة الاجبارية في السليمانية ان يخلص نفسه في تموز ١٩٤٣ من قبضة السلطات الحكومية ويعود الى

منطقـة بـرزان ليـقود ثـورتها التـي امتدت من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٥ ولم يقصر حـزب هيـوا في دعم وقـيادة تلك الثورة الى حد كبير وفي حدود امكانياته.

وعندمـا وضع الجـيش الأحمر السوفياتي يده على آذربايجان وكـردسـتـان الايرانيـتين، أدرك حـزب هيـوا ان الظروف قد سنحت للشـعب الكردي ليستعد ويلم شعثه وينظم نفسه. وعلى هـذا الأسـاس فقد قرر في عام ١٩٤٢ ان يبعث باثنين من اعـضـاءه القياديين الى كردستان الايرانية وهما المير حاج أحمد والشـهـيـد المرحـوم مـصطفى خوشناو، لاقامة صلات بين قـيـادة حـزب هيـوا وقـادة الحـركة التحررية الكردية في الجـانب الشرقي من الحـدود، لتـوحـيـد الآراء حـول التنظيم الحـزبي والحـركـة القـومـيـة في هذين الجـزئين من كـردستان بصـورة أفـضل. ونتـيـجة للجهود والمساعي التي بذلها هذان الرفـيـقـان والمسـاعي التي بذلها قـادة الحـركـة التـحررية في الجـانب الآخـر من الحـدود، توفـرت ظروف ملائمة لانشاء حـزب ديمـقـراطي عام في جميع انحاء كردستان وهكذا ففي ١٦ أيلـول ١٩٤٢ تأسـست جمـعية (ز. ك = زيـاني كـورد) ونتـحـدث فيما بعد عن نضال هذه الجمعية وتغير اسمها الى (الحـزب الديمـقراطي الكردستاني) ودورها في السير بالحركة التحررية الكردية الى أمام.

كـان حـزب هيـوا ينمو ويتقدم يوماً بعد يوم، وكان يعتبر أقـوى حـزب سيـاسي في تاريخ الحـركة التحررية الكردية، فـقـد كـان يملك تنظيماً دقـيقاً ومحكماً. ومع ذلك فمنذ عام

١٩٤٣ أخذ الخلاف والتكتل في الرأي يدب في صفوف الحزب بين قيادته من جهة وقواعده من جهة اخرى، فكان يتجلى بوضوح جناح يميني وآخر يساري في مسائل السياسة التنظيمية والسياسة الخارجية والداخلية والمنهاج وطريقة العمل والنضال اليومي، اي أن التناقضات كانت تنمو وتتقوى في صفوف الحزب يوماً بعد آخر.

وعندما اندلعت ثورة برزان بقيادة البرزاني في أيلول ١٩٤٣ كان الخلاف بين اليمين واليسار داخل الحزب قد اشتد الى حد كبير، واتخذ له طابع صراع مكشوف. وجراء هذا الخلاف كانت المشاكل والعراقيل قد ازدادت أكثر من أي وقت مضى في طريق الحزب. هذا من جهة ومن جهة أخرى كان الاستعمار الانكليزي يحس أكثر فأكثر بمخاطر اشتداد بأس تنظيم حزب هيوا، وكان يدرك جيداً ان هذا التنظيم اذا استمر في النمو والتوسع بتلك السرعة والقوة وذاع صيته يوماً بعد يوم في جميع أرجاء كردستان عامة وكردستان العراقية خاصة، فان نتائج ذلك على مصالح الاستعمار البريطاني القريبة والبعيدة تكون جد سيئة وسيلحق بها أضراراً كبيرة. ولذلك فقد قرر بذل المساعي لوضع حد لدور هذا الحزب ولانهاء هذا الدور. وعلى ضوء هذه النية السيئة أخذ يستخدم مرتزقته وعملائه خارج الحزب لألهاب نار الشقاق والخلاف داخل صفوف الحزب ولا سيما بين الجناحين اليميني واليساري بغية تعميق التناقضات وابلاغها حداً يكون من الصعب اعادة الوحدة

الى صفوف الحزب. وهكذا ابتعد معظم اليساريين من الحزب وتركوا صفوفه، وكانت غالبية هؤلاء تتألف من الضباط والجنود والطلبة والمثقفين الكردستانيين. ولا شك ان من الممكن القول أن الاستعمار البريطاني نال التأييد التام لتنفيذ مآربه الخسيسة هذه، من بعض اعضاء الجناح اليميني، ولكن بطريقة غير مباشرة.

# جوهر الخلافات الفكرية
# داخل حزب هيوا

كان جوهر الخلافات الفكرية داخل حزب هيوا يدور حول نقطتي الصراع التاليتين:

أولا ـ ما هو النهج السياسي الذي ينبغي توجيه الحركة التحررية الكردية بموجبه، ومع أي معسكر دولي يحسن التعاون في سبيل حل مشكلة الشعب الكردي، هل يجب التعاون مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، أم مع الانكليز والمعسكر الغربي؟ وأي المعسكرين يساند بحق وصدق الشعب الكردي لنيل حقوقه العادلة ولبلوغ أهدافه المشروعة القريبة والبعيدة؟

ثانيا ـ هل يجب ان يساند حزب هيوا بكل امكانياته وقواه ثورة برزان ويساهم فيها ويقودها كما ينبغي، أم يجب عليه ان يتخذ موقفاً محايداً ويقف موقف المتفرج منها وان تكون مساعداته لها سرية جداً ومحدودة جداً لكي لا يلفت الى نفسه انظار مسؤولي النظام العراقي الملكي ولئلا يثير استياء انكلترا بوصفها الصديق والحليف الرئيسي للدولة العراقية؟

كان الصراع يشتد يوماً بعد آخر على هاتين النقطتين أكثر فأكثر، ولا سيما على النقطة الأولى. الى ان عقد في عام ١٩٤٤ كونفرانس عام في كركوك. وفي هذا الاجتماع

برز الخلاف بصورة أشد وأعمق على كلتا النقطتين حتى أدى الى أن ينشق الحزب على نفسه الى شقين يميني ويساري وقد استطاع الجناح اليميني ان يواصل النشاط السياسي فترة من الوقت محتفظاً باسم الحزب، ولكنه لم يلبث ان قرر حل الحزب. ومنذ ذلك الحين انتهى دور هيوا في الحركة التحررية الكردية. أما الجناح اليساري فهو الآخر انشق الى عدة أجنحة واستقر عدد من هذه الأجنحة في الحزب الشيوعي العراقي بقسميه فقد كان عدد من الشيوعيين قد انفصلوا عن الحزب الشيوعي العراقي الذي كانت (القاعدة) لسان حاله، وكان هؤلاء يناضلون باسم الحزب الشيوعي العراقي أيضاً ويصدرون جريدة (وحدة النضال) وكان فرعهم في كردستان يتسمى باسم (يه كيه تي ي تيكوشين) ويصدر جريدة بهذا الاسم.

كانت صلات جماعة (يه كيه تي ي تيكوشين) بالجناح اليساري لحزب هيوا صلات جد متينة. ولذلك فان غالبية المثقفين اليساريين في (هيوا) ارتأوا النضال في صفوف (يه كيه تي ي تيكوشين) لأنها كانت تؤمن بضرورة الروح الكردية والحركة التحررية الكردية وتؤمن بضرورة التنظيم وتعزيزه، وكان عدد من قادة (يه كيه تي ي تيكوشين) اعضاء بارزين في (هيوا) وكانت أفكارهم القومية الكردية قد ارتبطت ولقحت بالأفكار الديمقراطية والتقدمية، وكانوا يسعون دوماً لرسم خط ووضع منهاج ونظام داخلي للحركة التحررية الكردية تنسجم مع المرحلة النضالية التي

كـان يجتـازها الشـعب الكردي، وكـانوا يريدون لهذه الحركة ان تكون في نضـال مسـتـمر لبلوغ أهدافها القريبة. وانضم عدد آخر من اعضاء هيوا الى صفوف (ز. ك = زياني كـورد - حـيـاة الأكـراد) في كردستان العراقية. وأسس عدد آخـر منهم جمعية (الطريق الصحيح - ري ي راست) التي لم يتـعـد نطاق عـملهـا محافظة السليمانيـة وبعض الطلبة الذين كـانوا يدرسون في بغداد.

٢- الحـزب الشـيـوعي في كـردسـتـان العـراق - شـورش (الثورة)

في أواخر ١٩٤٤ بـدأت المحـادثات بين جناحي الحـزب الـشـيـوعـي العـراقي اي جناح (القـاعـدة) وجناح (وحـدة النضـال). وكـانت النتيجة ان جناح (وحدة النضال) قرر، فـيما عـدا فرعه في كردستان، أي (يه كيه تي ي تيكوشين)، الانضمام الى صـفوف القاعدة وان يحل نفسه نهائياً ولا يعمل فـيما بعـد باسم الحـزب الشـيـوعي. أما جماعة (يه كيه تي ي تيكوشين) فلم تر من الصـواب الانضمام الى صـفـوف جماعة القـاعدة كأفراد كما ارتأته جماعة (وحدة النضال) قبل الاتفاق على كيفية قيادة الحركة التحررية الكردية.

دخل ممثلو (يهخ كـيه تي ي تيكوشين) المؤلفون من صالح الحـيـدري والمرحوم نافع يونس وعلي عبدالله في محادثات مع ممثلي الحـزب الشـيـوعي العراقي وهم كل من المرحومين فهد

وزكي بسيم ومحمد حسين الشبيبي ويهودا، والملا شريف حول كيفية تنظيم وقيادة فرع كردستان والحركة التحررية الكردية بالشكل المطلوب. ولكنهم لم يتوصلوا الى حل مقبول.

ولهذا فان قادة (يه كيه تي ي تيكوشين) أسسوا في خريف ١٩٤٥ الحزب الشيوعي لكردستان العراق وكان مكتبه السياسي يتجلف من كل من صالح الحيدري (سكرتير) ونافع يونس وعلي عبدالله وعبدالكريم توفيق ورشيد عبدالقادر، وكانت جريدة (شورش) اللسان المركزي للحزب، ولذلك فان الحزب عرف باسم حزب (شورش) واشتهر بهذا الاسم، وبالنظر لأن تنظيمات هذا الحزب في جميع انحاء كردستان العراق كانت قوية وفعالة، وكانت جماهير واسعة تلتف حوله، فقد كان له منهاج ونظام داخلي منسجمان الى حد بعيد مع الحركة الديمقراطية في العراق ومع الحركة التحررية الكردية في كردستان.

كان حزب شورش يرى ان الضرورة التاريخية تقضي بجمع جميع الأكراد المخلصين في منظمة سيلاسية تملك منهاجاً ونظاماً داخلياً منسجمين مع الحركة التحررية الكردية في تلك الظروف، وان يوجههم للاستفادة من جهود كل كردي شريف ولتسير الحركة التحررية الكردية الى امام وتتعزز أركانها وتكون في مستوى مسؤولياتها. ولذلك فقد لعب دوراً هاماً وطليعياً في اقامة وتنظيم وتوجيه (حزبي رز كاري ي كورد ـ حزب خلاص الأكراد)

وهو حزب الجبهة الوطنية في كردستان العراق ـ الذي نتحدث عنه بصورة خاصة.

كما كان حزب شورش يرى ضرورة وحدة جميع القوى الوطنية والديمقراطية في العراق وتحالفها مع الحركة التحررية الكردية للسير بالعراق عامة وكردستان خاصة نحو التقدم والخلاص من النظام الملكي المرتبط بالامبريالية. ان نظرة واحدة نلقيها على البنود التالية من منهاج الحزب ترينا انه كان قد حدد الأهداف الوطنية القريبة، بصورة جيدة الى حد كبير. وهذه هي تلك البنود:

١ـ تقوية وترسيخ روابط الأخوة والكفاح المشترك بين الشعبين المناضلين العربي والكردي في سبيل خلاصهما وتحررهما وبلوغهما أهدافهما.

٢ـ التعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية في العراق، ولا سيما الحزب الشيوعي العراقي في النضال في سبيل حرية وسعادة الشعوب ولا سيما من أجل أهداف وأماني الشعبين الكردي والعربي.

٣ـ الكفاح المشترك بين الشعبين العربي والكردي في سبيل اقامة نظام ديمقراطي يراعي مصالح الشعب بصورة تامة.

كما ان منهاج الحزب قد حدد بوضوح الخطوات التي يجب اتخاذها لحل المشاكل الصناعية والزراعية والثقافية لتحقيق التقدم الاقتصادي في أقرب وقت. كما انه كان يرى تنفيذ اصلاح زراعي في أقرب وقت.

وخلال ثورة برزان ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ ساند الثورة وأيدها بصورة جيدة ووقف بحزم ضد الدعايات التي كان الاستعمار الانجليزي والشوفينيون والرجعيون العرب والنظام الملكي العراقي يبثونها ضد الحركة التحررية الكردية والثورة البرزانية بقيادة الرئيس البرزاني، حيث انهم كانوا يسمون الحركة حركة رجغعية ومعادية لمصالح الشعب.

وبعد انسحاب قوات برزان الى مهاباد في عام ١٩٤٥ وانتعاش الحركة التحررية الكردية في الطرف الآخر من الحدود، ارتأى حزب (شورش) ان يستفيد من حمزة عبدالله ولا سيما انه خلال مقابلة جرت بين (خالد بكداش) و(كاكه زياد) وتحليل للوضع السياسي في كردستان الايرانية، كان بكداش قد اقترح الاستفادة من حمزة. وكانت صلات شورش ـ بـ(كاكه زياد) قوية جداً عن طريق المرحوم عبدالصمد محمد الذي كان واحداً من قادة شورش. فقد كان كاكه زياد وعد حزب شورش بأن لا يقصر في مساعداته في حدود امكانياته، وعن طريق هذه المساعدات أمكن تهيئة وتنظيم وسائل الطباعة للحزب. كان كاكه زياد قد عرض موضوع مقابلته لخالد بكداش والحديث الذي دار بينهما وتوصيات خالد، على المكتب السياسي لحزب شورش، وقبل هؤلاء الاقتراح وبدأوا صلاتهم بحمزة الذي أرسل بمساعدتهم وبمساعدة كاكه زياد الى مهاباد لمقابلة الرئيس البرزاني ولجنة الحرية(١)

(١) لجنة الحرية ؛ لجنة قيادية تألفت من بعض الضباط العاملين في حزب هيوا، قادت بالتعاون مع الرئيس البرزاني الثورة البرزانية عام ١٩٤٥

وللاطلاع على وضع الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني وصلاته مع الاتحاد السوفياتي.

وفي تقرير خاص أرسله حمزة عبدالله الى المكتب السياسي لحزب شورش، أوضح من كل النواحي الوضع في الطرف الآخر من الحدود، ووضع القوة البرزانية ورأى الرئيس والأخوة الضباط والمثقفين الذين كانوا معه. وقد ارتؤي العمل لتهيئة الجو داخل حزبي (شورش) و(رزكارى) وبين المخلصين والمتنورين الأكراد لاقامة حزب طليعي من جميع الأحزاب والجماعات والمنظمات في كردستان العراقية، من الطبقات المسحوقة لقيادة حركة تحررية كردية حقيقية وفق منهاج ونظام داخلي منسجمين مع حقوق ومطاليب الشعب الكردي القريبة والبعيدة. وكان حمزة قد طلب ان يقابل علي عبدالله المسؤول الأول لفرع الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني في العراق (ابراهيم أحمد) ليأخذ رأيه هو وجماعته حول اقامة الحزب الديمقراطي الكردي.

سافر علي عبدالله من بغداد الى السليمانية لهذا الغرض ولاستلام المزيد من المطبوعات حول الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني. وخلال المقابلة التي جرت بينهما كانت آراؤهما متماثلة الى حد ما. وقد ارتأى المكتب السياسي لحزب شورش الاتصال بابراهيم احمد للغرض ذاته مرة أخرى لتوفير الظروف اللازمة لانشاء البارتي. وكان اللقاء في بغداد حيث اعلن ابراهيم احمد تبنيه لآراء الرئيس البرزاني وحمزة عبدالله ورفاقهما حول اقامة الحزب

الديمقراطي الكردستاني على ان يوافق على ذلك المرحوم قاضي محمد وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران.

## ٣ـ حزب خلاص الكرد (زر كارى ى كورد)

### (الجبهة الوطنية الموحدة في كردستان العراق في عام ١٩٤٥)

وفي سبيل ان تخطو الحركة التحررية الكردية خطوات منظمة الى الأمام في طريق التقدم وتجمع أوسع أوساط الشعب الكردي في حزب جماهيري قائد، ولتستطيع هذه الحركة أداء دورها، فقد ارتأى حزب شورش ان الضرورة التاريخية تقضي بـ(اقامة جبهة وطنية موحدة) في كردستان على غرار (جبهة المقاومة) في فرنسا و(جبهة الأيام) في اليونان و(جبهة تحرير الوطن) في يوغوسلافيا، من جميع القوى السياسية في كردستان لقيادة وتوجيه الحركة التحررية الكردية جنباً الى جنب مع الحركة الوطنية والديمقراطية في العراق ضد الاستعمار والرجعية والاقطاع. وبجهود متواصلة بذلها حزب شورش وعدد من المثقفين التقدميين والشخصيات البارزة الكردية تألف (حزب رز كارى) في شتاء ١٩٤٥ وكانت قيادته تتألف من المناضلين السبعة التالية أسماؤهم:

١ـ صالح الحيدري

٢ـ نافع يونس

٣ـ الدكتور جعفر محمد كريم
٤ـ نوري شاوه يس
٥ـ نوري محمد أمين
٦ـ رشيد باجه لان
٧ـ طه محي الدين

كان صالح الحيدري ونافع يونس ممثلين بارزين لـ(حزب شورش) في قيادة (حزب رزكارى). اما الرفيقان (نوري شاوه يس) و(نوري محمد أمين) فقد كانا عضوين في حزب شورش، ولكنهما لم يكشفا عن نفسهما في سبيل ان تكون غالبية اعضاء قيادة حزب رز كارى من اعضاء حزب شورش، وان تكون قيادته من جانب الأخيرة بصورة تامة ليقود الحركة التحررية الكردية على ضوء سياسة الحزب الشيوعي في كردستان العراق. وهذا هو نص بيان (حزب شورش) حول ضرورة مساندة انشاء (حزب رز كارى ى كورد) في كردستان العراقية:

## بيان الحزب الشيوعي في كردستان العراقية

اتحدوا لتأسيس حزب رز كارى كورد
ناضلوا لسحق خطط الاستعمار والرجعية

في هذه الأيام التي انتهت فيها الحرب، بظفر مبادىء الحرية وايشاك انهدام أسس قوى الاستعمار والرجعية في

الشرق والغـرب، وذلك بزوال قـوى الدول الفاشستية، فان جمـيـع الأمم الصـغيرة والمسـتـعـبـدة في العـالم التي ناضلت وأراقـت الدمـاء الزكـيـة للتـقـدم، تترقب وتطالب بحـرياتها ومـقـومـاتها القـومـيـة وحق تقـرير مـصيرها حسب الظروف العـالميـة السـائدة والمواثيق التي اعلنتـهـا الدول المتحدة. على انـه مـن الضروري ان نعلم جـيـداً بأن دسـائس الاسـتـعـمار والرجـعـيـة تعـمل الآن بكل قوتها. ولذلك فان الحريات لا يمكن اسـتـيـهـابها بل يجب أخذها بقوة مستمدة من جماهير الـشـعـب والـوطـنيين المخلصين. وهذه الفكرة قـد ظهـرت عـملياً في كـثير من الدول الغـربية. فباسم (جبهة المقاومة) في فـرنسا و(جبهة الأيام) في اليونان و(جبهة تحرير البلاد) في يوغـوسـلافـيـا بدأ الجـهـاد والمكافـحـة ضـد قـوى الرجعية والاسـتـعـمار. الأمـة الكردية المقـسـمـة حسب خطط وأطماع الاسـتـعـمار عليـهـا ان تناضل في سـبـيل حق تقـرير المصير وتحـرير كـردسـتان الكبرى وذلك بازالة وقطع دابر الاستعمار الانجليـزي وخـدامـه مـستخدمة قوة منظمة مدبرة في داخل جميع المناطق الكردية مـتحدة تمام الاتحاد فيما بينها. وفي هذه الأيام تكون حـزب الجـمـيع باسم (رز كاری کورد) من كثير من الجـمـعـيـات الكردية العـراقـيـة الصغيرة نتيجة لمساعي الحـزب الشـيـوعي لكردسـتـان العراقية والوطنيين الآخرين. ومع محافظة الحـزب الشـيـوعي على كـيـانه فـانه يتعاون معه كليـاً للوصـول الى الغـايات الحـاضرة. وقـد كافح هذا الحزب ويكافح وسـيكافح في سـبيل تحرير البلاد. وفي النهاية نحن

الحزب الشيوعي ننادي جماهير الشعب الكردي العزيز في العراق للعمل على تقدم حزب (رز كارى كورد) ومعاونته ونخاطب بأعلى صوتنا جميع الوطنيين في كافة الأنحاء لئلا يألوا جهداً لتقوية (حزب رز كارى).

**المكتب السياسي**
**للحزب الشيوعي في كردستان العراقية**

وقد نشرت الهيئة المؤسسة لحزب رز كارى البيان التالي الذي حددت فيه الأهداف القريبة والبعيدة للشعب الكردي:

## البيان الوطني لحزب رز كارى ى كورد
## الصادر من الهيئة التأسيسية للحزب

أولاً : هدفنا الأسمى هو تحرير وتوحيد كردستان الكبرى. وبما ان مركز الحزب في كردستان العراقية فاننا نكافح لنجاة العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التي لم تزل من أكبر العوائق في طريق تقدم أكراد العراق للوصول الى الغاية الكبرى وهي الحرية وحق تقرير المصير.

ثانيا : السعي لنيل الاستقلال الاداري لكردستان العراقية الذي هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الأكراد.

ثالثا : السعي لرفع أنواع الاضطهاد والتفريق القومي الذي يتناول الأكراد والأقليات الأخرى.

رابعا : السعي لايجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والمراكز الكردية خارج العراق لتوحيد جميع المساعي للوصول الى الهدف الأسمى (حق تقرير المصير والتحرر).

خامسا : السعي لاصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديمقراطية وبرفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف واحياء التاريخ والأدب الكردي.

سادسا : تعميم استعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر والمدارس ضمن المناطق الكردية.

سابعاً : العمل على ايضاح القضية الكردية لجميع الأمم وخاصة أمم الشرق الأوسط.

ثامنا : العمل لايجاد العلاقات والتعاون مع الأحزاب والتنظيمات الديمقراطية.

تاسعا : العمل على تكوين العلاقات السياسية مع الدول الديمقراطية لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية وعملائهما الساعية لاحياء ميثاق سعد آباد ومكافحة كافة التكتلات الاستعمارية والرجعية التي تعرقل الحريات العامة وحرية الأكراد بصورة خاصة.

وهكذا فاننا نرى ان (حزب رز كارى ى كورد) كان منسجماً الى حد ما مع أهداف وأماني الشعب العراقي بصورة عامة، وأهداف الحركة التحررية الكردية في

كـردسـتـان العـراقـيـة بصـفـة خاصة، في تلك المرحلة من النضال.

كـانت تنظيمات حـزب رز كـارى ى كورد تتوسع وتترسخ في جميع أرجـاء كردستان، وكان منهاجه المنسجم مع الحركة التـحـررية الكردية ينتشر بين الناس يوماً بعد يوم. وقد تجلى لـدى الـغـالـبـيـة الـعـظمى من الوطنيين والمثـقـفين وسـائر المخلصين الأكـراد ان حزب رز كارى كورد هو القائد الفعلي للحـركة التحررية الكردية، فكانت سمعته ومستواه النضالي لـبـلوغ الأهداف العـادلة للشـعب العـراقي والأمـة الكردية تتـعـزز أكـثر فأكثر.. وكانت أفكاره وتنظيماته تترسخ بصورة مـتـزايدة بين الطبـقـات الكردسـتانية الكادحة. بل ان دوره القـيـادي وتنظيماته قـد شـملت أوسـاطاً عديدة من الأغوات والأثـريـاء الـكـبـار المـخلصين لكردسـتـان. وكـان له فـرع عـشـائري يعمل بين الملاكين والأغوات والمتمكنين المخلصين فـكانوا يقـدمـون مـسـاعـدات مخلصـة لرز كـارى ولترسـيخ تنظيماته. وبوسـعنا القـول ان الحركة التحررية والديمقراطية الكردية بقـيـادة حزبي (شورش) و(رز كارى) قد اشتدت الى حـد كـبير، وكـان يشـتـد عـودها يوماً بعد يوم، وان الحركة التـحـررية الكردية لم تر نفـسها من قبل وقد اتسمت بالفكر التـقـدمي والتنظيم الحـديث مـثل مـا كـان مـتـوفراً في ذلك الوقت، وقـد سـد ذلك الفـراغ الذي تكون من جـراى حل تنظيمات (هيـوا) والذي كـان الانكليـز يهمـهم كثيراً أن يبقى غير مـردوم، بل كـانوا يسـعون دوماً سعياً دنيئاً لأن لا ترى

الحـركـة التـحـررية الكردية نفـسـهـا وقد تسلحت بالتنظيم الحـديـث والأفـكـار الديمـقـراطيـة. ومع كل ذلك، فـقـد استـطاع حـزبا (شـورش) و(رز كـارى) ان يرسـخـا تنظيم الحـركـة التحررية الكردية والحركة الديمقراطية الكردية وان يعطيـاها التـوجيـه الصـحـيح. وهكذا فـان المؤامـرة القذرة الدنيئة التي نظمـهـا ودبرها الانجليـز لاضعاف وتمزيق حزب هيـوا وتصـفـيـة دوره في قـيـادة الحركة التحررية الكردية قد انقلبت عليـهم بظهـور (حـزب رز كارى) في ساحة النضال مـتـعـاونة مع (حزب شورش)، فاستطاع هذان الحزبان نشر أفكار الحـركـة التـحـررية الكردية في نفوس الجماهير، وتمكنا من تنظيم الجماهير الكردية وتوجـيـهـهـا بصـورة مرضية ضد المحـتلين ومن أجل نيل الأهداف القـريبـة والبعيدة. وهكذا فـخـلال مـدة وجـيـزة اكـتـسب هذا الحزب حب وتقدير لا الـشـعـب الـكـردي وحـسب بل والأوسـاط الديمـقـراطيـة والتـقـدمـيـة العـراقـيـة أيضـاً، التي قـيمت نهجه ونضاله، وتوقـعـت مـسـتـقـبـلاً باهراً من الأخـوة والانـتـصـار للشعب العـربي والكردي، وبلوغ الهدف المنشـود (الجـبـهـة الوطنيـة الموحدة لكردستان).

ولا شك ان انتـشـار الحـركـة التـحـررية الكردية وترسيخ تنظيمات حـزب (رز كارى) في جميع انحاء كردستان كان قد أوجـد مخاوف جـدية كـثيرة للانكليز ومسؤولي النظام الملكي العـراقي، فأخذوا في نشر الدعايات وشن الحملات العديدة ضـد الحـزب وافـتـعـال وتلفـيق التـهم ضده من قبيل اتهامه

بالشـيـوعـية والانحراف عن طريق الحركة التحررية الكردية (كـوردايه تى) واسـتـصـدروا العـديد من الفتاوى من بعض رجـال الدين ضـد الحـزب بقـصـد ابعاد الجماهير عنه. ولكن نشـاط الحـزب ونضـاله كـان يشـتـد ويتوسع يوماً بعد آخر، وكـانت جـريدته المركـزية (رز كـارى) توزع في جميع أرجـاء كـردسـتان وتتلقفها الأيدي، وكانت أفكاره تنتشر عن طريق هذه الجـريدة لتسـتـقـر في أدمغة الجماهير الشعبية الكردية، لتـزداد ايماناً وثقـة بمـستقبلها. كان لبيانات الحزب دور هام في تحـريـض عـدد مـن الضـبـاط والجنود الأكـراد على ترك الجـيش العـراقي والانضمام الى صـفـوف الثـورة البرزانيـة في عام ١٩٤٥، كما ان الحـزب لم يكن يقصر في عكس مطاليب الشـعب الكردي في جميع أرجـاء كـردسـتـان، وكان يطالب على الدوام بالاعتراف له ـ أي للشـعب الكردي ـ بحـقـه في تقـرير مـصيره شأنه شأن سـائر شعوب الأرض. وبالخلاص من البـؤس والشـقـاء الذي كان يعانيه. والمذكرة التالية التي قـدمـهـا الحـزب الى اجـتماع وزراء خـارجـيـة الدول الكبرى والذي انعـقـد في مـوسكو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ترينا جـيـداً دور حـزب (رز كارى) في النضال ضد الفاشية والامبرياليـة وفي سـبـيل تقـوية الحـركـة التـحـررية الكردية والحـركة الديمقراطية في العراق وايران وتركيا.

# مذكرة الى وزراء الخارجية في موسكو

لقد استبشرت الانسانية بانتهاء الحرب وانتصار القوى الديمقراطية واندحار ابشع شكل للاستعمار (الفاشستية) في الشرق والغرب. فالشعب الكردي المجزأ والمهضوم الحقوق يئن منذ أمد طويل تحت نير الظلم والاضطهاد وقد حرم من جميع حقوقه الانسانية والقومية، وذلك نتيجة خطط ومصالح الاستعمار البريطاني والحكومات الرجعية الفاشستية في ايران وتركيا والعراق وبمناسبة انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء يرجو الشعب الكردي ان ينظر الى قضيته بعدالة وان لا يحرم من وعود الحلفاء ومواثيقهم للشعوب الصغيرة لأجل تحريرها وتقرير مصيرها. والآن حيث يجتمع في موسكو وزراء الخارجية للدول العظمى الثلاث نأمل أن ينظروا الى قضية الشعوب والأقوام بانصاف.

هذا ويسر حزب رز كارى كورد ان يعرض لكم هذه النقاط التي لها علاقة وثيقة بقضية الشعب الكردي والسلم في الشرق الأوسط:

١ـ اننا نؤيد نضال اخواننا الأكراد في ايران مع اخوانهم الآذرباجانيين في سبيل الاستقلال الذاتي والحكم الديمقراطي والكفاح ضد الحكومة الرجعية والموالين لها.

٢ـ ان ينظر الى حالة الشعب الكردي في تركيا باهتمام حيث تعامله الحكومية التركية الفاشستية بأساليب وحشية لأجل القضاء عليه نهائياً وتتريكه بالقوة.

٣ـ ان الشعب الكردي في العراق قد ساءت حالته الى درجة فاحشة: وقد حرم من جميع حقوقه الدستورية نتيجة وجود الاستعمار البريطاني والحكومة الرجعية الحالية وأساليبها الفاشستية. وما حرق القرى البرزانية والمناطق القريبة منها وتشتيت المواطنين وحبسهم أمثال الملا مصطفى ومؤيديه الا شواهد عملية على ذلك. لذا نطلب ان تلبى مطاليب الأكراد الوطنية في العراق. الا اننا نعتقد ان ذلك لا يمكن تحقيقه الا بالقضاء على الاستعمار والحكومة الرجعية الحالية وتبديلها بأخرى ديمقراطية صحيحة حيث يضمن الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق.

هذا وقد لفتنا نظركم الى هذه الحقائق آملين ان تعالجوها بروح انسانية حيث ان حلها بصورة واقعية صحيحة يكون سبباً لازدهار المدنية والسلم في الشرق الأوسط.

**اللجنة التنفيذية**

**لحزب رز كارى كورد**

ان حزب رز كارى الذي كان يقود حقاً وصدقاً في تلك الظروف الحركة التحررية الكردية، لم يقصر أبداً في مكافحة الامبريالية ودعم التحررية للشعوب العربية وسائر شعوب العالم، وقد عبر دوماً عن موقفه الصحيح، بل انه ساهم جنباً الى جنب مع القوى الوطنية والديمقراطية في المظاهرات الشعبية التي سارت في شوارع بغداد لدعم الحركة التحررية في مصر ضد الاستعمار الانجليزي. وقد

قـدم مـذكـرة بهذا الشأن الى المسؤولين المصريين آنئذ، وهذا نصها:

بـاسـم الشـعب الكردي في العـراق نكبر الروح الثـورية المبـاركـة في اخـواننا المصريين الأحـرار لانتـفـاضـتـهم بوجه الاسـتـعمار الانجليزي القائم، ذلك الاستعمار الوضيع الذي أدت سيـاسـتـه الرجـعية المنكرة الى ايقاع عشرة ملايين من الشـعب الكردي تحت نير الاستبداد والظلم. فعانى عشرات المئات مـن أبـنائه الأحـرار مـرارة السـجن والتشريد ومن ثم الموت على أعـمـدة المشانق وبنيران قنابل المدافع والطائرات. فكانت النتـيـجـة ان وقع فـريسـة الاستعمار. ولا يغرب عن البـال الأعمال المشينة التي قام بها الاستعمار أخيراً في اليونان والهـنـد الـصـينيـة والهند. والآن يريد ان يمـثل نفس الأدوار المخـزية في مصر. اننا نرسل احـتـجـاجـاتنا الصـارخـة على جـرائم قـوات الاسـتـعمار المنكرة، ونضم صـوتنا الى صوت مصر الحـرة في المطالبـة بالجلاء التام عن وادي النيل وتعديل المعـاهدة المصرية الانجليـزية بشكل يضـمن لمصر اسـتقلالها السـيـاسي والاقـتـصـادي. وقـد عبر الشـعب الكردي عن شـعـوره تجـاه الـشـعـب المصري الشـقـيق في وقـوفـه بوجـه الاسـتـعمار وذلـك بـاشتراكـه في المظاهرات في بغـداد تأييـداً للشعب المصري في نضاله المبارك.

**اللجنة التنفيذية لحزب رز كارى كورد**

**حزب الجبهة الوطنية الموحدة في كردستان العراقية**

***

## ٤ـ فرع الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ـ في كردستان العراق

سبق ان تحدثنا عن كيفية انشاء جمعية (ز. ك) في ١٦ أيلول ١٩٤٢ . وقد أبدت هذه الجمعية نشاطاً لا يكل في سبيل تنظيم جماهير الشعب، وكان صيتها قد ذاع في جميع أنحاء كردستان، وكانت الجموع الشعبية تلتف حوله يوماً بعد آخر أكثر فأكثر مؤمنة بالمستقبل الذي ينتظره . لقد تعززت صلات هذا الحزب بالمسؤولين السياسيين والعسكريين السوفيات الى حد كبير، فكانوا يساعدونه مساعدة جيدة ليعزز تنظيماته بين جماهير الشعب الكردي في كردستان الايرانية وليستطيع ان يقود الحركة التحررية الكردية، ولتستطيع الطبقات الكردستانية الكادحة أن تتذوق طعم الحياة الحرة والحقوق القومية ولتترسخ هذه المفاهيم في أذهانها وتدافع عنها وتحميها عند الضرورة. هذا من جهة ومن جهة أخرى لتدافع عن الحدود السوفياتية . .

كان المرحوم قاضي محمد عالماً بارزاً في مهاباد، وكانت صلاته وثيقة بالسوفيات وعلى الأخص بالسيد (جعفر باقروف) رئيس جمهورية آذرباىجان السوفياتية، فكان جديراً بأن يكون له دور هام في قيادة الحركة التحررية الكردية. ولذلك فقد عقدت جمعية (ز. ك) كونفرانساً في مهاباد في عام ١٩٤٣ . وفي هذا الكونفرانس ارتؤي ادخال القاضي محمد في صفوف (ز. ك) للاستفادة من مقدرته وعلمه

ولتخطو الحركة التحررية الكردية خطواتها الى الأمام بنهج واسلوب جديدين لنشر الأفكار القومية. وعلى ضوء هذه الحقائق فقد ارتأت اللجنة المركزية لـ(ز. ك) في عام ١٩٤٤ ان من الضروري ان تقبل القاضي محمد في صفوفها وان تنتخبه رئيساً لها.

بعد هذه الخطوة التي خطاها (ز. ك) اتسع نشاطه وتنظيماته أكثر فأكثر والتف الناس حول رايته أكثر من ذي قبل وكانوا يعتبرونه طليعتهم الحقيقية. وفي الوقت ذاته كان تنظيم حزب توده في جميع أرجاء ايران يتقوى، بل انه في آذربايجان كان قوياً جداً، وكانت المحاولات تجري لاقامته في كردستان أيضاً. وكان التفكير في حل المشكلة القومية في ايران يتجلى أكثر من سائر المشاكل الداخلية. ولذلك فقد ارتؤي ان يكون لكردستان وآذربايجان حزبهما الطليعي المستقل ليقود نضالهما على ان يتخذا طابعاً ديمقراطياً شاملاً ليلتف الناس حولهما بصورة أكثر سعة ولئلا يكون لهما طابع شيوعي صرف. ولذلك فان فرع حزب توده في آذربايجان تحول الى الحزب الديمقراطي الآذربايجاني كما تحول (ز. ك) الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكانت الجريدة الناطقة باسمه (كردستان) التي كانت توزع بكثرة في كردستان الايرانية والعراقية.

ومع ان حدود نشاط هذا الحزب كان ينبغي ان لا تتعدى كردستان الايرانية، فان تنظيماته قد امتدت الى كردستان العراقية وشكل له فرع في السليمانية وكركوك، وكان

المسؤول عنه ابراهيم أحمد الذي كان يعمل بدقة وحذر بأمل ان يستطيع الفرع قيادة الحركة التحررية في كردستان العراقية.

منع تنظيم توده في آذربايجان وكردستان، وارتؤي ان يتوحد الحزبان الديمقراطيان الآذربايجاني والكردستاني في جبهة وطنية موحدة مع توده لتعمل الأحزاب الثلاثة معاً وتناضل لبلوغ الشعب الايراني بكل قومياته حقوقه المشروعة البعيدة والقريبة وفي مقدمتها الاعتراف بحق الحكم الذاتي لآذربايجان وكردستان.

وفي ضوء هذا القرار، أعلن الزعيم الشهيد القاضي محمد في اجتماع واسع عقد في مهاباد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦، قيام جمهورية كردستان الديمقراطية أو جمهورية مهاباد، وبدأت اقامة مؤسسات الحكم الذاتي في المناطق المحررة، ودامت هذه الجمهورية حتى كانون الأول ١٩٤٦.

[عن نشرة «الكادر» لحزب البرزاني في ١٩٧١]

الملحق الثالث

# من وثائق الحزب الشيوعي العراقي

## فهد والقضية الكردية (١٩٤٥)

ان الحكومة العراقية تصم آذانها عن شكاوى الشعب الكردي وطلباته في الاصلاح، انها تدع الجوع يجتاح قراهم، تحبس عنهم حقوقهم الدستورية (كما تحبسها طبعاً عن الشعب العربي) لا تهتم بأمر تثقيفهم كما يريدون، ولا بأمر رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وغيره، تغمض عينيها وتصم آذانها عن نشاط عملاء الاستعمار ودعايتهم بين الأكراد وتقوم هي بنفسها بمثل ذلك النشاط وزالدعاية وتشجع الروح الشوفينية عند العرب وخصوصا بين أفراد الجيش ثم تسوق الجيش والشرطة في «حملات تأديبية»، كما تسميها، ضد الشعب الكردي بأسره، وبصورة خاصة ضد طالبي الاصلاح الديمقراطي، فتنتشر الارهاب وتعلن الأحكام العرفية وتملأ السجون بالمواطنين الأكراد كما هو جار الآن في المناطق الكردية. ان سلوك الحكومة العراقية وحليفتها الحكومة البريطانية تجاه الشعب الكردي لا يتفق وأبسط مبادىء الحق والعدالة ومناف لحقوق الأكراد الذين يؤلفون ربع سكان العراق ولهم الحق في التمتع بالحريات الدستورية والديمقراطية وبحرياتهم الشخصية وبحرمة

قراهم وبيتهم، ولهم كذلك ان يطالبوا ويسعوا لرفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي، فمحاولة الحكومة العراقية حكم الشعب الكردي بالعنف والاكراه، ومنعه عن المطالبة بحقوقه أمر لا يتفق ومصلحة الوحدة الوطنية التي ينشدها الشعب العراقي - عربا وأكراداً - ومخالفة تماماً لتصريحات قادة الأمم المتحدة المحبة للحرية وللمبادىء التي حاربت وضحت من أجلها الشعوب.

من مذكرة الرفيق فهد
سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي
بغداد ٢١/ ١١/ ١٩٤٥

# موقفنا من
# القضية القومية في العراق

تقوية الأخوة والوحدة في النضال بين القوميتين العربية والكردية وسائر الأقليات القومية ضد النعرات الطائفية والشوفينية ولانهاء الحكم الاستعماري، والرجعي في العراق. والاعتراف بحق تقرير المصير، بما فيه حق الانفصال، للشعب الكردي، وضمان مساواة حقيقية في الحقوق للجماعات القومية والجنسية الأخرى كالتركمان والأرمن والأثوريين.

من الميثاق الوطني
للحزب الشيوعي العراقي
(أقرته اللجنة المركزية للحزب)
أوائل آذار ١٩٥٣

## من وثائق الحزب الشيوعي العراق عام ١٩٥٦

# الحركة التحررية العربية
# والمسألة القومية الكردية

ان حركة الانبعاث القومي حليف قوي للحركة القومية الكردية ولطموح الشعب الكردي الى التحرر والوحدة القومية. وفي العراق، تتظافر هاتان الحركتان التقدميتان ضد الاستعمار وأحلافه، وفي سبيل التحرر الوطني والقومي.

فحركة الجماهير العربية في العراق، في الوقت الي تنتهج فيه سياسة عربية تحررية ينبغي لها أن تؤازر وتشجع حركة الانبعاث القومي الكردي الرامية الى التحرر والوحدة. لأن الحركة القومية الكردية حليف لا غنى عنه لحركة التحرر العربي. فمن دون مساهمة جماهير الشعب الكردي في العراق في الكفاح ضد الاستعمار وحلف بغداد ومن أجل استقلال العراق وسيادته الوطنية، لا يمكن أن يحقق العراق هدفه في اللحاق بركب العروبة المتحررة. وكذلك ليس امام حركة الشعب الكردي من أجل التحرر القومي والوحدة سوى سبيل المشاركة الايجابية الفعالة في حركة الشعب العربي وسائر الأقليات القومية في العراق. وليس أضر على جماهير الشعب العراقي، عرباً وأكراداً، من نظرة الانعزال القومي في حركة الشعب الكردي، ونظرة تجاهل حقوق

ومطاليب الشعب الكردي من قبل حركة الشعب العربي.

ومن المعلوم، ان الاستعمار هو الذي مزق كردستان، وهو الذي حال - فيما بعد الحرب العالمية الأولى - دون نشوء دولة قومية في كردستان. وهو الذي تآمر وقضىء على جمهورية كردستان الديمقراطية في ايران ونكل بقادتها وهو الذي شجع ولا يزال يشجع سياسة الاضطهاد القومي في العراق، كما في تركيا وايران. وحلف بغداد ليس موجهاً لعرقلة حركة التحرر العربي وبشق الصف العربي وحسب، بل وموجه ايضاً لادامة تمزيق كردستان والوقوف بوجه مطامح الأمة الكردية، وفي الوقت الذي يعمل فيه الاستعمار بكل وسيلة لعزل العراق عن البلدان العربية وتحويله الى وكر للتآمر على العرب، يعمل في نفس الوقت لزيادة اضطهاد الشعب الكردي وحرمانه من أبسط حقوقه القومية والحيلولة دون اقامة الصناعة وتطوير الزراعة وتوسيع التعليم في كردستان.

فما خلا المشاريع ذات الصفة الحربية او الاستعمارية النفطية، فان كردستان محرومة من المشاريع الصناعية التي تتوفر المستلزمات الكاملة لاقامتها فيها، ومن مشاريع الاصلاح الزراعي والاسكان وطرق المواصلات التجارية. وعندما يقاوم الاستعمار والرجعية استثمار رؤوس الأموال الكردية في كردستان يتساهلان نوعاً ما لدى توظيفها في بغداد وغيرها من مناطق العراق. والجهاز الاداري في كردستان غير منبثق من الأكراد أنفسهم، ولا تعتبر اللغة

الكردية لغة رسمية في الدوائر الحكومية ولا تدرس في المدارس الثانوية والمتوسطة، ويحرم الطفل الكردي أحياناً من تعلم ألف باء لغته القومية ـ رغم صراحة الدستور العراقي ـ كما لا يسمح بوجود أية جريدة كردية سياسية ويحرم الشعب الكردي من الاحتفال بأعياده القومية جهراً.

ان الاستعمار والرجعية يسلكان بدأب سلوك تجاهل وجود شعب كردي في العراق، وهما في سبيل قمع حركته التحررية أقاما في كردستان شبكة واسعة للغاية من مخافر الشرطة ودوائر التجسس وثكنات الجيش، وتعم سياسة التمييز القومي جميع دوائر الدولة بما فيها الجيش.

هذه حالة كردستان العراقية. وهي أكثر سوءاً من جزئيها الآخرين في تركيا وايران، ولكن الظروف العالمية والعربية المستجدة تضع امكانيات جديدة أمام حركة الشعب الكردي، وتفتح أمامه أفقاً لبلوغ أمانيه في الحرية والوحدة.

وعلى عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان، تقع مسؤولية كبرى ازاء قومياتها ووطنها، مسؤولية العمل الدائب والصحيح من أجل حقوق ومستقبل الجماهير الكردية، وبعث تاريخها وأمجادها وتراثها القومي.

وليس ثمة طريق، في الظرف الراهن، سوى الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق، ضد الاستعمار وأحلافه. طريق الكفاح المشترك مع الحركة التحررية العربية الصاعدة، في سبيل التحرر الوطني والقومي لجماهير

الشعب العراقي، في سبيل الوحدة العربية وتأمين الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي يفتح أمام الشعب الكردي طريق التحرر الشامل والوحدة القومية للأمة الكردية بأسرها.

ان الشعب العربي الذي لاقى الاضطهاد القومي قرونا له مصلحة كبرى في احترام وتأييد حق كل أمة في تقرير مصيرها ، ولقد جاء تأكيد ذلك ليس على لسان المنظمات الديمقراطية وحسب، بل وعلى لسان عدد من رؤساء الحكومات العربية المستقلة.

كما أن الشعب الكردي الذي مزقت أوصاله خطط المستعمرين ومؤامراتهم له مصلحة كبرى في الوقوف على الدوام بجانب الشعب العربي.

ان الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي الى التحرر والوحدة القومية، وادراك حقيقة ان الاستعمار هو العائق امام بلوغ العرب والأكراد لأمانيهما القومية، هو الأساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية في كفاح مشترك ضد الاستعمار.

ان الحزب الشيوعي العراقي، وخاصة فرعه في كردستان، في الوقت الذي سيواصل فيه التعبير عن كامل حقوق الشعب الكردي والعمل الجدي على بلوغ هذه الحقوق، يرى ضرورة شجب مفاهيم الانعزال القومي الضيقة. والأعمال التي تنبعث من تقدير خاطىء لمغزى

الـكفـاح المشترك وأهميـتـه في ضمان تحـرير الشـعب الكردي نفسـه، ومن التـقليل لأهميـة المسـاندة التي تقـدمـها حركة التحرر العربية للحركة القومية الكردية.

وفي الوقت نفسـه، يدعو حزبنا الى اليقظة ازاء المحاولات التي يبـذلها عـمـلاء الاسـتـعمار المعروفين، أمثال جمال بابان وسـعـيـد قزاز وغيرهما، تلك المحاولات الرامية الى التشكيك بوجـهـة وأهداف الحـركـة العـربية الثورية وبذر بذور الريبة والجـفـاء بين العـرب والأكراد بغية اضعاف الكفاح المشترك ضـد الاسـتعمار والتمهيد لاطلاق دعوات الانفصال في حالة تـطـور الحـركـة التـحـررية في العـراق ودنوها من أهدافـهـا المشتركة.

كما يشـجب حـزبنا كل مـوقف من شأنه تجـاهل مطالب وحـقـوق الشـعب الكردي في التـحـرر والوحـدة أو تجـاهل أهميـة المساندة التي تقدمها الحركة التحررية الكردية للحركة العربية التحررية.

ان الـطبـقـة العـاملة وجماهير الفـلاحين في كـردسـتـان، وكـذلـك جمـيـع الـديـمـقـراطـيين والقـومـيين الأكـراد من برجـوازيين ومـلاكين أحـرار ومـثـقـفين وحـرفـيين وكـسبة، مـدعـوون جميـعـاً الى توجيه الجهود وتنسيق العمل الكفاحي في هذا الاتجـاه السليم الذي تقرره مصلحة شعبنا، ويرسمه ويدعو اليه حزبنا الشيوعي في كردستان.

ان وحـدة الكفـاح العربي الكردي المشترك ضد الاستعمار لن تنفـصم عـرافـهـا، وان جميع القـوى الوطنية والمعارضة،

المخلصة لتحررها القومي، عربية كانت أم كردية، مدعوة للاتحاد في جبهة وطنية موحدة، للحاق بركب البلدان العربية وفي سبيل التحرر من نير العبودية الاستعمارية.

ان الكفاح المشترك بين عرب العراق وأكراده يسير، في الظرف الراهن، باتجاه المشاركة الفعالة في الحركة العربية التحررية الرامية الى تحرير الشعوب في العالم العربي من نير الاستعمار وتحقيق الوحدة القومية للعرب. والشعب الكردي في العراق، المدعو تاريخياً الى أداء مساهمته في الحركة العربية التحررية عن طريق الكفاح المشترك مع عرب العراق، وسائر الأقليات القومية القاطنة فيه، انما ينهض بواجب تاريخي عظيم الشأن ليس بالنسبة لأكراد العراق فحسب وانما بالنسبة لجماهير الأمة الكردية بأسرها. فكردستان العراق عندما تسهم في الحركة العربية التحررية الزاخرة بالحيوية الكفاحية، انما تسهم ليس فقط في تحرير الأمة العربية من الاستعمار، وانما في تحرير كردستان العراق ايضاً، وعندما يسير كفاح كردستان العراق جنباً الى جنب مع كفاح الأمة العربية في سبيل وحدة العرب، تستطيع كردستان العراق أن تحافظ على كيانها القومي عن طريق ممارسة حقها في الاستقلال الذاتي، في نطاق الوحدة العربية.

وفي مثل هذه الحالة، وبالنظر للامكانيات التحررية والديمقراطية الكبيرة التي ستتعاظم دون شك كلما تقدم العرب نحو تعزيز وحدتهم، ستتاح لكردستان العراق

امكانيـة كـبيرة في اشـغـال مـوقع الطليـعـة بالنسـبة للحركة التـحررية القومية للأمة الكردية بأسرها.

فـالاستقلال الذاتي (وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي)، هو بهذا المعنى تدبير مـوقـوت بظرفـه، تقـتـضـيـه مـصلحة الشـعـبين، وبصـورة جليـة مصلحة الشعب الكردي نفسه، وهو بهذا المعنى ليس حـلاً نهائيـاً للمـسألة القومية الكردية، وانما سـيكون عـامـلاً هامـاً في تحـرير الأمـة الكردية وتحقيق وحـدتها القـومـيـة. وفي تهيئة الظروف الملائمـة لممارسة الأمة الكردية لحـقـهـا في تقرير مصيرها، بما في ذلك، تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها.

مـن تقـرير اللجنة المركـزية الذي ناقـشـه وصـادق عليـه المـجـلـس الحـزبي (الكونفـرنس) الثـاني للحـزب الشـيـوعي العراقي أيلول ١٩٥٦.

«خطتنا السـيـاسـية في سبيل التحرير الوطني والقومي.. الخ».

## الملحق الرابع

# عن المسألة الأشورية أو الآثورية

### - لعزيز الحاج -

برزت مؤخراً هذه المسألة خارج العراق، وجرى تشكيل عدد من التجمعات «الأشورية» في حركة المعارضة ضد النظام العراقي. ولا يخرج بعض العاملين تحت هذه الواجهة عن منتفعين أو عناصر مشبوهة. ولكن ليس جميعهم. إلا أن هذا لا ينفي أن هناك في العراق أقلية قومية ودينية وقومية أشورية جديرة بالرعاية، وحقوق المواطنة الكاملة.

والأقلية الأشورية جزء من الأقليات القومية المسيحية الأخرى في العراق، والتي يطلق عليها جميعاً «الأقليات السريانية»، لأن السريانية لغتهم المشتركة برغم الإنقسام المذهبي ما بين كلدان كاثوليك ونساطرة. ورغم محاولة بعض الساسة والباحثين الأكراد إعتبار الأقليات السريانية «أكراداً» [الكثيرون منهم في الجبال يتكلمون الكردية] فإن هذا مجرد زعم لا شفيع له من واقع ومن تاريخ..

ولا بد من الإشارة، هنا، الى الالتباسات المتعددة، فيما يخص الأقليات المسيحية في العراق. فهناك من الباحثين الغربيين (وغيرهم) من يعتبر الجميع «آثوريين» أو

«أشوريين» أي الكلدان والنساطرة معاً، ولكن حتى من بين الكلدان (الكاثوليك) نرى معارضة حادة لهذا الذي يعتبرونه خلطاً لا مبرر له. ولذلك، فالأفضل، في رأيي، الحديث عن «الأقليات السريانية» من جهة اللغة المشتركة، بين الكلدان والنساطرة. وفيما يخص عددهم في العراق فان النساطرة هم بحدود عدد لا يتجاوز المائة ألف كأقصى تقدير . في حين يقترب الكلدان الكاثوليك من حوالي النصف مليون. واذا كانت ثمة حركات وتشكيلات نسطورية آثورية تدعو للحكم الذاتي أو الدولة المستقلة أو الوطن القومي فان الملاحظ ميل معظم الكلدان الى المطالبة بالمساواة في الحقوق، وممارسة شعائرهم الدينية، والتعلم بلغتهم الآتنية، وللفائدة، فان في ايران ٣٠ ألف نسطوري، وثلاثة آلاف كلداني.

وفي سوريا ٣٠ ألف آشوري و٥ آلاف كلداني، وفي لبنان ١٥ ألف نسطوري و٨ آلاف كلداني كما يوجد حوالي ١٠٠ ألف آشوري في الهند..

***

وإذا أخذنا بالتصنيف الذي يميز النساطرة عن الكلدان تمييزاً قاطعاً، ويعتبر النساطرة وحدهم آثوريين، فان الآراء حول أصلهم تختلف، وتعدد. غير أن الراجح أنهم من بقايا الآشوريين في شمال العراق، الذين عاشوا كالآراميين

والـكـلـدان، قـبل الألف الرابع قـبل الميـلاد . . وفي القـرن الأول الميـلادي اعـتنقـوا المسـيحية على أيدي القديس توما. وفي مطلع القـرن الخـامس برز فـيهم البطريك نسطور الذَي عـارض فكرة ألوهيـة المسـيح وقـال إنه ذو طبـيعة مزدوجة.

[أنظر محمد خليفة في جريدة «الحياة» عدد ١ أغسطس ١٩٩٣].

وسـاهـم الآشـوريون والكلدان مـسـاهمة نشـيطة في ادارة الدولة العـبـاسية وثقافتها، ولا سيما على صعيد ترجمة العلوم والـفنون عن اللغـات الأجنبـيـة التي كـانوا يتـقنونها بفـضل عـلاقاتهم العريقة مع الشعوب المجاورة.

وتعـرض الآشـوريون للاضطهـاد فيما بعد، وهاجر قسم كـبير منهم الى الصين وأذربيـجـان وروسـيا، «وشارك الذين حـلـوا في الـصين بالغـزو المغـولي للعـراق والشرق الأوسط» [المصدر السابق].

وفي الحـقـبة العثمانية توترت علاقاتهم بالسلطات العثمانية فـاتجـهـوا الى طلب مـسـاعـدة الدول الأوروبيـة [لا سيما في القـرنين الأخيرين] . وقـد وجـدت هذه الدول، كـعادتها، ورقة جديدة لجغراضها السياسية.

لـقـد كـان مـعظم الأثوريين (الآشـوريين) يسكنون ولاية (وان) في الأناضـول الشرقي. وقـد اسـتـخـدمـهم الروس في الحـرب الأولى ضـد الأتراك، فـفـتكت بهم تركـيا، ونزحت آلاف منهم في أذربايجان بايران حيث كـانت تتـواجـد أقلية مماثلة. وقـد حاولت القوات الانجليزية فيما بعد استخدامهم

ضد القوات التركية، ففتكت بالكثير منهم القوات التركية. كما اصطدموا مع بعض العشائر الكردية في ايران وجرت انتهاكات دموية متبادلة. وفي أواخر الحرب نقل الانجليز حوالي ٢٥٠٠٠ منهم الى العراق، وأسكنوهم مؤقتاً قرب بغداد، وجندوا منهم المئات في قوات عسكرية باسم (الليفي) تحت القيادة العسكرية البريطانية، وكانت تجري مصادمات دموية من حين بين المواطنين العرب والأكراد وقوات الليفي كما حدث عام ٢٣ في الموصل وعام ٢٤ في كركوك.

وكان سوء الظن، ومشاعر الشك والحذر متبادلة بين الأثوريين من جهة، والأكراد والعرب والأتراك من جهة أخرى. وفي منتصف ١٩٤٢ أصدر المندوب السامي الانجليزي في بغداد بياناً يطالب فيه بتأسيس وطن قومي للأثوريين في المنطقة الكردية «في شمالي دهوك والعمادية والجبال الشمالية». كما أن لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم أوردت في تقريرها عن مشكلة الموصل ما يلي:

«كانت المنطقة المتنازع عليها ستصبح على كل حال تحت سيادة دولة مسلمة، فمن الضروري، لأرضاء مصالح الأقليات التي أكثرها مسيحية، وفيها يزيدية ويهودية، أن تتخذ التدابير لحمايتهم. وليس في وسعنا أن نورد جميع الشروط التي يجب أن توضع على الدولة السائدة لحماية هذه الأقليات، ولكننا نشعر أن من واجبنا أن تضمن للأثوريين استعادتهم للامتيازات القديمة التي كانوا يتمتعون بها

بصورة فعلية إن لم تكن رسمية قبل الحرب وعلى الدولة السائدة أيضاً، أيا كانت، أن تمنح الأثوريين شيئاً من الاستقلال الذاتي في شؤونهم المحلية، وأن تعيد لهم حقهم في اختيار موظفيهم من أنفسهم على أن لا تتقاضى منهم غير جزية تدفع على يد بطريقهم» [عن عبدالرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني ص ١٦٢].

ولكن تركيا احتجت على محاولات توطين الأثوريين قرب حدودها، كما أبدت العشائر الكردية روحاً عدائية واضحة في هذا الصدد. وفي مارس ١٩٢٧ قررت الحكومة العراقية ان تسكن الأثوريين، ولكن ليس في منطقة واحدة، وأن تقدم لهم بعض المعونات، أي عدم الموافقة على فكرة الحكم الذاتي.

ولقد ورد في تقرير بريطاني خاص ما يلي:

«وقد أبدى التياريون في الجيش الليفي خدمات ممتازة في حرب القوات التركية غير النظامية، وفي مقاتلة العصاة الكرد، فقدموا بذلك خدمة عظيمة للحكومة العراقية في أيامها الأولى» وكانت بريطانيا تستخدم ورقة الأثوريين لعدة أهداف، منها إضعاف الدولة العراقية (شانتاج مستمر)، ومنها تهديد تركيا) ومنها تهديد الحركة القومية الكردية.

ولكن بريطانيا، نفسها عادت فتراجعت عن فكرة الحكم الذاتي للأثوريين، وانعكس ذلك في قرار لعصبة الأمم في ١٤/ ١٢/ ١٩٣٢ أيد فيه مشروع إسكان كل اللاجئين بما فيهم الأثوريين، ورفض فكرة الحكم الذاتي، وجاء فيه

أيضاً:

«إن مستقبل الآثوريين يتوقف عليهم في الدرجة الأولى، متى أظهروا إخلاصهم وولاءهم للحكومة العراقية» [المصدر السابق].

وعندما تم نقل ١٠٠٠٠ من الأثوريين الى معسكرات المنطقة البرزانية هاجمهم البرزانيون ونكلوا بهم.

وفي منتصف ١٩٣٣ لجأ زعماء الأثوريين الى التمرد المسلح اذ لم يوافقوا على قرار عصبة الأمم، وأصروا على تأسيس وطن قومي لهم. وقد فتك بهم الجيش العراقي، وحدثت انتهاكات بشعة أثارت الرأي العام العالمي في حينه، وتم نزوح حوالي ٢٠٠٠ أثوري بكامل أسلحتهم الى داخل سوريا (الخاضعة للانتداب الفرنسي) مما أثار الحكومة العراقية، وتشككت من أن فرنسا تشجع المتمردين. أما بريطانيا فأثارت هي الأخرى حملة على حكومة العراق وأدانت استعمال القوة.

وقد اعترفت الحكومة العراقية فيما بعد بوقوع ما سمته بـ«الغلو الذي ارتكبه البعض» إلا أن مجزرة «سميل»، المقترنة بقائد الجيش بكر صدقي، هي من الصفحات المؤلمة في تاريخ العراق، برغم طابع التحريض الغربي الواضح في دفع القيادات الأثورية الى حمل السلاح، وتقديم مطالب كانت تعجيزية في تلك المرحلة التي كان العراق يخطو أولى خطواته نحو بناء نفسه، ومجتمعه.

وفي ١٦ ابريل ١٩٧٢ أصدرت الحكومة العراقية سلسلة

من القـرارات لصالح الأقليات السريانية، ومنها الآثوريون.
وقـد ضـمن التشريع الجـديد الحـقـوق للآثوريين والكلدان، والسريان. وقد نص على:

- اعـتبـار اللغـة السريانيـة لغـة التعليم في كافة المدارس الابتـدائيـة التي غـالبية تلاميذها من الناطقين بالسريانية مع اعـتبار تعليم اللغة العربية إلزامياً في هذه المدارس.
- تدريس اللغـة السريانيـة في المدارس المتوسطة والثانوية التي غـالبـيـة تلامـيذها من الناطقين بهذه اللغة، مع اعتبار العربية لغة التعليم في هذه المدارس.
- تدريس السريانيـة في جـامـعـة بغـداد كإحدى اللغات القديمة.
- استـحـداث برامج خـاصة باللغة السريانية في الاذاعة العـراقية ومحطتي تلفزيون كركوك ونينوى.
- اصـدار مجلـة شـهـرية باللغـة السريانيـة من قـبل وزارة الاعلام.
- انـشـاء جمعـيـة للأدباء والكتـاب الناطقين بالسريانيـة، وضمان تمثيلهم في الاتحـادات والجـمـعـيات الأدبية والثقافية العراقية.
- مـسـاعـدة المؤلـفـين والـكـتـاب والمترجمـين الـناطقين بـالـسريـانيـة مـادياً ومـعنوياً بطبع ونشر إنتـاجـهـم الثـقـافي والأدبي.
- تمـكـين المـواطنين الناطقين بالسريانيـة من فـتـح النوادي الثـقـافـيـة والفنيـة، وتشكيل الفـرق الفنية والمسرحية لإحياء

وتطوير التراث والفنون الشعبية.

ورغم الشروع بتنفيذ بنود هذا التشريع، لكنه كغيره من التشريعات، كان يتعثر، ويتعرض في التطبيق الى مقاومة بعض أوساط عناصر الأجهزة الحكومية، ويصطدم بمشاعر الحذر المتراكمة في المجتمع العراقي، ولا سيما كردستان، تجاه الأثوريين بالذات. وقد واصلت الدوائر الغربية، والأميركية بالذات، نشاطها التخريبي بين أوساط الأقلية السريانية، وتأسست في الغرب منظمات وجمعيات لتشجيع المواطنين العراقيين الناطقين بالسريانية على الهجرة لأميركا وأوروبا، وتقديم المساعدات المادية اللازمة لهم(*).

واليوم، فإن أعداد المسيحيين العراقيين الذين يتركون وطنهم العراقي بكل الطرق، الشرعية منها والسرية، تمثل نسبة عالية من بين مجموع المهاجرين العراقيين الذين يقدر البعض عددهم بالمليونين أو أكثر، والذين لا يزال سيلهم، من كل المذاهب والأديان والأعراف، يتسرب للخارج، سراً وعلناً، بسبب الأوضاع المأساوية الناجمة عن الحصار الوحشي، وجراء استمرار المؤسسة العراقية الحاكمة على حجب الحريات، وضرب حقوق الإنسان، واحتكار

---

(*) في ١٩٦٨ انعقد المؤتمر الآشوري الأول، في باريس، وأسفر عن تأسيس «الاتحاد الآشوري العالمي» بعنوان الدفاع عن حقوق الآشوريين أينما كانوا. ولكن هذه المؤسسة توزعت على تيارات منها ذلك الذي يدعوا إلى إقامة دولة مستقلة للآشوريين. ومن بين فرقاء المعارضة العراقية الحالية منظمة «الحركة الديمقراطية الآشورية» التي تدعو إلى حقوق وصلاحيات إدارية في بعض قرى ومدن الشمال..

السلطة . .

إن العراق هو وطن الجميع : عرباً وأكراداً، وتركماناً وأقليات سريانية، وشيعة وسنة. وإذا كانت الدوائر الاستعمارية تواصل مناوراتها لتمزيق وحدة شعبنا فإن حجب الحريات، والديمقراطية التعددية، واستمرار القمع، يشجع، ويغذي، هذه المناورات. وهنا تتجسد مسؤولية قيادة السلطة العراقية ودور ممارساتها . . وما على القوى السياسية المخلصةوجماهير شعبنا إلا التكاتف من أجل بناء العراق الديمقراطي، التعددي، الحرّ، الذي يرفض، ويستثني جميع أشكال التمييز بين المواطنين . . وبين التبعية والقمع البوليسي هناك خيار الوطنية العراقية، والديمقراطية المتسامحة، ووحدة الوطن، وسيادته . .

انتهى

# الفهرست

# القضية الكردية في العراق
# التاريخ والآفاق



إن العراق هو وطن الجميع : عرباً وأكراداً ، وتركماناً وأقليات سريانية ، وشيعية وسنة . وإذا كانت الدوائر الاستعمارية تواصل مناوراتها لتمزيق وحدة شعبنا فإن حجب الحريات والديمقراطية التعددية ، واستمرار القمع ، يشجع ، ويغذي ، هذه المناورات . وهنا تتجسد مسؤولية قيادة السلطة العراقية ودور ممارساتها . . وما على القوى السياسية المخلصة وجماهير شعبنا إلا التكاتف من أجل بناء العراق الديمقراطي ، التعددي ، الحرّ ، الذي يرفض ، ويستثني جميع اشكال التمييز بين المواطنين . . وبين التبعية والقمع البوليسي هناك خيار الوطنية العراقية ، والديمقراطية المتسامحة ، ووحدة الوطن ، وسيادته . .



